



جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ

نيسان (ابريل) ١٩٨٣ م


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بعض المدارس الاسلامية في القدس الشريف

في آخر القرن التاسع الهجري

الأستاذ عبد اللطيف الطيباوي

(١)

في تاريخ التربية الاسلامية ، أو في تاريخ الثقافة الاسلامية اجمالاً ، وَحْدة تشمل جميع نواحيها ، تكون واضحة احياناً وخافية أحياناً اخرى ، قبل ان تتولى الدولة شيئاً من المسؤولية عن التعليم ، وبعد أن تولت مقداراً عظيماً منها . ومن أهم مظاهر هذه الوحدة نشوء « دار العلم » عند الفاطميين في القرن الرابع ، ونشوء « المدرسة » عند العباسيين في القرن الخامس[١] . وفيما يلي بيان ذلك بمنتهى الاختصار ، تمهيداً لبحث المدارس الاسلامية في القدس الشريف .

يمكن إجمال تاريخ التربية الاسلامية حتى القرن الخامس ببضع فقرات . فاذا استَثْنَيْنا « المودِّب » الذي وظَّفه الأمراء والموسرون لتعليم اولادهم تعليماً خاصاً ، واذا استثنينا « الرِّحْلة » في طلب العلم لاقتصارها على النابهين ، فإن « المَكْتب » و « المَجْلس » كانا اهم وسائل التعليم التي تيسرت لأبناء اكثرية المسلمين في صدر الاسلام حتى نهاية القرن الرابع . فأما المكتب (او الكُتّاب) فكان لإزالة الأمية بتعليم القراءة والكتابة ،

(١) بحثنا أصل المدرسة ودار العلم وغيرهما من المعاهد في مقالة مطولة باللغة الانكليزية نشرت في مجلة مدرسة الدراسات الشرقية بجامعة لندن :

Bulletin of the School of Oriental Studies, Val. XXV, Part 2 (1962), PP. 225-238

ولتعليم القرآن والأخبار والحساب وغير ذلك . وكان المعلم ، صاحب المكتب ، يُقيمه في بيته أو مكان عمله أو في اي مكان آخر . واما المجلس فكان يُعقد حَلْقة في المسجد او في البيوت الخاصة او ما شابهها . وكان صاحب المجلس العالم او الشيخ او الاستاذ او الحكيم[٢] .

وكان تعلُّم أكثر مَنْ طلبوا التعلّم ينتهي بالمكتب ، فاذا رغب مَنْ أكمله الزيادة طلب علوم الدين عند أهل العلم او علوم اللغة عند أهلها ، او علومَ الحكمة عند الحكماء ، أو شيئاً من كل هذه الفروع عند اصحابها بحسب رغبة الطالب واستعداده للتحصيل . وجرت العادة أن يأخذ المعلم أجْراً على تعليمه ، مع ان كثيراً من تُقَاة معلمي المكتب واساتذة المجلس لم يأخذوهِ على تعليم القرآن[٣] . لكن لم يكن للدولة في هذا يد ، فلم تنفق على التعليم من بيت المال ، حتى على التعليم الذي كانت الحاجة ماسّةً اليه : عندما انشأ عمر بن الخطاب الديوان فاحتاج الى كُتّاب يقرأون ويكتبون ويحسبون ، وعندما عرّب عبد الملك بن مروان دواوين الحكومة فاحتاج الى موظفين من العرب يُحْسنون ادارتها ، وعندما حاول المأمون إرغام الفقهاء على القول بخَلْق القرآن ، ولم يفطن أن يمهد لذلك بتعليم الناشئة .

---

(٢) تفصيل ذلك في كتابنا عن التربية الاسلامية الذي نُشر في لندن بعنوان :
Islamic Education: Its Traditions and Modermization into the Arab National Systems, PP.25-28

(٣) في هذا الأمر قولان ، أولهما يعتمد على القرآن : « فما سألتكم من أجر إنْ أجْريَ الا على الله » (سورة يونس ، الآية ٧٢) ؛ « قل ما سألتكم من أجر فهو لكم إنْ أجْريَ الا على الله » (سورة سبأ ، الآية ٤٧) . وثانيهما يعتمد على الحديث : « أحقُّ ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله » (صحيح البخاري ، طبعة بولاق ، ١٢٩٦ ، ج ٣ ص ٤٩)

ومع هذا فقد اهتم بعض الخلفاء والأمراء والموسرين بإنشاء عدد من المعاهد للتعليم والدرس على مستوىً أعْلى من مستوى المكتب وشبيهٍ بمستوى حَلْقة العالم في المسجد . وقد عرفت هذه المعاهد باسماء مختلفة كان من أشهرها « بيت الحكمة » الذي ازدهر في بغداد ، في عهد الرشيد والمأمون ، مكتبةً عامة ومكتباً للترجمة ونادياً للعلماء(٤) . وازداد الاهتمام بانشاء هذه المعاهد في اثناء القرن الثالث والقرن الرابع ، وأخذ مؤسسوها يَحْبِسون عليها الأوقاف ، فصار بالإمكان الإنفاق من رَيْع الوقف على طلاب العلم فيها بتوفير الكتب ومواد الكتابة ونفقات المعيشة .

وكان ماوُصِفَ أعلاه مألوفاً في أواخر القرن الرابع واوائل القرن الخامس ، عندما بدأت الدولة تهتم بالتعليم العالي دون الابتدائي ، فأنْشأ الفاطميون « دار العلم » بالاضافة الى الجامع الأزهر لتعليم مذهبهم وتدريب الدُّعاة ولنشره . فدار العلم هذه كانت مؤسسة رسمية أنفقت عليها الدولة من مالها ، وخصَّصت منه الرواتب للمعلمين والإعانات للطلاب ، كما هَيأت لهم جميعاً الكتب وأدوات الكتابة مجاناً . وكان تأسيس دار العلم من مظاهر التنافس مع العباسيين على السيادة السياسية والدينية ؛ باستخدام التربية والتعليم لهذه الغاية .

وسرعان ماردَّ العباسيون على ذلك بانشاء المدرسة لتحقق لهم بعض ما حققته دار العلم للفاطميين . فقامت مدرسة في كل مدينة رئيسية في خراسان والعراق ، ولاتذكر المصادر الأصلية سورية أو مصر في هذا الدور . ويُعْزى إنْشاء هذه المدارس الى نظام الملك ، وزير آلب ارسلان ، أحد سلاطين السلاجقة الذين تولوا السلطة في بغداد باسم الخليفة العباسي . ومميزات المدرسة قريبة من مميزات دار العلم ، فقد اختصت

(٤) المعروف عن « بيت الحكمة » قليل وغامض . راجع الفهرست لابن النديم (طبعة فلوغِلْ) ص ٢٤٣ ؛ تاريخ الحكماء للقفطي (طبعة لِيبَرْتْ) ص ٩٨ ، ٤٤١ - ٤٤٢ .

بتعليم علوم الدين على مذهب أهل السنة (وخاصة المذهب الشافعي في البدء) وعلوم اللغة العربية ، وكان المدرسون يأخذون أجْراً والطلاب نفقة لمعيشتهم . فالمدرسة بهذه الصفات ليست ، كما زعموا ، بِدْعةً ظهرت طَفْرةً في القرن الخامس الهجري ، بل نشأت وتطورت على نسق ما سبقها من المعاهد عند الفاطميين والعباسيين . وفيما يلي نَصَّان يوضحان المبادئ الأساسية التي ذكرت آنفا اولهما للفقيه المالكي أبي الحسن القابسي القيرواني ، من علماء القرن الرابع :

« ان أئمة المسلمين في صدر هذه الأمة ، ما منهم إلا مَنْ نظر في أمور المسلمين فيما يُصْلحهم في الخاصة والعامة ، فلم يبلغْنا أنّ احداً منهم أقام معلمين يعلمون للناس اولادهم من صغرهم في الكتاتيب ، ويجعلون لهم على ذلك نَصيباً من مال الله ، كما قد منعوا لمن كلفوه القيام للمسلمين بالنظر بينهم في أحكامهم والآذان لصلاتهم في مساجدهم ، مع سائر ما جعلوه حفظاً لأمور المسلمين وحيطة عليهم . وما يمكن ان يكونوا أغفلوا شأن معلم الصبيان ، ولكنهم (والله اعلم) رأوا انه شيء مما يختص أمره كل انسان في نفسه ، اذ كان ما يعلّمه المرء لولده ، فهو صلاح نفسه المختصّ به ، فأبقوه عملاً من أعمال الآباء . . . »[٥]

وثاني النصَّيْن المشار اليهما للفقيه الشافعي تاج الدين السُّبْكي من علماء القرن الثامن ، وهو كما يلي :

« وشيخنا الذهبي زعم انه (اي نظام الملك) أول مَنْ بنى المدارس ، وليس كذلك ، فقد كانت المدرسة البَيْهَقِية بنَيْسابور قبل ان يولد نظام الملك ، والمدرسة السعيدية بنيسابور بناها الأمير نصر بن سبكتكين أخو السلطان محمود ، ومدرسة ثالثة بنيسابور بناها الاسترباذي الواعظ

---

(٥) راجع « الرسالة المفصّلة لأحوال المعلمين » في كتاب التعليم في رأي القابسي لأحمد فؤاد الأهواني (القاهرة ١٣٦٤/١٩٤٥) ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

الصوفي ، ومدرسة رابعة بنيسابور ايضاً بُنيت للاستاذ ابي اسحق الإسفراييني . وغلب على ظني ان نظام الملك أول مَنْ قدّر المعاليم للطلبة ، فانه لم يتضح لي هل كانت المدارس قبله بمعاليم للطلبة أوْ لا ، والأظهر انه لم يكن لهم معلوم . . . »[٦]

وظَنُّ السبكي هذا ايضاً لا تؤيده الحقائق التي بيّناّها فيما سيق من الكلام ، فقد وُجدت قبل نظام الملك معاهد ومكاتب خصص مؤسسوها « المعاليم » للطلاب . والغالب ان سبب نسبة المدارس الى نظام الملك كثرة ماأسسه منها في خراسان والعراق ، فعرفت بالنظامية نسبة له . ثم استُعيرت الصفة ، فصارت المدارس الرسمية التي تشرف عليها الدولة تسمى المدارس النظامية . واشهر مدارس نظام الملك بلا جدال نظامية بغداد التي فُتحت للتدريس في سنة ٤٥٩ للهجرة ، وكان من اشهر مدرسيها ابو حامد الغزالي .

لكن تأسيس هذه المدارس لا يدل على إنشاء دائرة للتعليم في جهاز الدولة ، او على ان الدولة اهتمت بالتعليم الابتدائي ، فهذا كما قال القابسي ظَلَّ « عملاً من اعمال الآباء » ، بل يمكن القول ان الاهتمام بالتعليم العالي ظَلَّ محدوداً ، وان المعاهد التي اختصت به كالمدرسة والمسجد اعتمدت على ريْع الأوقاف اكثر من اعتمادها على بيت المال لسد نفقاتها . اما مستوى التعليم فيها فتوقَّف على مقدرة المدرس وصيته ، لا على منهج مكتوب يسير بحسبه سائر المدرسين . والواقع ان الطلاب كانوا ينتسبون الى عالم مشهور اكثر من انتسابهم الى معهد معين . ويمكن القول اجمالاً ان المدرسة اختصت بتعليم علوم الدين وعلوم اللغة العربية واستبعدت الفلسفة ، وان دار العلم قبلت على الأقل أساليب الفلسفة في تدريس جميع العلوم .

---

(٦) طبقات الشافعية الكبرى (القاهرة ، ١٣٢٤) ، ج ٣ ص ١٣٧ .

(٢)

أدخل الفاطميّون « دار العلم » الى القدس في اثناء خضوعها لحكمهم ، فقضى الصليبيون على الدار كما قضوا على غيرها من المعاهد الاسلامية عند سقوط المدينة بايديهم في سنة ٤٩٢ للهجرة (١٠٩٩ للميلاد) . وأدخل صلاح الدين الأيوبي « المدرسة » الى سورية ومصر ، وأنشأ في القدس مدرسة عُرفت باسمه بعد فتح المدينة على يده في سنة ٥٨٣ للهجرة (١١٨٧ للميلاد) ، فكان انشاء هذه المدرسة فتحاً جديداً في عالم التربية والتعليم ، اذ صار إنشاء المدارس سُنّة اتبعها كثير من السلاطين والأمراء والموسرين والعلماء وغيرهم ، في عهد الأيوبيين وفي عهد المماليك بعدهم .

وتاريخ القرون الثلاثة التي سبقت انتقال الحكم من المماليك الى العثمانيين حافل بذكر انشاء المدارس ذكراً مجملاً قليل التفاصيل . وأوفى مصدر عن الموضوع يتناول القرون الثلاثة المذكورة هو كتاب ألفه قاضي المدينة في سنة ٩٠٠ للهجرة[٧] جاء فيه بضعة اسطر عن بعض المدارس المشهورة ولا ذكر لأكثرها غير الاسماء . وقد أدخل المؤلف تحت موضوع المدارس كل مؤسسة دينية أو خيرية شبيهة أو غير شبيهة بالمدرسة بمعناها الاصطلاحي كدار القرآن ودار الحديث والرّباط والزاوية والتكية والخانقاه والتّربة والبيمارستان وغيرها[٨] .

---

(٧) كتاب الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل لعبد الرحمن بن محمد مجير الدين العُلَيْمي (القاهرة ١٢٨٧) ، ص ٣٨٥ ـ ٤٠٠ : « ذكر غالب مافي بيت المقدس من المدارس والمشاهد مما هو بجوار سور المسجد الأقصى » (يقصد المؤلف سور الحرم الشريف) .

(٨) درسها كلها الدكتور كامل جميل العسلي ، أمين مكتبة الجامعة الاردنية ، في كتابه النفيس « معاهد العلم في بيت المقدس » الذي صدر في عمان في شهر آذار ١٩٨١ ووصلني هدية من المؤلف بعد إكمال كتابة هذا البحث .

وقد اقتصرنا فيما يلي من البحث على المدارس بالمعنى الاصطلاحي التي تتضح معالمها في كتاب قاضي القدس المذكور، وأدخلنا في البحث المعاهد التي لم تكن من المدارس بالمعنى الاصطلاحي ولكن المنشئ أو صاحب الوقف شرط التدريس أو التعليم فيها . وصرفنا النظر عما عدا ذلك من المعاهد التي لا تذكر عنها المصادر التاريخية المشهورة شيئاً يُعْتَدُّ به ، كمادة التدريس وأساليبه ، ومؤهلات المدرسين واحوال الطلاب . فكأن مؤلفي تلك الكتب التاريخية سكتوا عن شيء معلوم عندهم ، وظنوا ان القراء يعلمونه كذلك ، فجُلُّ ما في تلك الكتب ذكر عابر بكلمات قليلة عن سلطان أو أمير اسس مدرسة ، او عن عالم مشهور درّس فيها . ولكننا استفدنا من فصل عن « مدارس القدس القديمة » في كتاب ألّفه رئيس بلديتها العربي منذ نحو عشرين سنة ، من مزاياه نقلُ النقوش التي رآها على بعض أبنية المدارس توضح تاريخ الوقف واسم الواقف ، واقتباسٌ من سجلات المحكمة الشرعية عن بعض المدرسين وما خُصّص لهم من المعاليم[٩] .

كانت مدينة القدس التاريخية في آخر القرن التاسع الهجري كما هي الآن محاطة بسور حجري . وشكّل هذا السور حائطي الحرم الشريف من الشرق والجنوب . اما الحائطان الشمالي والغربي فكانا كما هما الآن يفصلان الحرم عن المدينة داخل السور . وكان للحرم حينئذٍ كما له الآن ابواب مفتوحة في حائطه الشمالي والغربي فقط . وأكثر المدارس التي سنذكرها قامت بقرب هذين الحائطين من الشمال والغرب أو ملاصقة لهما . وكان لعدد غير قليل من تلك المدارس أبوابٌ تؤدي الى ساحة الحرم بالاضافة الى ابواب تؤدي الى المدينة .

---

(٩) المفصل في تاريخ القدس لعارف العارف (القدس ، ١٣٨٠/١٩٦١) ، ص ٢٣٦ وما يليها .

وقام عدد غير قليل من المدارس على ساحة الحرم . لكنه لم يُقْصد من هذه المدارس ولا من تلك المحيطة بالحرم ان تَنُوبَ عن حلَقات التدريس في المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة المشرفة ، بل كانت جميع المدارس في الحرم وفي خارجه مشاركة لها في التدريس . فكثيراً مّا تولّى اصحاب حلقات التدريس فيهما التدريس في المدارس المجاورة للحرم ، كما تولى بعض مدرسي هذه المدارس بعض الوظائف في الحرم من تدريس او إمامة أو خطابة .

وللمدارس التي سنذكرها فيما يلي صفات مشتركة . فكان لكل منها منشئ أوقف عليها الأوقاف من أراضٍ وعقارات . وكثيراً ما اشترط الواقف ما يُدرّس في مدرسته ، وخصص الوظائف فيها من شيخ للتدريس وناظر للادارة وخادم للعناية بالبناء . وبعض الوقفيّات تعين مقدار المعاليم للمدرّس (او المعيد) أو الناظر او الطالب . ويظهر من نصوص هذه الوقفيات أن عدد الطلاب كان قليلاً ، يتراوح بين العشرة والعشرين للمدرّس الواحد . لكن الغالب ان هؤلاء هم الذين خصصت لهم المعاليم لا غيرهم من المنتسبين الى الحلقة ، اذ الانتسابُ الى حلقات المدرسين المشهورين كان حراً ، في مسجدي الحرم الشريف وفي اي مدرسة من المدارس حوله ، دون قيود تتعلق بمستوى الطالب العلمي أو سنّه أو مقامه الاجتماعي .

أما أبنية المدارس (وخاصة ما بُني منها في عهد المماليك) فآيةٌ في فنّ المعمار والزخرفة كما يدل على ذلك ما بقي منها سالماً حتى يومنا هذا . وأصغر المدارس تكونت من إيوان وغرفتين مع المرافق ، واكبرها تكونت من طابقين في كل طابق ايوانان على الأقل وحول الإيوان غرف لا يقل عددها عن الأربع . وأبنية المدارس الكبيرة اشتملت على محرابٍ أو مسجد صغير وأماكن للوضوء والطهارة . وقد استخدمت بعض ابنية

المدارس بيوتاً لإقامة شيوخها ، واحياناً لايواء الطلاب المنتفعين من الوقف اذا لم يجدوا المأوى في الرُّبَط والزوايا . وجرت العادة على مرّ الزمن ان يجمع العالم الواحد عدة وظائف من تدريس وخطابة وامامة في اكثر من مكان واحد ، كما جرت العادة بتَوْريث هذه الوظائف أو اقتسامها ، ففتح ذلك باباً لسوء الاستعمال في عصر الانحطاط .

وسنبدأ بذكر المدارس والمعاهد التي أُسست في عهد صلاح الدين الأيوبي وخلفائه من سلاطين آل أيوب ، وذلك من فتح القدس على يده الى انتقال الحكم الى سلاطين المماليك في سنة ٦٤٨ للهجرة ، أي نحو خمس وستين سنة :

المدرسة الصلاحية : انشأها صلاح الدين في سنة فتح القدس لفقهاء الشافعية ،وحبس عليها الأوقاف في المدينة وجوارها . ووكل ادارتها والتدريس فيها الى القاضي بهاء الدين بن شدّاد . وقد سُجلت الوقفية بعد ذلك في سنة ٥٨٨ للهجرة . ويمكن الاستنتاج من رواية لأبي الفداء[١٠] ان الصلاحية قامت في المكان الذي كانت فيه دار العلم الفاطمية ، اي الى داخل باب ستنا مريم في سور المدينة الشرقي . وكان هذا المكان بالأصل كنيسة صغيرة أُقيمت فوق قَبْو منحوت في الصخر قِيلَ ان مريم العذراء ولدت فيه ، خلافاً لروايات اخرى مشهورة انها ولدت في الناصرة . وقد أزال الصليبيون دار العلم وهدموا الكنيسة القديمة وشيدوا مكانها فوق القبو كنيسة جديدة متقنة البناء وجعلوا بجانبها ديراً للراهبات .

ويبدو ان المدرسة الصلاحية قامت في هذا الدير لا في الكنيسة نفسها كما هو الشائع . وظل القبو بعد جلاء الصليبيين موكولاً أمره الى

(١٠) المختصر في تاريخ البشر (استانبول ، ١٢٨٦) ج ٣ ص ٨٧ (في حوادث سنة ٥٨٨ هـ) .

نصارى الشرق من طائفة اللاتين في القدس ، فاعتاد الرهبان والحجاج من الافرنج زيارته على مر القرون لقاء دفع ضريبة خفيفة . وعلا شأن الصلاحية في عهد المماليك وصار شيخها يُعين بمرسوم سلطاني ، وأصبح مع نائب السلطنة (أي الحاكم العام) وناظر الحرمين الشريفين (اي الحرم القدسي والحرم الخليلي) ، احد الاركان الثلاثة في حكم مدينة القدس . وكان من ألقابه « قاضي قضاة الشافعية » . وظلت مشيخة المدرسة خاصة بمن يتولى هذه الوظيفة تنفيذاً لشروط الوقفية . ولم يتغير ذلك بعد ان توسّع نطاق التدريس ودخل الصلاحية مدرسون من المذاهب الأخرى ، وعلى رأسهم قاضي قضاة الحنفية وقاضي قضاة المالكية وقاضي قضاة الحنابلة . وكانت وظيفة التدريس في الصلاحية من الوظائف العلمية العليا لا يصل اليها إلا من اشتهر بالعلم والتقوى وارتقى في الوظائف العلمية من أول درجة في السلّم . وقلما يخلو كتاب في تاريخ المدينة من ذكر شيوخ الصلاحية بين أهل الحل والعقد فيها . (ذكرها كتاب الأنس الجليل ، ص ٣٠٢ ، ٣٩٣) .

المدرسة الأفضلية : أنشأها في سنة ٥٨٩ للهجرة الملك الأفضل نور الدين ابو الحسن علي الذي تولّى ملك دمشق نيابة عن والده صلاح الدين وخلفه في ملكها ، وكانت القدس من ملحقات دمشق . وقامت المدرسة الأفضلية على أرض مُلاصقة للحائط الغربي للحرم الشريف ، أوقفها الملك الأفضل على المغاربة من المالكية المجاورين في تلك البقعة فعرفت بحارة (اي حي) المغاربة . ووقفية الأرض مسجلة في المحكمة الشرعية بالقدس[١١] . ولهذه البقعة أهمية خاصة في تاريخ الاسلام

(١١) نشرنا نص الوقفية مع ترجمتها الى اللغة الانكليزية وتفسير غامضها واصطلاحاتها لتكوّن جزءاً مهماً من رسالتنا التي عنوانها :

the Islamic pious Foundations in Jerusalem: Origins, History and Usurpation by Israel(London,1398/1978),P.14,59

لعلاقتها بإسراء رسول الله من مكة الى القدس ، وربْط البُراق الذي حمله اليها في ذلك المكان ، قبل الاتجاه مع جبريل الى الصخرة المشرفة حيث صلى رسول الله بقربها إماماً بمن سبقه من الأنبياء قبل معراجه من فوق الصخرة الى السماء ومناجاة ربه . (ذكرها كتاب الأنس الجليل ص ، ٣٩٧)

المدرسة الميمونية : كانت في الأصل زاوية انشأها للشافعية سنة ٥٩٣ للهجرة ، ووقف عليها الأوقاف ، الأمير فارس الدين أبو سعيد ميمون بن عبد الله القَصْري ، « خازندار » (أي وزير المالية) في مملكة صلاح الدين . وهذه المدرسة هي من المعاهد القليلة جداً التي لم تكن بقرب حائط الحرم الشريف أو داخله . فموقعها قرب باب الساهرة داخل سور المدينة من جهة الشمال . (ذكرها كتاب الأنس الجليل ، ص ٣٩٩)

المدرسة الجرّاحية : وهذه ايضاً كانت في الأصل زاوية . وهي الوحيدة التي قامت خارج سور المدينة ، في المكان الذي عُرف فيما بعد بحي الشيخ جرّاح الى الشمال من باب العامود على الطريق الى نابلس . وهي منسوبة الى مؤسسها وواقفها الأمير حسام الدين الحسين بن شرف الدين عيسى الجرّاحي ، أحد قواد جيش صلاح الدين الذي خلّص القدس من أيدي الصليبيين . وقد توفى الجراحي في سنة ٥٩٨ للهجرة ودفن بزاويته أو مدرسته . (الانس الجليل ، ص ٣٩٧)

المدرسة النَّصْرية : وعرفت ايضاً بالغزالية . كانت قبل سقوط القدس بأيدي الصليبيين زاويةً في البُرْج القائم فوق الباب المزدوج المسدود في حائط الحرم الشريف من جهة الشرق (أي باب الرحمة وباب التوبة) . وقد أقام فيها ابو الفتح نَصْر بن ابراهيم المقدسي النابلسي فعرفت باسمه ، ثم أقام بها تلميذه ابو حامد الغزالي فعرفت باسمه ايضاً[١٢] . وقد بطل

(١٢) فصّلنا ذلك في مقالة عن إقامة الغزالي في القدس نُشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق : م ٤١ ، ج ١ ، ص ٩٩ - ١١١ .

استعمالها في اثناء الاحتلال الصليبي . وفي سنة ٦١٠ للهجرة جدّدها الملك المعظم شرف الدين عيسى بن الملك العادل (أخي صلاح الدين) مدرسة لتدريس القرآن وتعليم النحو ، ووقف عليها الكتب والعقارات . (الانس الجليل ، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥)

المدرسة النحوية : انشأها الملك المعظم عيسى تحت قبة بناء جديد سنة ٦٠٤ للهجرة على الطرف الجنوبي من صَحْن مسجد قبة الصخرة المشرفة ، وجعلها وقفاً على الحنفية لتدريس القرآن وكتاب سيبويه في النحو . (الأنس الجليل ، ص ٣٥٥ ، ٣٨٥ ـ ٣٨٦)

المدرسة المعظمية : أوقفها الملك المعظم عيسى على الفقهاء والمتفقهة من الحنفية بقرب باب شرف الأنبياء من ابواب الحرم الشريف من جهة الشمال ، وذلك في سنة ٦١٤ للهجرة ، ولا يُعرف كيف صار وقفها قبيل سنة ٩٠٠ للهجرة « بأيدي الناس إقطاعاً وملكاً » (الأنس الجليل ، ص ٣٩٣) .

(٣)

أما المدارس التي أُنشئت في عهد المماليك فكثيرة ، اذ امتد حكمهم اكثر من قرنين ونصف القرن . وفيما يلي بعضها وأظهرها في المصادر :

الخانقاه الدّوادارية : بناها للصوفية الأمير علم الدين ابو موسى سَنْجَر بن عبد الله الدّوادار الصالحي (والدوادار كان موظفاً عند السلطان مُهمته حمل الدواة وتوقيع الرسائل) ، وذلك في سنة ٦٩٥ للهجرة عند باب شرف الانبياء من ابواب الحرم الشريف من جهة الشمال . واوقف عليها الأوقاف في مدينة القدس وفي خارجها ، وشرط تدريس مذهب الامام الشافعي فيها وتلاوة القرآن الكريم وقراءة الحديث الشريف . (الأنس الجليل ، ص ٣٩٠ ، ٤٩٥)

المدرسة الجاوِلية : انشأها ووقفها الأمير علم الدين سَنْجر الجاولي . نائب السلطنة في غزة (توفي سنة ٧٤٥ هـ) وذلك بباب الغوانمة عند الزاوية الشمالية الغربية لحائط الحرم الشريف . ولكنه لم يَطُل استعمال بنائها مدرسة ، لأنه أصبح بعد نحو مئة سنة من تأسيس المدرسة داراً لإقامة نُوّاب السلطنة . (الانس الجليل ، ص ٣٩٠)

المدرسة التُّنْكزية : انشأها وحبس عليها الأوقاف الأمير سيف الدين تُنْكز الناصري ، نائب السلطنة في الشام ، وذلك في سنة ٧٢٩ للهجرة خارج باب السلسلة من ابواب الحرم الشريف في جهة الغرب . وكانت كما قال مجير الدين العُلَيْمي « وليس في المدارس أتقن من بنائها » . وكان من مدرسيها المشهورين جمال الدين ابو محمود احمد بن هلال المقدسي مؤلف كتاب « مثير الغرام بفضائل القدس والشام » (وجاء العنوان ايضاً : مثير الغرام الى زيارة القدس والشام) . وقد اتخذ نواب السلطنة بناء التنكزية مقراً لهم ، بل جعلها بعضهم داراً لسكنه . (الأنس الجليل ، ص ٣٨٧)

الزاوية الفخرية : هي وقف شرعه « ناظر الجيوش الاسلامية » ، القاضي فخر الدين ابو عبد الله محمد بن فضل الله (وكان أصله قبطياً فأسلم وحسن اسلامه وتوفي سنة ٧٣٢ للهجرة) وكانت الزاوية على حافة حارة (حي) المغاربة بجوار المسجد الأقصى من جهة الغرب ، لها باب من داخل المسجد وآخر يُفْضي الى حارة المغاربة . وكانت في اوائل العهد العثماني لقراء القرآن الكريم يُعين شيخها بمرسوم سلطاني ، ثم غلبت عليها صفة الزاوية ، وصارت مقراً لمفتي الشافعية من أسرة ابي السعود التي اتخذت الزاوية داراً لها (هدمها الصهيونيون بعد هدم جميع المباني في حي المغاربة في سنة ١٩٦٧) . (الأنس الجليل ، ص ٣٨٦)

المدرسة الفارسية : انشأها الأمير فارس البكّي ابن الأمير قَطْلو بن عبد الله ، نائب السلطنة بالجهات الساحلية والجبلية ونائب غزة ، وذلك في سنة ٧٥٥ للهجرة ، عند باب شرف الانبياء ، ووقف عليها « حصة » في قرية طوركرم (وهي مدينة طولكرم الآن) وقد رأى الوقفية بعينه قاضي القدس ومؤلف كتاب الانس الجليل (ص ٣٩٠) .

المدرسة الأرغونية : بناها لتكون « مدرسة وتُرْبة » الأمير أرْغون الكاملي ، نائب السلطنة ببلاد الشام ، وذلك في سنة ٧٥٨ للهجرة ، فتوفي في تلك السنة ، فاكملها بعده الأمير رُكْن الدين بَيْبَرْس في السنة التالية . والمدرسة واقعة عند باب الحديد (الذي يُسمى ايضاً باب أرغون ، وهذه كلمة تركية معناها الحديد) من جهة الغرب من ساحة الحرم الشريف (الانس الجليل ، ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩)

المدرسة المَنْجكية : أنشأها الأمير سيف الدين مَنْجك ، نائب السلطنة في بلاد الشام ، وذلك في سنة ٧٦٢ للهجرة ، بقرب باب الناظر (او باب علاء الدين البصير) من ابواب الحرم الشريف من جهة الغرب . وقيل أنه أُرسل لإنشائها باسم السلطان الملك الناصر ، فلما قُتِل هذا بناها الأمير باسمه هو وحبس عليها الأوقاف وعيّن لها ناظراً وشيخاً . واعتاد قاضي القدس أن يدرّس فيها مع غيره من المدرسين وقرّاء القرآن الكريم الذين « كانوا يعلّمونه بأجر معلوم » (الانس الجليل ، ص ٣٨٩)

المدرسة الخاتونية : أوقفتها اولاً أُغَل خاتون بنت شمس الدين محمد بن سيف الدين القازانية سنة ٧٥٥ للهجرة ، ثم زادت في عمارتها وأوقافها أَصْفَهان شاه بنت الأمير قازان شاه سنة ٧٨٢ للهجرة . وهي احدى المدارس الثلاث التي أوقفتها النساء . والظاهر من الأسماء ان السيدتين كانتا من غير العرب . وتقع الخاتونية بغرب باب الحديد الى الجنوب من الأرغونية . (الانس الجليل ، ص ٣٨٨)

المدرسة الباسطية : تقع بقرب باب شرف الانبياء في الجهة الشمالية من الحرم وتُطِل على الدوادارية . وكان أول مَنْ اختطها شيخ المدرسة الصلاحية شمس الدين محمد الهَرَوي ، فمات قبل اتمامها ، فتولى ذلك بعده القاضي زين الدين عبد الباسط بن خليل الدمشقي « ناظر الجيوش المنصورة » ، وذلك في سنة ٨٣٤ للهجرة . (الانس الجليل ، ص ٣٩١)

المدرسة الغادرية : انشأتها « مصرخاتون » ، زوجة الأمير ناصر الدين محمد بن دلغادر ، بقرب باب حِطّة في الجهة الشمالية من ساحة الحرم ، وذلك في عهد الملك الأشرف برْسْبايْ سنة ٨٣٦ للهجرة ، وكان من أوقافها خان وحوانيت خارج باب القَطّانين من ابواب الحرم من جهة الغرب . (الانس الجليل ، ص ٣٩٨)

المدرسة العثمانية : اوقفتها السيدة أصْفهان شاه خاتون من بلاد الروم (اي الأناضول) ، ووقفت عليها الأوقاف في تلك البلاد ، وذلك سنة ٨٤٠ للهجرة . وقد بنيت المدرسة فوق رواق من اروقة ساحة الحرم بباب القطانين . ومن مشائخها المشهورين سراج الدين بن زكريا بن يوسف الرومي (أي الأناضولي) الحنفي الذي « أقْرأ الناس العلوم العقلية والتفسير » ثم ترك المشيخة مختاراً لّما علم ان الواقفة اشترطت في الشيخ ان يكون أعلم أهل زمانه ، فقال « أنا لست بهذه الصفة » . وذِكْرُ العلوم العقلية له دلالة مهمة بجانب العلوم النقلية . (الانس الجليل ، ص ٣٨٨ ، ٥٦٦)

المدرسة الجوهرية : وقفها الأمير جوهر القُنْقباي الخازندار سنة ٨٤٤ للهجرة ، وهي تقع عند باب الحديد من ابواب الحرم الشريف من جهة الغرب . ومن اشهر مدرسيها كال الدين ابو المعالي محمد بن ناصر الدين المقدسي ، الذي كان له « مجلس » في المسجد الأقصى قبل ان اصبح شيخ الصلاحية ثم شيخ الأَشرفية ، وهو استاذ مجير الدين العليمي مؤلف كتاب الانس الجليل (ص ٣٨٩ ، ٧٠٦)

المدرسة الأشرفية : بنيت مرتين فهدم البناء الأول وقام الثاني مكانه بأمر الملك الأشرف قايِتْباي عندما زار القدس في سنة ٨٨٠ للهجرة ، وتم البناء الثاني بعد ذلك بسبع سنين فكان كما قال مجير الدين « جوهرة ثالثة في منطقة الحرم بعد قبة الصخرة وقبة الأقصى » . وقد بنيت الأشرفية داخل الحرم الشريف بين باب القطانين وباب السلسلة ، وكانت من طابقين ازدانا بكثير من الاحجار الملونة والرخام ، فالسفلي كان ملاصقاً لثلاث من قناطر ساحة الحرم والعلوي كان يُطل عليها . وكان للمدرسة بابان يُفْضي احدهما الى الساحة ويفضي الثاني الى طريق باب السلسلة . وقد وقف الاشرف على مدرسته الأوقاف وعين لها المدرسين والفقهاء وخصص لهم « المعاليم » ، فكانت آخر ماأسسه المماليك في القدس من المدارس ، اذ خلفهم على الحكم آل عثمان بعد خمس وثلاثين سنة من اكمال بناء الاشرفية . (الانس الجليل ، ص ٣٨٨ ، ٦٥٦ ـ ٦٥٧ ، ٧٠٩ ـ ٧١٠)

اذا تقيدنا بعنوان هذا البحث حرفياً فقد يصح الوقوف عند هذا الحد ، ولكنه ناقص مبتور اذا لم نكمله ببيان مصير هذه المدارس في العهد العثماني وحالة أبنيتها بعد تعطيل التدريس فيها . فالعثمانيون لم يكونوا كمن سبقهم من الأيوبيين والمماليك في الاهتمام بتأسيس المدارس . بل اقتصر هَمّ سلاطينهم على ترميم مسجدي الحرم الشريف وصيانة بنائهما . والسلطان الوحيد الذي له آثار مهمة في القدس هو سليمان القانوني فبعد عمارة قبة الصخرة وجّه عنايته لعمارة سور المدينة وإنشاء السُّبُل (لماء الشرب) فيها وحولها . وانشأت زوجته الروسية الأصل في سنة ٩٥٩ للهجرة « تكية خَاصْكي سلطان » ووقفت عليها الأوقاف لمنفعة الفقراء وطلاب العلم . كما انشأ في سنة٩٤٧ للهجرة بايْرام جاويش بن مصطفى ، الذي أشرف على عمارة السور باسم السلطان ، رباطاً « ومكتباً لقراءة الأولاد » عُرف فيا بعد بالمدرسة الرصاصية ، بعد أن تغيّر معنى هذا

الاصطلاح وَصار يُطلق على المكتب او الكُتّاب الخاص بالتعليم الابتدائي . ولا نعرف مدرسة واحدة أسسها العثمانيون في القدس لها شهرة ما أسسه الايوبيون والمماليك من المدارس فيها .

(٤)

ظلت مدارس الأيوبيين والمماليك عامرة عاملة ، بفضل ما حُبس عليها من الأوقاف ، في أثناء المئة الأولى والمئة الثانية من العهد العثماني ، ثم بدأت تنحلّ وتخرب في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري . زار الرحالة التركي أوْليا جلبي القدس في سنة ١٠٨٣ للهجرة ، وكتب في رحلته انه وجد حول جميع جهات الصخرة المشرفة (وهو يقصد الحرم الشريف) غُرفاً لأربعين مدرسة وهذا الكلام غير دقيق فالمدارس كلها كانت في الجهتين الشمالية والغربية فقط . وكتب الرحالة في موضع آخر أن عدد الغرف الخاصة بالمدارس والزوايا بلغ المئتين ، ثم خلط مرةً اخرى فقال ان عدد المدارس والزوايا ، بين كبيرة وصغيرة ، بلغ ثلاثمئة وستين تقريباً . وزار بناء المدرسة السلطانية (اي الاشرفية) وصعد مئذنتها فشاهد جميع انحاء المدينة منها . ولكنه لا يقول شيئاً عن التدريس والمدرسين لا في هذه المدرسة ولا في غيرها[١٣] .

وبعد أوليا جلبي بقليل زار القدس الرحالة الصوفي عبد الغني النابلسي وذلك في سنة ١١٠١ للهجرة ، فكتب هو ايضاً عن بعض

---

(١٣) سياحتنامه‌سي (طبع استانبول بالحروف اللاتينية ، سنة ١٩٣٥) ، ج ٩ ص ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٨ . كان المرحوم اسطفان حنا اسطفان ، أمين مكتبة المتحف الفلسطيني بالقدس ، قد ترجم القسم الخاص بها في رحلة أوليا جلبي من التركية الى الانكليزية ونشر الترجمة في مجلة دائرة الآثار الفلسطينية مجزّأةً في السنين ١٩٣٥ و ١٩٣٦ و ١٩٣٨ و ١٩٤٢ . وبعد أربعين سنة أي في سنة ١٩٨٠ أعادت شركة النشر الاسرائيلية آرْيِلْ طبع ترجمة اسطفان بطريقة غريبة . فلم تذكر عن المترجم غير اسمه ، ولم تذكر مجلة الآثار =

مدارسها ، ولكنه اقتصر على وصف البناء ، فقد فَصَّل القول عن بناء الأشرفية ، وأجمله عن بنائي المدرستين الصلاحية والغادرية . ولكنه هو ايضاً لم يقل شيئاً عن التدريس أو المدرسين[١٤] . فهل يصح الاستنتاج ان التدريس كان معطلاً أو ان نشاط حلقاته لم يكن على الأقل ظاهراً للزائر ؟ الغالب ان الإهمال فالانحلال بدأ حوالي هذا الوقت . جاء في ترجمة الشيخ جمال الدين بن محمد العجمي القدسي (توفي سنة ١٠٠١ للهجرة) أنه درَّس بدار الحديث وعَمَّر جزءاً من المدرسة الظافرية كان متهدماً واتخذه مسكناً له . وجاء ما يشبه ذلك في تراجم علماء درَّسوا في مسجدي الحرم الشريف أو في مدارس ذُكر منها الصلاحية والميمونية والتنكزية والعثمانية ولم يُذْكر غيرها[١٥] .

= الفلسطينية الا رمزاً بالحروف الأولى من العنوان ، والمقدمة المكونة من صفحة واحدة لا تذكر اسم محرر للطبعة ، وتدل على هدف سياسي بذكر « ارض اسرائيل » بدلاً من « فلسطين » . وهذا هو عنوان ما نُشر :

Evliya Tshelebi Travels in Palestine, Translated From Turkish by st. H. stephan. Ariel Publishing house, Jerusalem, 1980.

(١٤) رسالة عبد الغني النابلسي عنوانها « الحضرة الأُنسية في الرحلة القدسية » ، منها نسخة خطية في القدس كانت في المكتبة الخالدية واخرى خطية أيضاً في المكتبة الظاهرية بدمشق . وقد طبعت الرسالة بمطبعة الاخلاص في القاهرة سنة ١٩٠٢ ووقف على طبعها ديمتري نقولا .

(١٥) تفصيل ذلك اعتماداً على كتاب « خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر » للمحبي ، وعلى كتاب « سلك الدر في اعيان القرن الثاني عشر » للمرادي في رسالتنا المطوَّلة (القدس الشريف في تاريخ العرب والاسلام) في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق م ٥٤ ج ٤ ص ٧٩٤ ـ ٧٩٨ ، وم ٥٥ ج١ ص ٢٣ ـ ٦٠ . (راجع الصفحات ٧٩٤ ـ ٧٩٨) .

وهذا مثل آخر اعتماداً على كتاب مخطوط ألفه في سنة ١١٩٤ للهجرة الحاج حسن بن عبد اللطيف الحسيني مفتي الحنفية بالقدس ، ترجم فيه لطائفة من أعيان علمائها في القرن الثاني عشر . وقد جاء في هذا الكتاب ذكر لأربع مدارس وهي الصلاحية والأفضلية والبلدية والطُشْتَمرية . ويؤخذ في هذا الكتاب ان معظم أصحاب التراجم درَّسوا في المسجد الأقصى أو في مسجد قبة الصخرة المشرفة ، وبعضهم درّسوا في مدرسة من المدارس الأربع المذكورة . ولكن لا ذكر في الكتاب للمدرسة الاشرفية ولا لغيرها من المدارس التي كانت أقل شأناً[١٦] .

فهذه القرائن تدل على استمرار الإهمال والانحلال فالخراب ، حتى انه لم تَبْق مدرسة واحدة عاملة في القرن الثالث عشر (التاسع عشر) ، ومن الدلائل على ذلك خلو الوثائق الرسمية المتعلقة بحكم محمد علي باشا بين سنتي ١٨٣١ و ١٨٤٠ من ذكر أي مدرسة من المدارس في القدس . ولهذا اسباب مختلفة منها إهمال الولاة العثمانيين وكثرة تبديلهم ، ومنها سوء الإدارة الذي جعل الوظائف الدينية كالوظائف المدنية تباع وتشترى في عاصمة السلطنة وفي الولايات ، ومنها تراخي الرقابة على أوقاف المدارس وصرف ريْعها في وجوهه الشرعية ، ومنها توريث وظائف التدريس ونظارة الوقف دون اعتبار الكفاية العلمية والخلقية ، ومنها هجرة عدد من علماء القدس الى استانبول طلباً لوظائف التدريس في مدارسها أو مدارس غيرها من المدن التركية ، ومنها استِئْثار ورثة المدرسين ومتولي الأوقاف بما تحت أيديهم من أراضٍ وأبنية وتحويل منفعتها لمصالح شخصية ، ومنها الإفراط في استخدام طريقة الحِكْر الشرعية . ويبدو ان

---

(١٦) « تراجم جماعة من أفاضل بيت المقدس » : النسخة المخطوطة الموجودة في المتحف البريطاني تحت رقم OR 3047 .

هذا وذاك بدأ قبل انتهاء حكم المماليك : يقول قاضي القدس عند ذكر أوقاف المدرسة المعظّمية في سنة ٩٠٠ للهجرة ، « وقد أخذ غالبها وصار بأيدي الناس إقطاعاً وملكاً »[١٧] .

وماذا جرى لأبنية المدارس بعد تعطيل التدريس فيها ؟ ذُكر آنفا ان المماليك استعملوا بناء المدرسة الجاولية وبناء المدرسة التنكزية لإقامة نواب السلطنة والقضاة ، ولكنه لا شك ان ابنية المدارس الأخرى ظلت في عهدهم تستعمل للتدريس بحسب شروط الوقف . واستعمل العثمانيون ايضاً بناء التنكزية فجعلوه مقراً للمحكمة الشرعية ، واستعملوا ايضاً بناء الجاولية مكتباً (السراي) للوالي . ولكنهم كانوا أقل مراعاة لشروط الوقف ، بل خالفوها باستعمال رباطين في باب الناظر سجناً ، اولهما رباط علاء الدين البصير (اوقفه علاء الدين آيدغدي ناظر الحرمين سنة ٦٦٦ للهجرة على الفقراء من زوار القدس) . وثانيهما الرباط المنصوري (أوقفه الملك المنصور قلاوون الصالحي سنة ٦٨١ للهجرة للغرض نفسه) . ولم يستعمل العثمانيون لاغراض تعليمية اي بناء من ابنية المدارس المعطلة إلا بناء المدرسة الميمونية ، وذلك في السنوات الأخيرة لحكمهم . ففي سنة ١٣١٠ للهجرة (١٨٩٢ للميلاد) فتحوا في بناء تلك المدرسة « المكتب الاعدادي » . ولكن لايُعْرف متى قُلب الاسم فصار المأمونية ، اذ بهذا الاسم قامت في عهد الانتداب البريطاني وفي البناء نفسه مدرسة للبنات عرفت بالمدرسة المأمونية .

وماذا جرى لأبنية المدارس الاربع العظيمة التي خلّفها الأيوبيون والمماليك اي الصلاحية والأفضلية والتنكزية والاشرفية ؟ أما بناء الصلاحية فظل مهملاً نحو خمسين سنة قبل أن وهبه السلطان عبد المجيد في سنة ١٨٥٦ للامبراطور نابليون الثالث تقديراً لمساعدة فرنسا للدولة

(١٧) كتاب الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل ، ص ٢٩٣ .

العثمانية في حرب القرم ضد روسيا . فسلّم الامبراطورُ البناءَ الى الآباء البيض ، وهؤلاء أعادوا الكنيسة الى ما كانت عليه في عهد الصليبيين ، وأقاموا بجانبها بناءً جديداً لمدرسة لاهوتية وبناءاً آخر جعلوه مسكناً[١٨] . وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية فيها ضد فرنسا استولى جمال باشا ، القائد العام في سورية وفلسطين ، على الابنية واسس في بناء مدرسة اللاهوت « الكلية الصلاحية » التي دامت حتى آخر سنة ١٩١٧ ، أي قبيل الاحتلال البريطاني[١٩] .

وأما بناء الأفضلية فقد أزال الصهيونيون آخر معالمه سنة ١٩٦٧ عندما هدموا جميع حي المغاربة وداراً كان فيها ضريح « الشيخ عيد » ، ولعله أحد مدرسي الأفضلية أو آخرهم[٢٠] . واما بناء التنكزية فما زال قائماً وسليماً ، فبعد أن كان مقراً للمحكمة الشرعية في العهد العثماني اصبح داراً لرئيس المجلس الاسلامي الأعلى في عهد الانتداب البريطاني . وبعد سنة ١٩٦٧ احتله الصهيونيون بجنودهم ، وحفروا تحته قبواً يقيمون الصلاة فيه[٢١] .. واما بناء الأشرفية فالظاهر ان زلزالاً قوّض معظمه بعد سنوات من اقامة عبد الغني النابلسي فيه . ولم يهتم العثمانيون بترميمه ، وظل يتلاشى حتى لم يبق منه الآن الا بعض طابقه الأرضي ، وفيه متحف الآثار الاسلامية .

---

(١٨) Guide to the Holy land by Father B. Meistermann (Landon, 1923), P. 215-216.

(١٩) Modern History of Syria including Lebanon and Palastine by AlTibawi (Landon 1969) P. 230.

(٢٠) المفصل في تاريخ القدس لعارف العارف ، ص ٢٣٨ ، وكتاب « القدس مدينة بلا أسوار » لمؤلفه بالعبرية عوزي بنزيمان ، وترجمه الى العربية محمد ماضي (القدس ١٩٧٦) ، ص ٤٣ .

(٢١) Islamic Pious Foundations in Jerusalem... by AlTibawi, P.34-40; P.71 (Picture).

ولما تأسس المجلس الاسلامي الأعلى في عهد الانتداب البريطاني برئاسة الحاج أمين الحسيني ، اتخذ المجلس بناء المدرسة المنجكية مع بناء المدرسة الحسنية بجواره مقراً له ولمكاتبه . واعطى المجلس ابنية ثلاث مدارس (الجاولية والمحدثية والنصيبية) إلى المدرسة الوطنية الجديثة (روضة المعارف للبنين) وأخذ المجلس جزءاً من بناء المدرسة الباسطية (التي كان يسكنها آل جار الله) وبناء المدرسة الدوادارية بقربها وجعلها مدرسة إسلامية حديثة للبنات . ورمَّم المجلس بناء المدرسة الاسعردية (التي بنيت سنة ٧٦٠ هـ) وجعله مقراً لدار كتب المسجد الأقصى ، وأعاد الرباط المنصوري لمنفعة الفقراء من زوار القدس بحسب شروط الوقف .

وكان رئيس المجلس الاسلامي الأعلى حريصاً على زيادة تعلّق العالم الاسلامي بالقدس والحرم الشريف فيها . فلما توفي الزعيم الهندي المسلم مولانا محمد علي في سنة ١٩٣٠ اتفق الرئيس مع أهله على دفنه بالقدس ، فأخذ لهذا الغرض حجرة في بناء المدرسة الخاتونية (التي كان يسكنها آل الخطيب) وفتح لها باباً على رواق ساحة الحرم وجعلها ضريحاً لمحمد علي . وفي سنة ١٩٣٣ أُخذت حجرة اخرى من بناء المدرسة نفسها وجُعلت ضريحاً لموسى كاظم باشا رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني . ثم جعلت ايضاً ضريحاً لنجلة السيد عبد القادر الذي استشهد في معركة القَسْطل في نيسان ١٩٤٨ وهو يجاهد لمنع الصهيونيين السيطرة على طريق القدس . ولما توفي الملك حسين بن علي (شريف مكة) في سنة ١٩٣١ أخذت حجرة من بناء المدرسة الارغونية (التي كان يسكنها آل العفيفي) وفتح لها باب على رواق ساحة الحرم وجعلت ضريحاً للملك .

أخذ المجلس الاسلامي الأعلى ما ذُكر من أبنية المدارس من أيدي أناس اتخذوها لسكنهم ، منهم أحفاد المدرسين أو مُتولي الوقف الذين استولوا على الابنية بعد تعطيل التدريس فيها . ولكن المجلس لم يأخذ جميع الابنية . وقد أحصى رئيس بلدية القدس بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٥ تلك الابنية التي لم يأخذها المجلس ، وكانت حينئذ دوراً تُقيم فيها أسرٌ اسلامية مشهورة . وفيما يلي خلاصة ذلك الاحصاء ، ولكن الخلاصة لاتشمل جميع الابنية ولا اسماء جميع الأسر التي ما زالت تحتلها ، إذ الغرض هو ضرب المثل لا الإحاطة :

آل جار الله : أربع مدارس وهي السلامية والباسطية (باب شرف الانبياء) والكريمية والكاملية (باب حطة) .

آل الخالدي : ثلاث مدارس وهي دار الحديث (باب السلسلة) والأباصيرية (باب الناظر) والجالقية (باب الغوانمة) .

آل الخطيب : ثلاث مدارس وهي الخاتونية (باب الحديد) والملكية (باب شرف الانبياء) والجوهرية (باب الحديد) .

آل الامام : مدرستان وهما الأمينية (باب شرف الأنبياء) والطشتمرية (باب السلسلة) .

آل الشهابي : مدرستان وهما الأرغونية (باب الحديد) والزَّمينيّة (باب القطانين) .

آل البديري : مدرسة واحدة وهي الحسنية (باب الناظر) .

آل الفتياني : مدرسة واحدة وهي العثمانية (باب القطانين) .

آل الفتيالي : مدرسة واحدة وهي العثمانية (باب القطانين) .

آل القطب : مدرسة واحدة وهي الحنبلية (باب الحديد) .

كل أبنية المدارس وغيرها من المعاهد المذكورة في هذا البحث ما زالت قائمة ، إلا بنائي الأفضلية والفخرية فقد ازالها الصهيونيون بعد احتلال القدس في سنة ١٩٦٧ . وقد سببّوا ضرراً كبيراً لعدد من مباني المدارس الأخرى حول الحرم الشريف بحفرهم تحتها تنقيباً عن آثار يهودية يزعمون وجودها . ومن الابنية التي تصدعت بسبب ذلك بناء المدرسة العثمانية وبناء المدرسة الارغونية وبناء المدرسة الجوهرية (وبقربه بناء رباط الكُرْد الذي انهار جزء منه) . وزيادة على ذلك يحتل الجيش الاسرائيلي بنائي المدرسة التنكزية ودار القرآن السلامية .

ولكن اذا كان مصير أبنية المدارس معلوماً ، فلا يعلم الا الله مصير ما حُبس عليها من الأراضي والعقارات . وقد تمنّى مؤلفان كانا من كبار الموظفين في عهد الانتداب البريطاني (وقد تمنيتُ معهما لما كنت حينئذٍ شاباً في ادارة معارف القدس) ، لو أمكن اكتشاف هذه الأوقاف وإعادتها لما حُبست عليه وانفاق ريعها لتعمير الابنية واعادة التدريس فيها[٢٢] . وليت الأماني بالتمني .

أول ربيع الأول ١٤٠١
السادس من يناير ١٩٨١

الأستاذ عبد اللطيف الطيباوي

---

(٢٢) H.C.Luke and E. Keith-Roach, the Handbook of Palestine (Landon, 2nd. ed., 1930), P.85.

ملحق
فيه حقائق مهمة عن التعليم والعلماء
مبعثرة في كتاب الانس الجليل

(١) عُرف شهاب الدين محمد بن عبد القادر بن ناصر الأنصاري الشافعي (قاضي الخليل الذي ولد سنة ٦٠٠ للهجرة) « بابن العالمة » لأن أمه كانت تحفظ القرآن والحديث والفقه والخطب (ص ٤٦٥) .

(٢) كان تاج الدين ابو بكر علي بن أحمد الأموي المقدسي (قاضي القدس الذي توفي سنة ٧٦٩ للهجرة) يسمع من « العالمات » ومنهن زينب بنت شكر (ص٤٦٩) .

(٣) كان شرف الدين ابو الروح عيسى بن غانم الانصاري (قاضي القدس وشيخ الخانقاه الصلاحية ـ وهي غير المدرسة الصلاحية) « هو الذي حكَر أرض البقعة ظاهر القدس الشريف الجارية في وقف الخانقاه المذكورة سنة ٧٩٣ للهجرة ، فصارت كروماً وزاد بذلك ريعها لجهة الوقف » (ص ٤٧١) .

(٤) سمع أبو الحسن علي بن محمد المعافري (أحد خطباء المسجد الأقصى) من الحافظ بهاء الدين القاسم بن عساكر نَصَّ « كتاب الجامع المستقصى في فضل المسجد الاقصى » ، وذلك في العشر الأوسط من شهر رمضان سنة ٥٩٦ للهجرة (ص ٤٧٨) .
[قلت : كان ابو الحسن علي بن محمد المعافري (ت ٦٠٥ هـ) هو الذي ولي خطبة المسجد الأقصى الشريف بعد أن استردّ السلطان

صلاح الدين الأيوبي بيت المقدس من الفرنجة ، وطهّره من آثامهم عام ٥٨٣ هـ ، فقد ألقى القاضي ابو المعالي محمد بن الزكي القرشي الدمشقي خطبة الفتح البديعة الرائعة بين يدي صلاح الدين ، وخطب في المسجد الأقصى المبارك أربع جمع متواليات ، ثم سمّى السلطان صلاح الدين ابا الحسن المعافري المالقي الأندلسي خطيب المسجد الأقصى . طبع من آثار ابي الحسن كتاب : الحدائق الغناء في أخبار النساء ، وهو كتاب سمع أخباره وكتبها بدمشق سنة ٥٨١ هـ - شاكر الفحام] .

(٥) وُلِدَ شهاب الدين أبو العباس الكناني بقرية « مجدل حمامة » بالقرب من عسقلان من أعمال غزة ، ثم استوطن القدس ، وصار معيداً في المدرسة الصلاحية وخطيباً في المسجد الأقصى . توفي سنة ٨٧٠ للهجرة (ص ٤٨٤) .

(٦) اشتهرت زوجة الشيخ شمس الدين بن محمد الجَعْبَري من مدينة الخليل بلقب « ست المشايخ » (ص ٤٩٨) .

(٧) عُرفت أسْماء بنت الحافظ صلاح الدين خليل العلائي ، وزوجة العلامة تقي الدين اسماعيل القرقشندي « بالمُسْنِدة » . توفيت سنة ٧٩٥ للهجرة ودفنت في مقبرة مأمن الله (ماملاً) بالقدس . (ص ٥٠٤) .

(٨) لُقبت خديجة بنت أبي بكر يوسف بن سعد الدين الخليفة (توفيت سنة ٨٠١ للهجرة) « بالمسندة » . ومن العلماء الذين أجازَتْهم الحافظ ابن حجر (ص ٥٠٦) .

(٩) كانت آمنة بنت العلامة القرقشندي محدّثة في القدس الشريف ، وعرفت « بالمسندة » . توفيت سنة ٨٠٩ للهجرة ودفنت في مقبرة مأمن الله (ماملاً) (ص ٥٠٧) .

(١٠) ينتسب الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن مفلح القلقيلي « قارئ الحديث ببيت المقدس » الى قرية قَلْقِيلْية من أعمال جَلْجولية . ولد سنة ٧٧٦ للهجرة وكان « يقرئ الاطفال » (اي مُعَلّم كُتّاب) . ثم ذهب إلى القدس وانتمى الى الشيخ برهان الدين بن غانم ، فكان يُقْرئ أولاده (ص ٥٢٢) . (بلدة قلقيلية الآن أكبر بكثير من قرية جلجولية المجاورة ، وهما في منتصف الطريق من يافا الى طولكرم) .

[ورد في التعليقات الملحقة بمعجم البلدان (تح وستنفلد ، ليبزيغ ١٨٧٣) ٥ : ١٧ « جلجولية : لم يذكرها المؤلف ، وهي قرية شهيرة بالقرب من الرملة ، ولم أر أحداً ذكرها ولا استحضر فيها ضبطاً محررا غير ما هو في ألسنة الناس من فتح الجيم واسكان اللام الاولى ثم جيم مضمومة ثم واو ساكنة ، ثم لام اخرى مكسورة ثم تحتانية مفتوحة ثم هاء » ـ شاكر الفحام] .

(١١) كان الشيخ أبو العزم محمد بن محمد الحَلاَوي « يُقْرئ العربية وغيرها بالمسجد الأقصى » . وكان معيداً في المدرسة الصلاحية . تُوفي في مكة سنة ٨٨٣ للهجرة (ص ٥٣٨) . هذا نص مهم يدل على إن التدريس في المسجد الأقصى لم يكن مقضوراً على العلوم الدينية .

(١٢) كان الشيخ عمر بن اسماعيل الحنبلي (توفي سنة ٨٨٠ للهجرة) . « يؤدب الأطفال بالمسجد الأقصى بالمكان المجاور لجامع المغاربة من جهته القبلية » . (ص ٦٠٣) . وهذا القول غير دقيق ، يجعل المسجد الأقصى بمثابة « كُتّاب » للأطفال ، والمؤلف هنا يقصد أن يقول الحرم الشريف ، وهو سهو يشبه قوله الذي ذكرناه في الهامش رقم (٧) .

تعليق

● هذه المقالة هي آخر ما كتبه الأستاذ عبد اللطيف الطيباوي ـ رحمه الله الرحمة الواسعة وأجزل مثوبته ـ لمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق . وكانت مجلة المجمع واحدة من المجلات التي كان الأستاذ الطيباوي ـ طيب الله ثراه ـ يؤثرها بمقالاته ورسائله . ولعل من الوفاء لذكرى الأستاذ الكبير الذي فجعتنا به المنية (في السابع عشر من شهر ذي الحجة سنة ١٤٠١ هـ / السادس عشر من تشرين الأول ١٩٨١ م ، انظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج ٥٧ ، ص : ٢٨٦ ـ ٢٨٧) ان نعدد هنا أبرز مقالاته التي نشرتها مجلة المجمع :

١ ـ الغزالي في دمشق والقدس (مج ٤١ ، ص : ٩٩ ـ ١١١) ، ٢ ـ نصوص وحقائق لم تنشر عن أصل النهضة العربية في سورية (مج ٤٢ ، ص : ٧٧٥ ـ ٧٩٣) ، ٣ ـ الشيخ ناصيف اليازجي (مج ٤٣ ، ص : ٣٢٦ ـ ٣٤٠) ، ٤ ـ المعلم بطرس البستاني (مج ٤٥ ، ص : ٥٩٥ ـ ٦١٣) ، ٥ ـ الفس إلاه سمث (مج ٤٦ ، ص : ٧٥٣ ـ ٧٦٧) ، ٦ ـ اللغة العربية في كتب المبشرين الأولين (مج ٤٧ ، ص : ٧٧٢ ـ ٧٨٧ ، ٩٥٠) ٧ ـ جمعية الآداب العربية في القدس (مج ٤٩ ، ص : ٨٧١ ـ ٨٨١) ، ٨ ـ توضيح وتعقيب مع مقال الأستاذ محمد جميل بيهم (مج : ٥٠ ، ص : ٦٩٠ ـ ٦٩٢) ، ٩ ـ معروف الرصافي والاستقلال العربي (مج ٥٣ ، ص : ٨٤٠ ـ ٨٦٧) ، ١٠ ـ أحكام ترجمة القرآن الكريم وتاريخها (مج ٥٤ ، ص : ٦٣٥ ـ ٦٦٠) ، ١١ ـ القدس الشريف في تاريخ العرب والاسلام (مج ٥٤ ، ص : ٧٥٣ ـ ٨٢٣ ، مج : ٥٥ ، ص : ٢٣ ـ ٦٠) ، ١٢ ـ حائط البراق والاوقاف الاسلامية في غربه (مج ٥٥ ، ص : ٢٦٦ ـ ٢٨٧) ، ١٣ ـ علماء القدس الشريف في القرن الثاني عشر (مج ٢٥٦ ص : ١٢٨ ـ ١٤٢) ، ١٤ ـ جحا العربي (مج ٥٦ ، ص : ٤٤٠ ـ ٤٤٣) ، ١٥ ـ الى محرر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (مج ٥٦ ،ص : ٦٩٧ ـ ٦٩٩) ، ١٦ ـ مجلتان شرقيتان في بلاد الغرب (مج ٥٦ ، ص : ٧٠٠ ـ ٧٠٩) [شاكر الفحام] .

من آثار

أبي حيان النفزي الأندلسي

عبد القادر زمامة

الأستاذ المحاضر بكلية الآداب - فاس -

اثير الدين محمد بن يوسف النفزي الأندلسي المولود سنة ٦٥٤ هـ ١٢٥٦ م المكني بأبي حيان شخصية علمية وأدبية شهيرة في كتب التراجم ، والطبقات ، والفهارس ، والتاريخ ، والرحلات . وآثاره المتعددة ولا سيا تفسيره المسمى بالبحر شرقت وغربت وأعجمت وأعربت منذ عصره والى الآن . . !

ورحل أبو حيان عن غرناطة سنة ٦٧٨ هـ ومر في طريقه على المغرب ومكث بفاس ثلاثة أيام فقط . . ! ومر على بجاية وتونس وأقام بالقاهرة وهي اذ ذاك وارثة علوم بغداد وطال مقامه بها عقوداً من السنين الى أن ودع هذه الحياة بها سنة ٧٤٥ هـ = ١٣٤٥ م .

وكان مقامه بالقاهرة من اسباب شهرته عند أهل المشرق والمغرب كما أن تنقله من المذهب المالكي إلى المذهب الظاهري في الاندلس ، ثم تنقله إلى المذهب الشافعي بعد أن أقام في مصر من الأسباب التي أكثرت الجدل حول شخصيته وأخلاقه وعلمه . فأخذ حيزاً من التقدير عند قوم والانتقاد عند آخرين ، وفيهم الفقهاء والنحاة والمؤرخون والرحالون . . . !

وشخصية أبي حيان ذات مواقف وتطورات وموازين وأنواع من السلوك وضروب من الأخلاق وغمرات شخصية خاضها في جهات متعددة : ثقافية وفكرية ومذهبية . واتخذ لسانه وقلمه أداتين حادتين للتعبير عنها . فلم يكن ذا لون واحد من السلوك ، ولا لون واحد من المعرفة لذلك لفت إليه الأنظار وشغل الأقلام والأفكار . . . !

واتصل به في مصر الخطيب ابن مرزوق وروى عنه في تلمسان ماسمعه في مصر وكذلك أبو عبد الله المقري ـ الجد ـ وابن رُشَيْد السبتي ، والوادي آشي ، والمؤرخ صلاح الدين الصفدي ، والسُّبْكِيانْ : تقي الدين وتاج الدين ، وغيرهم من أعلام القرن الثامن الهجري . . واتصل به عن طريق الكتابة والاجازة عدد لا يحصى من أعلام المشرق والمغرب . . وموقفه من الشيخ الامام ابن تيمية شهير . . . ! !

والى جانب هذه المكانة العلمية كان أبو حيان شاعراً ينظم الأبيات والمقطعات والقصائد القصيرة والمطولة . . وله في كل ذلك الغث والسمين والرخيص والثمين . . !

واكتشفت مخطوطة ديوان أبي حيان في مدينة ـ وزان ـ المغربية . وطبع الديوان بالعراق سنة ١٩٦٩ م لكن هذه القصيدة التي نقدم نصها هنا ليست من مشمولات الديوان . . . !

وإنما وقعت الاشارة إليها ص ٤٤٤ وذكر مطلعها :

هو العلم لا كالعلم شيء تراوده
لقد فاق باغيه وانجح قاصده

وذلك نقلاً عن تلميذ أبي حيان صلاح الدين الصفدي في كتابه (أعيان العصر وأعوان النصر) وحيث ان الصفدي لم يذكر النص بتمامه فإن محققيْ الديوان اكتفيا بالاشارة إلى ماعند هذا المؤلف ...!

وكذلك فعل أبو العباس المقري في نفح الطيب عندما ترجم لأبي حيان تلك الترجمة الطويلة . . . !

وظهرت طبعة كتاب (الاحاطة) سنة ١٩٧٥ م وفي الجزء الثالث منها ترجمة أبي حيان وشعره ومن جملته هذه المطولة لأبي حيان ص ٥٠ ـ ٥٦ .

إلا أن ماوقع في نصها ـ مع الأسف ـ من التحريف والتشويه والتصحيف أفسد المعنى والمبنى في عدد كبير من الأبيات كما أن الاشارات التي قصد أبو حيان الإشارة بها إلى أعلام وقضايا وتاريخ وأمثال . لم تجد طريقها إلى ذهن القارئ عن طريق هذا التشويه . . . !

فالنص له أهداف عامة وخاصة تتجلى في نظرة أبي حيان إلى قيمة النحو . وقصة نشأته وما صاحب قصة النشأة من ملابسات مع الاشارة إلى الخليل وسيبويه والكسائي وغيرهم وماكان هناك من مكايد ومنافسة وتلاعب بقيم الرجال . . . ! لأغراض خاصة . . . !

كما أن أبا حيان أودع النص بعض مشاعره في مصر وماقاساه من مضايقات وملاحقات من طرف معاصريه . . . ! واتبع ذلك بشوقه إلى الأندلس وذكر ما عليه أهلها من اهتمام بكتاب سيبويه . ثم تخلص إلى مدح أستاذه الذي وجهه هذه الوجهة وافاده بأصولها وفروعها : أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير مؤلف كتاب (صلة الصلة) وغيره من الكتب المفيدة وكان من أعلام الأندلس الذين تركوا أصداء رنانة في كتب الأندلسيين والمغاربة . . . !

فالنص يهمنا في الدراسات الأندلسية ويعطينا تصورات عن أعلام ومعارف العصر كما أنه يربطنا بما نجده عند تلاميذ أبي حيان من مغاربة وأندلسيين . . !

ويفسر لنا بعض مانقلوه عنه من أخبار ومعلومات وآراء . وماوصفوه به من صفات . . !

لهذا كنت مهتما بهذا النص واستخلاص صورة صحيحة أو قريبة من الصحة له من الكناشات والمؤلفات التي اهتمت به ولاسيا منها مخطوطة كتاب (روضة الاعلام بمنزلة العربية من علوم الاسلام) الذي ألفه أبو عبد الله ابن الازرق الاندلسي المتوفى سنة ٨٩٦ هـ - ١٤٩١ م قاضيا بمدينة القدس قبل سقوط غرناطة بسنة واحدة . . . !

وقد كان النص في مخطوطة (الروضة) بالغاً حد النهاية في التحريف والتشويه وكسر الأبيات شأنه في ذلك شأن الاحاطة . . . !

ورغم مابذلنا من جهد في التصحيح بمقارنة النسخ واختيار أجودها فإن هناك بعض الأبيات التي مازلنا نشعر فيها بشيء من الالتواء في المبنى والمعنى وذلك كله من آثار أعمال الناسخين . . . !

وهذا نص مطولة أبي حيان مع بعض التعليقات التي توضح اشاراتها . . .

هو العلم لا كالعلم شيء تراوده
لقد فاز باغيه وانجح قاصده

وما فضل الانسان إلا بعلمه
وما امتاز إلا ثاقب الذهن واقده

وقد قصرت أعمارنا وعلومنا
يطول علينا حصرها . ونكابده

وفي كلها خير ولكن أصلها
هو النحو فاحذر من جهول يعانده

بـــــه يعرف القرآن والسنـــــــة التي
همـــا أصـل دين الله ذو[١] أنت عـــابــــده
ونــــــاهيـــــــك من علم عليٍّ مشيّــــــد
مبـانيـهِ[٢] . أعـزز بـالـذي هـو شـائـده
لقــد حــاز في الـدنيــا فخــارا وسـودداً
أبـو الأسـود الـديلي[٣].فـلاجمَّ سـائـده[٤].
هــو استنبــط العلم الـــذي جـل قــدره
وطـــار بــــه للعرب ذكر نعـــاوده

---

١ ـ هذه « ذو » المعروفة عند النحاة باسم « ذو » الطائية وقد أشبعوا الحديث عنها ولاسيما منهم شراح الخلاصة حيث ذكروا الفرق بينها وبين أختها المعربة بالحروف التي أشار إليها ابن مالك بقوله :

« من ذاك ـ ذو ـ ان صحبة أبانا »

٢ ـ يشير إلى ماورد في كتب النحاة من أن الامام عليا رضي الله عنه أشار على أبي الأسود الدؤلي بالشروع في تدوين مبادئ النحو ونقل ذلك المؤرخون أيضاً . . . ! .

٣ ـ أبو الأسود الدؤلي منسوب إلى دئل فحقه أن تفتح الهمزة مع ضم الدال . لكن هذه النسبة وقع فيها تحريف منذ القديم . وقيل فيها ـ الديلي ـ على ألسنة العامة من غير ضرورة شعرية . أشار إلى ذلك أبو الطيب اللغوي المتوفى سنة ٣٥١ هـ في كتابه : مراتب النحويين ص٣٥ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط . القاهرة ١٩٧٤ م .

٤ ـ جم القوم في اللغة جماماً بمعنى استراحوا وكثروا . والجملة دعائية تعني أن من يحاول أن يسود أبا الأسود . لااستراح ولاكثر عدده . . . !

وســـاد عطـــاء[٥] نجلـــه وابن هرمـــز[٦]
ويحي[٧] ونصر[٨] ثم ميـــون[٩] مـــاهـــده

---

٥ ـ عطاء . هو نجل أبي الأسود وتلميذه في النحو . وهو من نحاة البصرة . ولم يعقب : مراتب النحويين ص ٣٠ .

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى تلك الاشارة الغريبة التي جاءت في كتاب ـ الاصابة ـ للحافظ ابن حجر عن أبي الأسود الدؤلي :
كان يعد في التابعين والشعراء والفقهاء والمحدثين والاشراف والفرسان والأمراء والنحاة والحاضري الجواب والشيعة والصلع والبخر والبخلاء .

٦ ـ عبد الرحمن بن هرمز المدني كان من أوائل من وضع علم العربية وكان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش . وهو من أشياخ الامام مالك اختلف إليه عدة سنين . . . !

انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٩ ـ ٢٠ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ط . القاهرة ١٩٥٤م

٧ ـ يحي بن يعمر العدواني من نحاة البصرة حليف بني ليث ذكره أبو الطيب اللغوي . في مراتب النحويين ص ٣٠ وكذلك الزبيدي في الطبقات ص ٢٢ مع أخبار وفوائد .

٨ ـ نصر بن عاصم الليثي من طلائع النحاة ذكره الزبيدي في الطبقات ص ٢١ . والسيوطي في بنية الوعاة ص ٤٠٣ . ط . القاهرة ١٣٢٦ هـ . والحافظ اليغموري في نور القبس ص ٢٣ . تحقيق رودلف زلهايم .

٩ ـ ميمون الاقرن . أشار إليه أبو الطيب اللغوي ص ٣٠ والزبيدي ص ٢٤ . والحافظ اليغموري ص ٥ .

وعنبسة[١٠] قد كان أبرع صحبه
فقد قلدت جيد المعالي قلائده
وما زال هذا العلم تنميه سادة
جهابذة تبلى به وتعاضده
الى أن أتى الدهر العقيم بواحد
من الأزد تنميه إليها فراهده[١١]
امام الورى ذاك الخليل بن أحمد
أقر له بالسبق في العلم حاسده
وبالبصرة الغراء قد لاح فجره
فنارت[١٢] أدانيه وضاءت أباعده

---

١٠ ـ عنبسة الملقب بالفيل واسم أبيه معدان وكان عنبسة يروي بعض شعر جرير . ومن أجل ذلك هجاه الفرزدق بقوله :

لقد كان في معدان والفيل زاجر لعنبسة الراوي علي القصائدا

انظر الزبيدي ص ٢٤ وأبو الطيب اللغوي ص ٣٠ الذي روى بيت الفرزدق هكذا :

ماكان في معدان والفيل شاغل لعنبسة الراوي علي القصائدا

وانظر الحافظ اليغموري ص ٢٣ .

١١ ـ الفراهيد : من بطون قبيلة الازد . وإليهم ينسب الخليل بن أحمد . والواحد فرهود . وقد تكلم اللغويون على هذه النسبة .
انظر : أبو الطيب اللغوي ص ٥٤ . والحافظ اليغموري ص ٥٦ .
وانظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ج ٢ ص ١٩ ط . القاهرة . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

١٢ ـ نار الثلاثي معروف في اللغة . والمصدر النور والنيار .

بـأذكى الـورى ذهنـا وأصـدق لهجـة
إذا ظن أمرا قلت هـا هـو شـاهـده
ومـا إن يُرّوى[١٣] بـل جميع علـومـه
بـديهـةٌ أعيت كل حبر يجـالـده
هـو الـواضـع الثـاني الـذي فـاق أولا[١٤]
ولا ثـالث في النـاس تصمي قـواصـده
وقـد كان ربـاني أهـل زمـانـه
صـؤوم قـؤوم راكـع الليـل سـاجـده
يقسّم منـه دهره في مثـوبـة
وثـوقـا بـأن الله حـق مـواعـده
فعـام إلى حـج وعـام لغـزوة
فيعرفـه البيت العتيـق ووافـده
ولم يثنـه يـومـا عن العلم والتقى
كـواعب حسن تنثني ونـواهـده
وأكثر سكنـاه بقفر بحيث لا
تنـاغيـه إلا عفره[١٥] واوابـده

---

١٣ ـ يروى ـ بالتشديد ـ في الأمر يتأمل ويفكر فيه.

١٤ ـ يقصد أن الخليل بن أحمد ـ في نظره ـ هو الواضع الثاني لأبواب علم النحو وقواعده . . !

١٥ ـ يقول أبو الطيب اللغوي : كان الخليل يعيش من بستان خلفه عليه أبوه بالخريبة ـ خارج البصرة ـ ص ٥٦ والمراد بالعفر ظباء الفلاة . وبالاوابد وحوشها . . .

ومـــا قـــوتــــه إلا شعير يسيغــــه
بمــــاء قراح ليس تغشى مـــــوارده
عــزوفـــا عن الــدنيـــا وعن زهراتهـــا
وشـوقـــا إلى المولى ومـــا هـــو واعـــده
ولمـــا رأى من سيبــويـــه نجـــابـــة
وأيقن أن الخير أدنـــــاه بـــــاعـــــده
تخيره إذ كان وارث علمـــــــــــــــه
ولاطفـــــه حتى كأنْ هـــــو والـــــده
وعلمـــــه شيئـــــاً فشيئـــــاً علـــومـــــه
إلى أن بـــدت سيماه واشتــــدَّ ســـاعـــده
فـــــاذ ذاك وافـــــاه من الله وعـــــده
وراح وحيـــد العصر إذ جـــاء واحـــده
أتى سيبـــويـــه نـــاشراً لعلـــومـــه
فلـولاه أضحى النحـو عطـلا[16] شـواهـــده
وأبـــدى كتـــابـــا كان فخرا وجـــوده
لقحطـــان اذ كعب بن عمرو محـــاتـــده[17]
وجمـــع فيـــه مـــاتفرق في الـــورى
فطـــارفـــه يعـزى إليـــه وتـــالـــده

---

١٦ ـ عطلا شواهده . يقصد أنه لولا سيبويـه لخلا النحو من الشواهد التي تصحح الاستعمال وتقعد القواعد .

١٧ ـ حتد في اللغة كرم اصله . ومحتد الانسان اصلـه . والمحاتد الجمع يشير الى أن سيبـويـه ، واسمـه عمرو بن عثمان بن قنبر كان ينتمي ولاء على مـا عنـد المؤرخين الى بني الحارث بن كعب بن عمرو .

انظر الزبيدي ص ٦٦ . وانظر الحافظ اليغموري ص ٩٥ .

بعمرو بن عثمان بن قنبر الرضـــــــــــا
أطـــاعت عــواصيـــه وثـــابت شـــوارده
عليـــــك قُرانَ النحـــو نحـــو ابن قنبر
فـــآيــــاتـــه مشهـودة وشـواهـــــده[١٨]
كتـــاب أبي[١٩] بشر فـلاتـــك قـــاربــ ا
ســـواه فكل ذاهب الحسن فــــاقـــــده
هم خلـج بـــالعلم مـــدت فعنـــدمــا
تنــاءت غــدت تــزهى وأنت تشــاهـــده
ولاتعـــد عمـــا حـــازه إنـــه الفرا[٢٠]
وفي جـوفـــه كل الـــذي أنت صـــائـــده
إذا كنت يــومـــا محكمـــا لكتــابـــه
فـــإنـك فينـــا نـــابــه القــدر مــاجــده
ولست تبـــــالي إن فككت رمـــــوزه
أعضـــك دهر أم عرتـــك شـــدائـــده

---

١٨ ـ يقصد المزم أخذ النحو من كتاب سيبويه . واستعمل كغيره من المعجبين بهذا الكتاب مبالغة قديمة عندهم . وهي التعبير عنه بقرآن النحو . . . !

وقد أشار الى هذه المبالغة أبو الطيب اللغوي ص ١٠٦ ، وقال : وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو . . . !

١٩ ـ أبو بشر كنية سيبويه . وله كنية أخرى . وهي أبو الحسن أشار اليها السيوطي ص ٢٦٦ واليغموري ص ٩٥ .

٢٠ ـ يشير الى المثل العربي الشهير : كل الصيد في جوف الفرا ، والفرا الحمار الوحشي . انظر قصة المثل في مجمع الأمثال للميداني ص ٨٢ ج ٢ ط القاهرة ١٣٥٢هـ .

هـو العضب إن تلـق الهيـاج شهرتـه
وإلا تصب حربا فـانـك غـامـده

تلقـاه كل بـالقبـول وبـالرضـا
فـذو الفهم من تبـدو إليـه مقـاصـده

ولم يعترض فيـه سـوى ابن طراوة[٢١]
وكان طريّـاً . لم تقـادم معـاهـده

وجسره طعن المبرد قبلـه
وإن الثمالي[٢٢] بـارد الـذهن خـامـده

همـا مـا همـا صـارا مـدى الـدهر ضحكـة
يـزيف مـاقـالا وتبـدو مفـاسـده

---

٢١ ـ ابن الطراوة : أبو الحسين سليمان بن محمد المالقي المشهور بابن الطراوة من نحاة الأندلس وأدبائها وهو من تلاميذ الباجي وشيوخ عياض . وبرز في النحو وله آراء فيه انفرد بها في عصره . وألف كتبا نال فيها من نحو سيبويه . وهو صاحب البيتين الشهيرين :

اذا رأوا جملا يـأتي على بعـد — مـدوا اليـه جميعـا كف مقتنص
ان جئتهم فـارغـا لـزوك في قرن — وإن رأوا رشـوة افتـوك بـالرخص

وتوفي سنة ٥٢٨ هـ . انظر السيوطي ص ٢٦٣ .

٢٢ ـ أبو العباس محمد بن يزيد الازدي الثمالي الملقب بالمبرد ـ منهم من يكسر الراء ، ومنهم من يفتحها ـ من أشهر النحاة الأدباء المؤلفين ومؤلفاته جيدة شهيرة ويذكر بعض المؤرخين أخبارا طريفة تتعلق بجرأته وذكائه كما يذكرون من مؤلفاته : الرد على سيبويه ـ وشرح شواهد الكتاب . ويظهر انه انتقد نحو سيبويه وطريقته في التأليف والاستشهاد . . . توفي سنة ٢٨٥ هـ . انظر الحافظ اليغموري ص ٣٢٤ ، وانظر السيوطي ص ١١٦ .

تكـــون صحيـــح العقـــل حتى إذا ترى
تبـــارى أبـــا بشر إذا أنت فـــاســـده
يقـول امرؤ قـــد خـــامر الكبر رأســـه
وقـــد ظن أن النحـو سهـل مقـــاصـــده
ولم يشتغـــل إلا بنزر مســـائـــل
من الفقـــه في أوراقـــه هـــو راصـــده
وقـــد نـــال بين النـــاس جـــاهـــا ورتبـــة
وألهـــاه عن نيـــل المعـــالي ولائـــده[٢٣]
ومـــاذاق لـــلآداب طعما ولم يبت
يعنى بمنظـــوم ونثر يجـــاوده
فينكـــح ابكار المعـــاني ويبتغي
لهـــا الكفء من لفـظ بهـــا هـو عـــاقـــده
رأى سيبـــويـــه فيـــه بعض نكادة
وعجمـــة لفـــظ لا تحـل معـــاقـــده
فقلت اتئـــد مـــاأنت أهـــل لفهمـــه
ومـــا أنت إلا غـــائض الفكر راكـــده
لعمرك مـــاذو لحيـــة وتسمّتٍ
واطراق رأس والجهـــات تســـاعـــده
فيمشي على الأرض الهـــوينـــا كأنمـــا
إلى المـــلأ الأعلى تنـــاهت مراصـــده
وإيهـــامـــه الجهـــال انـــه عـــالم
وانـــه فرد في الـــوجـــود وزاهـــده
بـــأجلب للنحـــو الـــذي أنت هـــاجر
من الـــدرس بـــالليـــل الـــذي أنت هـــاجـــده

٢٣ ـ الولائد المفرد وليدة . بمعنى صبية .

أصـــاح تجنب من غـــويٍّ مخـــذل
وخــذ في طريـق النحـو انــك راشــده
لــك الخير فــادأب ســاهرا في علـومــه
فلم يسم إلا ســاهر الطرف ســاهــده
ولا ترج في الــدنيــا ثــوابــا فــإنمــا
لــدى الله حقــا أنت لا شــك واجــده
ذوو النحـو في الــدنيــا قليـل حظـوظهم
وذو الجهـل فيهــا وافر الحــظ زائــده
لهم أســوة فيهــا عليّ لقـــد مضى
ولم يلـق في الـدنيـا صـديقـا يسـاعـده
مضى بعـــده عنهـــا الخليـــل فلم ينـــل
كفــافــا ولم يعــدم حسـودا ينــاكــده
ولاقى أبـــا بشرٍ بشرٌ سفيههـــا
غـــداة تمـــادت في ضـلال بغـــادده[٢٤]
أتى نحــو هـــارون ينـــاظر شيخـــه
فنــافحـــه حتى تبــدت منــاكــده
فــأطرق شيئــا ثم أبــدى جــوابــه
بحــق . ولكن أنكر الحــق جــاحــده

---

٢٤ ـ يقصد بأبي بشر سيبويه . الذي لقي شرا كبيرا على يد البغداديين في مناظرته الشهيرة مع الكسائي عند هارون الرشيد .وكان الكسائي مؤدب ابناء الرشيد وهو من اعلام نحاة الكوفة . ويذكر أبو الطيب اللغوي ان الكسائي حمل إلى أبي الحسن الأخفش خمسين دينارا وقرأ عليه كتاب سيبويه سرا . . ! ص ١٢٠ وانظر الحافظ اليغموري ص ٢٨٣ .

وكاد عليّ عمرا اذ صـــــار حــــاكا
وقـــدمــــا عليّ كان عمرو يكايـــــده[٢٥]
سقـــاه بكأس لم يفــق من خمـــارهـــا
وأورده الأمر الـــــذي هـــــو وارده
ولابن زيــــاد[٢٦] شركـــــة في مراده
وكابن زيــــاد مشرَك القلب زائـــــده
همـــــا جرعـــــا آلي علي وقنبر
أفـــاويـــق سم لم تنجـــذ أســـاوده[٢٧]
أبكي على عمرو ولا عمرو مثلـــــــه
اذا مشكل اعيـــا واعـــوز نـــاقـــده

---

٢٥ ـ يقصد بعلي : الكسائي . . فهو علي بن حمزة . . .
ويقصد بعمرو : سيبويه . . فهو عمرو بن عثمان بن قنبر . . .
وفي الشطر الثاني يشير الى قضية عمرو بن العاص مع علي بن أبي طالب . .
ففي رأي الشاعر ان هناك قضية معكوسة . . . ! !

٢٦ ـ يريد بابن زياد في الشطر الأول الفراء . وهو يحيى بن زياد من نحاة الكوفة وهو من تلامذة الكسائي الذين كانوا يتتبعون اخطاء سيبويه ويشهرون بها . . .

ويريد بابن زياد في الشطر الثاني عبيد الله بن زياد بن أبيه المعروف عند المؤرخين بابن مرجانة وهي أمه وهو من أشهر قواد وولاة الامويين . وهو صاحب فاجعة كربلاء الشهيرة ، والشاعر استغل التشابه في الاسم بين الفراء الذي هو يحيى بن زياد وبين عبيد الله بن زياد . وبنى على ذلك ماجاء في البيت بعده .

٢٧ ـ نجذته التجارب : احكمته وصيرته منجذا او منجذا بفتح الجيم المشددة وكسرها . أي عارفا مجربا للأمور ، ومنه قول سحيم بن وثيل : =

قضى نحبـــــه شرخ الشبـــــاب ولم يرع
بشيب ولم تعلـــق بـــــذام معـــــاقـــــده
لقـــــد كان للنـــــاس اعتنـــــاء بعلمـــــه
بشرق وغرب تستنـــــار فـــوائـــــده
ولان[٢٨]فـــــلا شخص على الأرض قـــــارىء
كتـــــاب أبي بشر ولا هـــــو رائـــــده
ســـــوى معشر بـــــالغرب فيهم تلفت
إليـــــه وشـــوق ليس تخبـــو مـــواقـــــده
ومـــــازال منـــــا أهـــل أنـــــدلس لـــــه
جهـــابـــذ تبـــدي فضلـــه وتنـــاجـــده[٢٩]
وإني في مصر على ضعف نـــــاصري
لنـــاصره مـــادمت حيـــا وعـــاضـــده
أثـــــار أثير الغرب[٣٠]للنحـــو كامنـــا
وعـــالجـــه حتى تبـــدت قـــواعـــده
وأحيـــا أبـــو حيـــان ميت علـــومـــه
فـــأصبـــح علم النحـــو ينفـــق كاســـده

= اخـــو خمـين مجتمـــع اشـــدى ونجـــذني مـــداورة الشـــؤون

والاساود مفردها أسود : الحية العظيمة السوداء : الحنش . يقصد الشاعر أن هذا السم من أساود فتية قوية . فسمها أشد اذاية واعظم خطرا من غيرها .

٢٨ ـ يقصد : والآن هجر كتاب سيبويه في أقطار الارض الا في بلاد الغرب فلهم هنالك اعتناء بدراسته .

٢٩ ـ تناجده : تعين على نشره ودراسته وابداء فضله وقيمته العلمية .

٣٠ ـ اثير الدين هو لقب ابي حيان الذي لقب به في المشرق على عادة اهله . فهو اثير الدين المنتسب إلى الغرب . . .

إذا مغربي حــط بــالثغر رحلــه
تيقن ان النحــو أخفــاه لاحــده[٣١]
بلينــا بقــوم صــدروا في مجــالس
لاقراء علم ضــل عنهم مراشــده
لقــد اخر التصــدير عن مستحقــه
وقــدم غمر خــامــد الــذهن جــامــده
وســوف يــلاقي من سعى في جلــوسهم
من الله عقبى مــا أكنت عقــائــده
عــلا عقلــه فيهم هــواه فمــا درى
بــأن هــوى الانســان للنــار قــائــده
اقمنــا بمصر نحــو عشرين حجــة
يشــاهــدنــا ذو أمرهم ونشــاهــده[٣٢]
فلمــا ننــل منهم مــدى الــدهر طــائــلا
ولمــا نجــد فيهم صــديقــا نــوادده
لنــا سلــوة فيمن سردنــا حــديثهم
وقــد يتسلى بــالــذي قــال ســارده

٣١ - يقصد نفسه لامامته في النحو وهو مغربي . فاذا اراد الرحيل وحط رحاله بثغر الاسكنــدريــة للرجــوع الى بــلاده فــان علم النحــو - في نظره - يدفن . . . !

٣٢ - رحل ابو حيان الى الشرق سنة ٦٧٨ هـ فيكون نظمه لهذه القصيدة حوالي سنة ٦٩٨ هـ وكان الحاكم اذ ذاك بغرناطة هو ابو عبد الله ابن الاحمر ثاني ملوك بني الاحمر الملقب بالفقيه الذي تولى من سنة ٦٧١ هـ الى سنة ٧٠١ هـ (اللمحة البدرية لابن الخطيب ص ٥٨)
وإياه يقصد ابو حيان في الأبيات التالية .

أخي إن تصل يوما وبلغت سالما
لغرناطة فانفذ لما أنا عاهده
وقبل ثرى أرض بها حل ملكنا
وسلطاننا الشهم الجميل عوائده
مبيد العدا قتلا وقد عم شرهم
ومحيي الندا فضلاً وقد رم هامده[٣٣]
أفاض على الإسلام جودا ونجدة
فعزَّ مواليه وذل معانده
وعم بها إخواننا بتحية
وخص بها الأستاذ لا عاش كائده
جزى الله عنا شيخنا وامامنا
وأستاذنا الحبر الذي عم فائده
لقد اطلعت جيان أوحد عصره
فللغرب فخر أعجز الشرق خالده
مؤرخه نحويه وإمامه
محدثه جلت وصحت مسانده
نماه عظيم من ثقيف وإنما
به استوثقت منه العرى ومساعده[٣٤]
وما أنسى لا أنسى سهادي ببابه
بسبق وغيري نائم الليل راقده
فيجلو بنور العلم ظلمة جهلنا
ويفتح علما مغلقات وصائده

٣٣ ـ رم العظم : بلي فهو رميم .

٣٤ ـ لعله يشير الى عروة بن مسعود الثقفي الصحابي الشهير . . !

وإني وإن شطت بنـــا غربـــة النـــوى
لشـــاكره في كل وقت وحـــامـــده
بغرنـــاطـــة روحي وفي مصر جثتي
ترى هـــل يثني الفرد من هـــو فـــارده
أبـــا جعفر خـــذهـــا قـــوافي عن فتى
تتيـــه على غرّ القـــوافي قصـــائـــده[٣٥]
يسير بـــلا اذن إلى الاذن حسنهـــا
فيرتـــاح سماع لهـــا ومنـــاشـــده
غريبـــة شكل كم حـــوت من غرائب
مجيـــدة أصل أنتجتنـــا أمـــاجـــده
فلـــولاك يـــامـــولاي مـــا فـــاه مقـــولي
بمصر ولا حبرت مـــا أنـــا قـــاصـــده
لهـــذبتني حتى احـــوك مفـــوفـــا
من النظم لايبلى على الـــدهر آبـــده
وأذكيت فكري بعـــدمـــا كان جـــامـــدا
وقيـــد شعري بعـــدمـــا نـــد شـــارده
جعلت ختـــامـــا فيـــه ذكرك إنـــه
هـــو المســك بـــل أعلى وإن عـــزّ نـــاشـــده

---

٣٥ ـ خص ابو حيان استاذه ابا جعفر احمد بن ابراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الجياني نزيل غرناطة ٦٢٧ هـ ـ ٧٠٨ هـ الأستاذ الشهير مؤلف كتاب (صلة الصلة) وغيرها من المؤلفات الجيدة بهذه الأبيات المعبرة عن اعترافه بفضله وتقديره لعلمه ، انظر الاحاطة ج ١ ص ١٨٨ .
وانظر مقدمة (صلة الصلة) التي كتبها ليفي بروفا نصال الرباط ١٩٣٧ م
وانظر مقدمة تفسير ابي حيان . . .

تعليقات على تحقيق السِيَر للذهبي

الأستاذ مطاع الطرابيشي

تمهيد :

صدر بدمشق ؛ عن مؤسسة الرسالة ؛ في العامين الماضيين ١٤٠١ ـ ١٤٠٢ هـ / ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ م أحد عشر جزءاً من كتاب « سير أعلام النبلاء » للذهبي ؛ بتحقيق ثلّة من الشباب النشيطين بإشراف الأستاذ شعيب الأرنؤوط ذي التجربة الواسعة في هذا المجال .

وليست هذه هي المرة الأولى التي تخرج فيها أجزاء مطبوعة من هذا السِفْر الكبير ، فقد سبق أن أخرج معهد المخطوطات العربية ، بالاشتراك مع دار المعارف بمصر ، قبل ربع قرنٍ من تاريخ هذه الطبعة ثلاثة أجزاء من مطلع الكتاب ؛ في سلسلة ذخائر العرب[1] .

وفي أثناء تصفّحي لبعض أجزاء الطبعة الجديدة عَنَّتْ لي ملاحظات شتى ، فاستحسنتُ إفراغ الملاحظات المتناثرة في أثناء بحثٍ منظّم ؛ إذ إن السِيَر كتاب قيّم يستأهل وقفةً متأنّية ، ثم إنه وثيق الصلة بتاريخ ابن عساكر حيث أعمل ، لذاك رغبتُ في أن أضمّ خبرتي إلى خبرة الإخوة

---

(١) صدرت الأجزاء الثلاثة على النحو التالي :
الجزء الأول : بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ـ القاهرة ١٩٥٦ م .
الجزء الثاني : بتحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري ـ القاهرة ١٩٥٧ م .
الجزء الثالث : بتحقيق الدكتور أسعد طلس ـ القاهرة ١٩٦٢ م .

الأفاضل ، فكان هذا البحث مُسلسلاً في ثلاث حلقات : الأولى ـ مقدمة في المنهج ، والثانية ـ حول الذهبي والسير ، والثالثة ـ ملاحظات على الطبعة الجديدة ؛ اخترتُها نموذجاتٍ لما قدّمتُ الكلام عليه في الحلقتين الأوليين .

وأسأل الله أن يهدينا إلى الطيّب من القول ، وأن ينفع بعملنا جميعاً ؛ إنه سميع مجيب(٢) .

الحلقة الأولى

[مقدّمة في المنهج]

١ ـ عرض تاريخي :

سبق إلى هذا البحث ـ منهج تحقيق المخطوطات ـ فيما علمتُ :

أ ـ نفر من العلماء والباحثين ؛ صدرتْ عنهم كتبٌ متداولة بهذا الشأن ؛ منهم : المستشرق الألماني برغستراسر ، والأستاذ عبد السلام محمد هارون ، والدكاترة : صلاح الدين المنجّد ، ونوري حمّودي القيسي ، وسامي مكي العاني .

ب ـ وآخرون كانت لهم مشاركة في هذا المجال ـ بالمقالات ، أو بالمحاضرات ، أو بمعالجة البحث في مقدّمات بعض الكتب ، أو في فصولٍ منها ـ منهم الأساتذة والدكاترة :

---

(٢) يطيب لي بهذه المناسبة أن أذكر بالجميل الأخ الأستاذ محمد مطيع الحافظ ؛ فقد تكرّم فأعارني ـ من خاصة كتبه ـ كتباً ومحاضراتٍ قيمة أفدتُ منها في هذا البحث ؛ فله الشكر الجزيل .

إبراهيم بيومي مدكور ، ومحمود محمد شاكر ، ومحمد مندور ، ومصطفى جواد ، وشوقي ضيف ، وبنت الشاطئ ، وفرانز روزنثال ، وشكري فيصل ، وأحمد مطلوب ، وحسين علي محفوظ ، ونوري حمودي القيسي ، وهلال ناجي ، وبشار عوّاد معروف ، ومحمد حمدي البكري ، وسليمان قطاية ، وأحمد سعيدان .

ج ـ ولا بّد أيضاً من الإشارة إلى البيان الصادر عن (لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه) التي اجتمعت في بغداد ـ بدعوةٍ من معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ؛ بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ـ في المدة الواقعة بين ٢٠ ـ ٢٩ / ٥ / ١٩٨٠ م وإلى المحاضرات القيّمة التي أُلقيتْ في الدورة التدريبية الخامسة لمبعوثي الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات ـ والتي انعقدت كذلك في بغداد من ٥ / ٤ / ١٩٨٠ حتى ٣ / ٧ / ١٩٨٠ م ـ فشارك فيها فريق من الأساتذة والدكاترة المذكورين آنفاً[٣] .

د ـ وإن بحثي في هذه المقدمة مقصورٌ على جوانب من منهج التحقيق ؛ دون استيعاب المنهج بكامله . كما أنه يدور في الوقت نفسه حول كتب بأعيانها ؛ تقع في زمرة الكتب التاريخية الحديثية ؛ وبخاصةٍ في علم الرجال وفنّ التراجم .

---

(٣) صدرت محاضرات الدورة التدريبية الخامسة مطبوعةً على الآلة الكاتبة وبالتصوير . وانظر بخاصةٍ محاضرة الدكتور أحمد مطلوب (ص : ٤ ـ ٧) ففيها عرض تاريخي مفصّل . وكذلك مقدمة الدكتور محمد حمدي البكري لمحاضرات برغستراسر في (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) ص : ١١ ـ ١٣ .

٢ ـ التحقيق في اللغة والاصطلاح :

قال الزمخشري في أساس البلاغة :

« حَقَقْتُ الأمرَ وأحققتهُ : كنتُ على يقينٍ منه . وحَقَقْتُ الخبرَ فأنا أحُقُّه : وقفتُ على حقيقته . ويقول الرجل لأصحابه إذا بلغهم خبرٌ فلم يستيقنوهُ : أنا أَحُقُّ لكم هذا الخبرَ ، أي أعلمه لكم وأعرف حقيقته » .

وعلى ذلك فالتحقيق في اللغة هو العلم بالشيء ، ومعرفةُ حقيقته على وجه اليقين ، ومن هنا أشفقَ نفرٌ من أفاضل المشتغلين بنشر التراث من التعبير بهذا اللفظ عن أعمالهم في نقد النصوص ونشرها ، فأشار بعضهم بكلمة « صحّحه » ، وآثر آخرون « قرأه » أو « عارضه بأصوله » أو « اعتنى به » ، من أمثال هذه العبارات التي تتصف بروح العلم والاقتصاد في الدعوى . على أن لفظ « التحقيق » قد شاع استعماله اليوم ؛ حتى غدا مصطلحاً لعمل العاملين في هذا المجال ؛ من غير التزامٍ بمدلوله الأصلي في كثير من الأحيان .

٣ ـ منطلقات التحقيق :

إن الجهود التي تُبْذَل في تحقيق التراث تحمل أعباء إيصال الماضي إلى الحاضر ؛ بل والاستشراف للمستقبل ؛ لأن المستقبل الذي نريد بناءه لأمتنا لا يُمكن أن ينفصم عن الماضي ، وإذن فالتراث لا يمثّل رجعةً إلى الوراء كما قد يتوهّم المتوهّمون ، وإنما هو قوة دفعٍ إلى الأمام ؛ ليست النظرة إلى الوراء فيه إلا لإحكام النظرة إلى الأمام . ومن هنا كانت المنطلقات الأساسية لعمل التحقيق أن يُصبح التراث موصولاً بالمعاصرة ، قادراً على النوّ بها ، هادياً إلى الصراط السويّ في التقدّم نحو المستقبل[٤] .

(٤) انظر تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (ص ٤) .

٤ ـ غاية التحقيق :

قد يتساءل المرء عن غاية التحقيق إلى أين تنتهي ؟ وما الحدود التي عندها تقف خطوات الناشر في تحقيق النص ونقده ؟ وبعبارة أخرى : هل غاية المحقق أداء النص كما وضعه مؤلفه ؟ أو أن وراء هذه الغاية غايةً أبعد اقتضاها تصحيح النصّ وتوضيحه ؛ بحيث يبدو العمل فيها ضرباً من التجاوز على المؤلف ، أو لوناً من المشاركة له في عمله ؟

لا مراء في أن أداء النص كما وضعه مؤلفه مطلب أساسي للتحقيق بعامة ، وهو أمرٌ مُتَّفَقٌ عليه ، صرَّح به الباحثون في هذا الفن والعاملون فيه[٥] . بل قد يكون المطلبَ الوحيدَ حين يكون النصّ المحقَّق أصلاً أو مرجعاً في بابته ؛ كالأمّهات في الدواوين الحديثية والمعجمات اللغوية .

غير أنه لا يبدو وحيداً دائماً ، وبخاصة حين يتعلّق الأمر بمقاصد أخرى للتحقيق مُتَّفَقٍ عليها كذلك ؛ منها : تقديم النص صحيحاً مطابقاً للأصول العلمية ، ومنها : توضيح النصّ وضبطه[٦] ، وهو ما سنعالجه في الفقرات التالية .

٥ ـ إصلاح غلط المؤلف :

إن عمل أيٍّ من المؤلفين لا يخلو من أن يخالطه بعض الوهم أو السهو[٧] ، ومن واجب المحقّق التنبُّه إلى أغلاط المؤلف والتنبيه إليها .

---

(٥) انظر : تحقيق النصوص ونشرها ؛ للأستاذ عبد السلام هارون (الطبعة الأولى) ص ٣٨ . وقواعد تحقيق المخطوطات : للدكتور صلاح الدين المنجد (الطبعة الخامسة) ص ١٥ و ١٩ و ٢٤ . ومحاضرة الدكتور أحمد مطلوب في الدورة التدريبية الخامسة لمبعوثي الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات (بغداد ، في ١٩٨٠/٤/٥ م) ص١ .

(٦) من تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (بغداد ، في ٢٠ ـ ١٩٨٠/٥/٢٩ م) ص ٦ .

(٧) وبناء على ذلك لا يصح ربط الصحة والسلامة بنص المؤلف دائماً ؛ كما قد توحي به عبارات بعض الفضلاء المذكورين آنفاً .

لكنّ الإشكال في هذا السؤال : هل يجوز للمحقّق تغيير النصّ المغلوط أَو لا ؟ الحقُّ أن المسألة خلافية قديمة ؛ أثارها المُحدِّثون فلم ينتهوا فيها إلى رأيٍ جامع ، لكنهم مع ذلك ذكروا قواعد دقيقة في هذا الباب ، سأعرضها من خلال البحث :

أ ـ قال القاضي عياض :

« الذي استمرّ عليه عملُ أكثر الأشياخ نقلُ الرواية كما وصلتْ إليهم وسمعوها ، ولا يُغيّرونها في كتبهم ، حتى أطردوا ذلك في كلماتٍ من القرآن استمرتِ الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المُجْمَع عليها ، ولم يجئ في الشاذّ من ذلك في الموطّأ والصحيحين وغيرها ، حمايةً للباب . لكنّ أهل المعرفة منهم يُنبهّون على خطئها عند السماع والقراءة ، وفي حواشي الكتب ، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم . ومنهم مَن يجسرُ على الإصلاح ... وحمايةُ باب الإصلاح والتغيير أولى ؛ لئلا يجسر على ذلك مَن لا يُحسن ويتسلّط عليه مَن لا يعلم . »[٨]

ب ـ وقال ابن الصلاح :

« إذا وقع في روايته لحنٌ أو تحريف فقد اختلفوا : فمنهم مَن كان يرى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه ، وذهب إلى ذلك من التابعين : محمد بن سيرين ، وأبو معمر عبد الله بن سَخْبَرة ؛ وهذا غلوّ في مذهب اتباع اللفظ ، والمنع من الرواية بالمعنى . ومنهم مَن

(٨) الإلماع ١٨٥ ـ ١٨٦ ، وعنه ابن الصلاح في المقدمة (ط دمشق) ١٠٧ ، وابن كثير في الباعث الحثيث (ط الثانية) ١٤٥ .

رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب ، روينا ذلك عن : الأوزاعي ، وابن المبارك ، وغيرهما ، وهو مذهب المحصّلين والعلماء من المحدّثين ... وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله فالصواب تركه ، وتقريرُ ما وقع في الأصل على ما هو عليه ، مع التضبيب عليه وبيان الصواب خارجاً في الحاشية ، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة . »[٩]

ج ـ قلت : ويتبين مما سلف أن المحدّثين قد فرّقوا في إصلاح الغلط ما بين تصحيح الرواية في أثناء القراءة والسماع وبين تغيير متون الكتب ، وأنهم حين تسامحوا في الجانب الشفهي تشدّدوا في الآخر الكتابيْ ؛ حذراً من خطر التلاعب بالمتون بدعوى إصلاح الغلط .

إذن هل انتهى البحث بسدّ باب التغيير وانتهى الأمر ؟

الجواب : إن البحث لّما ينته ، فإنّ في الإصلاح مُتَّسعاً من القول ؛ لكنّ مسالكه لطيفة بل حَرِجَةٌ أحياناً ؛ وسيأتي بيانها .

د ـ لا بدّ قبل الإصلاح بتغيير النصّ المغلوط من انتفاء الشبهة وظهور الخطأ واضحاً كالشمس ، ومن خير ما يُستشهد به في هذا المجال قول ابن الصلاح في المقدّمة[١٠] :

« وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأً ـ وربما غيّروه صواباً ـ ذا وجهٍ صحيح وإنْ خفيَ واستُغْرِب ؛ لاسيّما فيما يعدّونه خطأً من جهة العربية ، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعّبها »

(٩) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) ص ١٠٨ .

(١٠) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) ١٠٨ .

قلتُ : ويلحق بذلك ما قد يبدو غلطاً في رسم بعض الآيات من القرآن الكريم ، وعند التحقيق يتبيّن أن لها وجوهاً في علم القراءات ، أو أن المؤلف أوردها نصاً لقراءةٍ شاذة . وكذلك أنواع أخرى من الأخطاء لا ينفرد بها مؤلفٌ بعينه ، وإنما تمثّل ظاهرة مشتركة لدى مجموعة من المؤلفين ؛ والمثالُ على ذلك ما عُرف باسم « لغة المحدّثين » ؛ قال أبو عُبيد[11] :

« لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة . ولغةُ أهل العربية أقْيَسُ ، ولا تجدُ بُدّاً من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع »

هـ - ثم إنه يجب التفريق في إصلاح الخطأ ما بين اختيار المؤلف وسهوه ، فقد يكون إثبات الرواية بخطئها من اختيار المؤلف ؛ وهو المنهج الذي سار عليه جمهرة المحدّثين كما مرَّ آنفاً . وقد ظهر أن ابن عساكر كان من أنصار هذا المنهج ؛ إذ ينقل في التاريخ ما في أصوله بخطئه ، ويكتفي أحياناً برسم « ضبّة » فوق الخطأ ، وأحياناً يُرفقها ببيان الصواب بعد انتهاء الخبر . فهذا ما يفرض على المحقق متابعته في منهجه ، وترك الخطأ مع التنبيه إلى الصواب في الحاشية .

و - ثم يجب التفريق أيضاً ما بين كون المؤلف مُنشئاً للنصّ من ذات نفسه أو راوياً له عن غيره . فإذا كان النصّ المحقّق شعراً بخط الشاعر نفسه ، أو نثراً فنّياً من صنع الكاتب نفسه ، ففي هذه الحالة يجب إثبات غلط الشاعر أو الأديب كما هو ولو كان سهواً منه أولحناً أو

---

(١١) الكفاية للخطيب البغدادي ٢٨٠ .

وهماً ، لأن الأمانة العلمية تقتضي إبراز الآثار الفنية كما خرجتْ من أيدي صانعيها ؛ بأفكارها وألفاظها ورسمها ؛ فالنقاد والدارسون بحاجةٍ إلى الاطلاع على الخطأ والصواب معاً في تلك الأعمال .

ز ـ وقد يتساءل المرء بعد هذا : ماالذي بقي بعد كل هذه القيود لإباحة التغيير ؟ الحقّ أن ماسبق ذكرُه كافٍ لإقناعنا بأن ترك الخطأ في المتن على حاله ؛ مع التنبيه إليه في الحاشية ؛ أيسرُ كلفةً من احتمال تبعات تغييره . لكنّ التغيير مع ذلك قد يبدو مُتعيّناً في بعض الأحيان ، وقد يبدو سهلاً ميسوراً أحياناً أخرى .

ح ـ يجب التغيير حين يقع الغلط في رسم الآيات القرآنية الكريمة . وإذا كان فريقٌ من علماء السلف قد ارتضوا ترك بعض الخطأ في كلماتٍ من القرآن فذلك لأسبابٍ لم تعد مُقنعة ، ولابدّ من وضع الشواهد القرآنية في نصابها الصحيح .

ط ـ وقد يُصبح التغيير سهلاً ميسوراً حين يجد المحقّق نظائر للنصّ المغلوط الذي يُعالجه قد وردتْ على الصواب في الكتاب نفسه أو خارجه ؛ فذلك أدعى إلى اطمئنان المحقّق وثقته بتصحيحه ؛ قال القاضي عياض[١٢] :

« وأحسنُ مايُعْتَمَدُ عليهْ في الإصلاح أن تَرِدَ تلك اللفظة المُغيَّرة صواباً في أحاديث أخرى ، فإنّ ذاكرها على الصواب في الحديث أمنَ أن يقول عن النبي ﷺ مالم يقل »

قلتُ : وقد وقع لي شيء من ذلك في تاريخ ابن عساكر ؛ إذ وجدته يُعيد الخبر الواحد أحياناً ـ بإسناده ومتنه ـ في أكثر من موضع ، فأفدتُ من المقارنة تصحيحاً لبعض الأسانيد وبعض المتون .

(١٢) الإلماع ١٨٧ ، وعنه ابن الصلاح في المقدمة (ط دمشق) ١٠٩ .

ي ـ ومما يمهّد السبيل إلى تصحيح النص ، بل قد يدفع إليه ، أن يكون المؤلف راوياً للمتون أو مُلخّصاً للأسفار ، فيقع الخطأ في بعض نقله ، والوهمُ في بعض تلخيصه ، على حين يكون الصواب ثابتاً في المصدر المنقول منه ، أو واضحاً في الكتاب الملخَّص . وقد رأيتُ شيئاً من ذلك في تاريخ ابن عساكر ، ثم في ملخّصه بخط ابن منظور ، إذ وهم مرةً ـ بسبب السرعة في القراءة كما يبدو ـ فاختلطت عليه تعليقات ابن عساكر بالنصوص المنقولة[١٣] . وهذه الأخطاء لا تخلو منها الكتب التاريخية بعامة ، وهي في الموسوعات الكبيرة أكثر ظهوراً بسبب ضخامة الكتاب والسرعة في تأليفه .

فمن الأمانة العلمية هنا أن تُرَدَّ العبارة إلى حاقّ رسمها وفقاً لما في الأصل ، على أن توضع بين حاصرتين ؛ تمييزاً لها من

(١٣) في المجلدة الأولى من تاريخ دمشق (ص ٢٠١/س٤ ومابعده) : عن أبي هريرة ـ في قول الله تبارك وتعالى ﴿ إلى ربوةٍ ذات قَرارٍ ومَعين ﴾ ـ قال : هي الرملة من فلسطين . ثم عقّبَ ابن عساكر على الحديث بقوله : وقيل إنها بيت المقدس ؛ وساق خبراً في ذلك عن قتادة . وقيل إنها الإسكندرية ؛ وساق خبراً عن زيد بن أسلم . وقيل إنها مصر ؛ وساق خبراً عن وهب بن منبّه . وقيل إنها الكوفة ؛ وساق خبراً عن محمد بن مسلم .

وفي الجزء الأول من مختصر ابن منظور (ل٢٣/ب ، السطر الثاني) : قال أبو هريرة : ﴿ ربوة ذات قَرارٍ ومَعين ﴾ هي الرملة من فلسطين ، وقيل إنها بيت المقدس . وقال قتادة : وقيل إنها الإسكندرية . وعن زيد بن أسلم ؛ وقيل إنها مصر . وعن وهب بن منبّه ؛ وقيل إنها الكوفة .

وكذلك يتبيّن كيف انقلبت الأخبار في مختصر ابن منظور ؛ إذ ظنّ « وقيل .. » في كل مرة أنها من كلام صاحب الحديث ، وفاتَهُ أنها من كلام ابن عساكر يمهّد به للرواية التالية .

سائر كلام المصنّف ؛ مع التنبيه إلى ما كان من خطئه في الحاشية .

وقد كان هذا اختيار علماء السلف كما يظهر في أحوالٍ قريبةٍ مما ذكرنا ؛ فقد نقل ابنُ الصلاح في المقدّمة[١٤] عن الخطيب البغدادي أنه « روى عن أبي عُمر بن مهدي ، عن القاضي المحاملي بإسناده ، عن عروة ، عن عَمْرة بنت عبد الرحمن ، تعني عن عائشة ، أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يُدني إليّ رأسه فأُرَجِّلهُ .

قال الخطيب : كان في أصل ابن مهدي « عن عَمْرة أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يُدني إليّ رأسه » فألحقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بدّ ، وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه ، وإنّما سقط من كتاب شيخنا أبي عُمر . وقلنا فيه : « تعني عن عائشة » رضي الله عنها ، لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك . وهكذا رأيتُ غير واحدٍ من شيوخنا يفعل في مثل هذا » .

قلت : وكلمة « يعني » في عُرف المحدّثين قديماً بمنزلة وضع الزيادة بين حاصرتين في عُرفنا اليوم .

يا ـ ويلحق في الحكم بالإصلاح كلّ أنواع السهو الظاهر من المؤلّف ؛ كإسقاط حرف أو كلمة أو جملةٍ أحياناً ، والعكس من ذلك كتكرار حرف جرّ مثلاً ، أو إعادة كلمة أو جملةٍ ؛ فهذا كلّه مما يجب تقويمه بحذف المكررّ أو بزيادة الناقص ووضعه ما بين حاصرتين لتمييزه ، مع التنبيه في الحاشية إلى ما كان في الأصل .

---

(١٤) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) ١١٠ .

يب ـ إصلاح اللحن الفاحش : سبق أن أشرنا إلى ما يسمّى « لغة المحدّثين »[١٥] وما يعتورها من الخطأ أحياناً بسبب الالتزام بالرواية عن الأشياخ كما وردتْ ؛ وفيهم مَن كان يلحن حتى قال الإمام أبو عبد الرحمن النَّسائي[١٦] : « لا يُعاب اللحنُ على المحدّثين »

وقد كان بعض المتشدّدين من أهل الحديث يرى الالتزام بالرواية مع اللحن ؛ رُوِي عن أبي مَعْمَر أنه قال[١٧] : « إني لأسمع الحديث لحناً فألحنُ اتباعاً لما سمعتُ » . لكنّ الكثرة الكاثرة من المحدّثين ارتأتْ غير ذلك ؛ ذكر ابنُ عبد البَرّ عن علي بن الحسن أنه قال[١٨] : « قلتُ لابن المبارك : يكون في الحديث لحنٌ أُقَوِّمُه ؟ قال : نعم ، لأن القوم لم يكونوا يلحنون ، اللحن منّا » . ويبدو أن القول الفصل في هذه المسألة جاء على لسان الإمام النَّسائي إذ سُئل عن اللحن في الحديث فقال[١٩] : « إنْ كان شيئاً تقوله العرب ـ وإنْ كان في غير لغة قريش ـ فلا يُغيرَّ ؛ لأن النبي ﷺ كان يُكلّم الناس بلسانهم . وإنْ كان مالا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن » . أما الإمام أحمد فكان يُصلح اللحن الفاحش فحسب ؛ قال عبد الله بن أحمد بن حنبل[٢٠] : « كان إذا مرَّ بأبي لحنٌ فاحشٌ غيرّه ، وإذا كان لحناً سهلاً تركه ، وقال : كذا قال الشيخ »

---

(١٥) انظر مامضى : ص ٢٨٤ .

(١٦) كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ط الهند) : ص٣٥ ، وعنه الخطيب البغدادي في الكفاية ٢٨٦ .

(١٧) جامع بيان العلم (ط السلفية) : ج١/ص٩٨ .

(١٨) المصدر السابق : ج١/٩٧ .

(١٩) الإلماع للقاضي عياض : ١٨٣ .

(٢٠) الكفاية للخطيب البغدادي : ٢٨٧ .

قلت : وكثيراً ما نلحظ في الكتب الحديثية والتاريخية ظاهرة الخطأ في المرفوعات والمنصوبات تتردد باستمرار ، وكذا الخطأ في رواية الشعر بما يُفسد وزنه ، كما ورد في تاريخ ابن عساكر نقلاً عن سنن البيهقي[٢١] ، في رواية رجز عبد الله بن رواحة بهذا الشكل :

نحن قاتلناكم على تأويلهِ
كما قاتلناكم على تنزيلهِ

والصواب : « قتلناكم » في المرتين . فمن المستحسن ـ بناء على ما سبق ـ تنقية الكتب المحقّقة من شوائب اللحن ، وبخاصة هذه الأخطاء ، ولا مانع من الإشارة إلى ذلك في الحواشي .

يج ـ وقد يكتفي بعض المؤلفين ـ في الكتب التاريخية والملخّصات ـ برسم كلمة أو عبارة مبهمة ؛ كما وردتْ في المصدر المنقول منه أو في الكتاب الملخَّص ؛ يرسمونها رسماً غير مُبين . وقد صادفتُ شيئاً من ذلك في تاريخ ابن عساكر وسِيَر الذهبي ؛ بالمقارنة بينهما وبين مصادرهما . كما رأيتُ ذلك أيضاً في مختصر ابن منظور لتاريخ ابن عساكر ؛ إذ كان لايكتفي أحياناً بترك النقط ، بل ربما رسم الكلمة المبهمة رسماً ناقصاً ، وقد يترك مكانها بياضاً .

ففي هذه الحالة نشعر وكأن المؤلف ـ بدافع العجلة لإنجاز كتابٍ ضخم ـ ألقى عن كاهله عبء تحقيق النصّ وإصلاحه ، فترك ذلك لمن بعده . وهذا ما يوجب على المحقّق أن يستدرك ما أَخَلَّ

(٢١) انظر تاريخ ابن عساكر (ط. المجمع بدمشق) : جزء « عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد » ص٣٢٨/س١٧ ، وسنن البيهقي ١٠/٢٢٨ .

به المؤلف ؛ وذلك بملاحقة النصّ في المصدر الأصليّ ، أو بمتابعة البحث في المصادر الأخرى ؛ للوصول إلى الوجه الصحيح ، وإثباته في محلّه بحيث تنتظم العبارة وتعود إلى حاقّ رسمها .

يد ـ وليس أجمل من أن نختم هذا الباب بكلمة الحافظ ابن عساكر ؛ في مقدمته لتاريخه الكبير ؛ قال[٢٢] :

« فمَنْ وقفَ فيه على تقصيرٍ أو خلل ، أو عثر فيه على تغييرٍ أو زَلَل ، فليعذر أخاه في ذلك مُتطوّلاً ، وليُصلحْ منه ما يحتاج إلى إصلاحٍ مُتفضّلاً ، فالتقصير من الأوصاف البشرية ، وليست الإحاطة بالعلم إلا لبارئ البريّة »

هذه الوصية الطيّبة من أبي القاسم بن عساكر ، وما اشتملتْ عليه من الإذن بالإصلاح أو الدعوة إليه ، يصح اعتبارها مثالاً يُحتذى في الباب كلّه ؛ إذ جعلت الأمانة في نشر العلم حظاً مشتركاً بين المصنّف والمحقّق . فمن شاء أن يحمل الأمانة فليحتملْ مشقاتها أولاً ، ثم ليحتملْ تبعاتها آخراً ، نسألُ الله أن يجعلنا من الذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون .

٦ ـ شرح النصّ المحقّق :

لابدّ أولاً من استبعاد الرأي القائل : « إن الغاية من تحقيق الكتاب هي تقديم نصّ صحيح ، ولذلك يجب أن يُعنى باختلاف روايات النُسخ ، وأن يُثبت ماصحّ منها ، وأن يوجز في التعليق كيلا يُثقل النص بتعليقاتٍ طوال »[٢٣]

(٢٢) تاريخ مدينة دمشق ـ المجلدة الأولى : ص٥ .

(٢٣) تاريخ مدينة دمشق ـ المجلدة الأولى : المقدّمة (ص٤٨) .

فالنص الصحيح قد لا يبدو صحيحاً من غير توضيح ، والخشية من إثقال النص لا معنى لها حين تكون ذريعةً للتهرّب من مواجهة المشكلات ، والاحتجاج بأن الكتاب واسع لا يحتاج إلى زيادة سعة[٢٤] مردود أيضاً بعمل شيخَيْ المحققين العرب في عصرنا الأستاذ أحمد محمد شاكر رحمه الله وأخيه الأستاذ محمود محمد شاكر مدّ الله في عمره ، في تفسير الطبري ومسند أحمد ، وهما ما هما . ولا مراء في أن إخراج النص مجرّداً من التعليقات والشروح لم يعد أمراً مقبولاً بعد ما ظهر خطؤه ، وأقرّتْ نُخبة المحققين اليوم أن « توضيح النص وضبطه » من المقاصد الأساسية للتحقيق[٢٥] .

ولا أودّ أن أكرّر هنا ما ذكره المعنيّون بشؤون التحقيق تحت عنوان « التعليق على النص » فلذلك مكانُه من البحث[٢٦] . إنما الغرضُ الحديث عن « شرح النصّ » في قواعد التحقيق وجهود المحقّقين .

قد يبدو العمل في شرح النص لأول وهلة تجاوزاً لواجبات المحقّق أو ضرباً من المشاركة للمؤلف في عمله ، لكنّه عند إمعان النظر امتداد للتحقيق وتتمة له ؛ وهذا البيان :

أ ـ قال عبد السلام هارون في أثناء الحديث عن التعليق على النصّ :[٢٧]

« ويقتضي التعليق أيضاً التعريف بالأعلام الغامضة أو المشتبهة ،

(٢٤) من مقدّمة المجلدة الأولى (ص٤٩) .

(٢٥) انظر مقدمة الدكتور شكري فيصل لخريدة القصر (قسم شعراء الشام ـ الجزء الثالث) : ص٢٠ ـ ٢٦ ، ثم انظر تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (إصدار وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد ٢٠ ـ ١٩٨٠/٥/٢٩ م) : ص٦ .

(٢٦) انظر فقرة « الحواشي والتعليقات » ص ٣٢٦ .

(٢٧) تحقيق النصوص ونشرها (الطبعة الأولى) : ص٦٤ .

وكذلك بالبلدان التي تحتاج إلى تحقيقٍ لفظي أو بلداني . ويقتضي أيضاً توضيح الإشارات التاريخية والأدبية والدينية وغيرها »

قلت : وهذه ألوان من الشروح ؛ لاريب في ذلك .

ب ـ أما أستاذنا الدكتور شكري فيصل فقد كان ظاهر الميل إلى هذا الأمر حين قال[٢٨] :

« فمن الخير إذن أن يتولّى محققو النصوص بالذات عمليات الشروح الأولى لها ، لكي تصبح جاهزةً للبحث الأدبي الصرف ؛ أو للبحث التاريخي الصرف ، أولهما معاً » . فأوضح بصريحِ العبارة أن هذه الشروح من مكمّلات العمل في نشر النصوص .

ج ـ ثم جاءت لجنة وضع مشروع أُسس تحقيق التراث ، فأقرّتْ ـ في باب التعليق على النصّ ـ أن على المحقق[٢٩] : « تعليل القراءة عند الترجيح ، وأن يُعرّف من الأعلام والمواضع وما في حكمها ما يحتاج إلى تعريف ، وأن يُعلّق على الحديث بما يُفيد إظهار درجته وتحديد مرتبته »

د ـ أما برغستراسر فقد تحدّث عن حواشي الشعر بخاصة ؛ فقال[٣٠] :

« واختلف العلماء في لزوم نشر حواشي الشعر . فمنهم مَن ذهب إلى أنه لا فائدة من ذلك ؛ لأن أكثرها معروف . ومنهم مَن ذهب إلى غير ذلك ، حتى إن بعضهم لم يكتفِ بما وجده من الحواشي ، بل

---

(٢٨) مقدمة الخريدة (قسم شعراء الشام ـ الجزء الثالث) : ص٢٥ « بتصرف يسير » .

(٢٩) قرارات اللجنة : ص١٢ ـ ١٣ « باختصار » .

(٣٠) محاضرات برغستراسر : ص١١١ ـ ١١٢ « باختصار » .

استعان بكتب النحو واللغة والأدب ، فجمع كلّ ما وجده فيها من شرح الأبيات أو عباراتها . وهذه الطريقة محمودة .. إلا أن حجم الكتاب يصير كبيراً ، والأحسن اختيار ماله قيمة من الهوامش »

قلت : أوَ ليس كلّ ما سلف ذكره : من تعليل القراءة ، وتعريف المبهم ، وتوضيح الإشارة ، وتخريج الحديث ، وإثبات شرح الشعر ، شرحاً للنصوص ؟ هذا من الجانب النظري ، أما من الجانب العملي فإننا ننظر في أعمال أئمّة المحقّقين اليوم فنجد أن الشرح في أعمالهم قرين التحقيق ، حتى لقد اقتصر أحمد محمد شاكر رحمه الله على تسمية عمله في مسند أحمد بن حنبل شرحاً .

وكذلك نرى أن شرح النصوص من تمام عمل المحقّق ، وهو بحكم مُعاناته للنص وإلفه لمادّة الكتاب أجدر الناس بشرح ما استغلق من عبارته وإيضاح ما غمض من معانيه ، لكنه مع ذلك ليس أمراً مطلقاً ، وإنما هو رهن شروط تحدّد خصائصه :

إنه منوط قبل كل شيء بتمكّن المحقّق في علمه وأصالته في عمله ، فليس كلُّ الشُّراح بمستوى واحد من الكفاية والخبرة ، ولا يُكلّف الله نفساً إلا وُسعها ، فقد يُجزئ من بعضهم أحياناً ذكر الرواية كما وردتْ من غير تعليق ، وقد لانقنع من بعض المحقّقين الكبار إلا بحلّ أعقد المشكلات .

ثم إن الشرح شرحان : مُوْجَز ومُسْهَب ، وخير الشرح ما كان تكملةً لعمل المحقّق في أداء النصّ وإيضاحه . أما الشرح الآخر الذي يبدأ فيه الشارح من حيث انتهى المصنّف ؛ ليتوسّع في بسط المعاني وتقليب وجوه الكلام فمجاله كتب خاصة بالشروح .

ولا بدّ أيضاً من تحقيق التوازن في التعليق على النصّ ، فلا يطغى التوضيح على التصحيح ، ولا يستحيل كتاب التاريخ مثلاً مُسْنَداً في الحديث ، فإن لكل كتابٍ بناءً خاصاً وكياناً مستقلاً ، وخير التحقيق ما التقى فيه عمل المصنّف والمحقّق في جهدٍ متكامل وتواصل وثيق لرفع قواعد البناء العلمي القويم .

والآن ، بعد كل ما مضى من الحديث عن آفاق التحقيق الرحيبة ، قد نعود إلى السؤال المطروح آنفاً[٣١] : هل للتحقيق غايةٌ تقف مَدَّهُ عند حدٍّ محدود ؟ فيتراءى لنا الجواب حاضراً : هل للإتقان غايةٌ أو حدود ؟!

٧ ـ التحقيق والرواية :

إن ما يُسمّى اليوم تحقيقاً ليس إلا استمراراً للرواية القديمة في إهابٍ جديد ، وقد يبدو هذا الأمر من الوضوح بدرجةٍ لايحتاج معها إلى دليلٍ أو برهان .

صحيح أن التلقي فيه مبنيّ على « الوجادة » ـ وهي أن يجد المرء حديثاً أو كتاباً بخط شخصٍ بإسناده ـ والوجادة ليست من باب الرواية ، وإنما هي حكاية عمّا وجده في الكتاب . لكنّ العمل بها مع ذلك معروف منذ أمدٍ بعيد ؛ قال ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٢ هـ ـ أي منذ سبعمائة وستين سنة ـ[٣٢] :

(٣١) انظر ما مضى (ص ٢٨١) .

(٣٢) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) : ص ٨٧ ، وعنه الباعث الحثيث (الطبعة الثانية) : ص١٢٨ .

« وقطع بعض المحقّقين من أصحابه - يعني الشافعي - بوجوب العمل بها - يعني الوجادة - عند حصول الثقة به . وهذا هو الذي لا يتّجه غيره في الأعصار المتأخرة ، لتعذّر شروط الرواية في هذا الزمان » .

قال ابن كثير مُعقّباً : « يعني فلم يبق إلا مجرَّد وِجادات »

قلت : ولعل شيوع السماع بالإفادة عند المحدّثين[٣٣] ، وهو أن يسمع المفيد الأصول ، ويكتبها بخط يده ويضبطها ويقابلها ، ثم يبذلها للمستفيد الذي كان سماعه - بسبب صغر السنّ في معظم الأحيان - خِلْواً من كتاب ، وبذلك يكبر المستفيد وقد حاز الأسانيد العالية وتفرّد برواية الدواوين الحديثية الضخمة . لعل في شيوع هذا اللون من السماع منذ القرن الرابع للهجرة ما يكشف عن القيمة الكبرى للكتب المصحَّحة المُوَثَّقة التي أصبحت عمدة السماع والرواية ، حتى آلَ الأمرُ إلى مجرّد وِجادات ؛ على حدّ تعبير الحافظ ابن كثير .

حتى الإجازة - وهي من أنواع الرواية - ليست عند التحقيق أكثر من وِجادةٍ بإذن . قال أحمد محمد شاكر رحمه الله[٣٤] : « والوِجادة الجيّدة التي يطمئنّ إليها قلب الناظر ، لا تقلّ في الثقة عن الإجازة بأنواعها ، لأن الإجازة - على حقيقتها - إنما هي وِجادة معها إذنٌ من الشيخ بالرواية ، ولن تجد في هذه الأزمان مَن يروي شيئاً من الكتب بالسماع ، إنما هي إجازاتٌ كلّها ، إلا فيما ندر .

---

(٣٣) سبق لي بحث عن السماع بالإفادة عند المحدّثين ؛ نشرتُه في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٥٠/ج٣/ص ٦٣٨ وما بعدها) .

(٣٤) الباعث الحثيث (الطبعةالثانية) : ص١٣١ .

قال : والكتب الأصول الأمهات - في السُنّة وغيرها - تواترتْ روايتُها إلى مؤلفيها بالوِجادة ، ومختلف الأصول العتيقة الخطّية الموثوق بها ، ولا يتشكّك في هذا إلا غافلٌ عن دقّة المعنى في الرواية والوِجادة ، أو مُتعنِّتٌ لاتُقنعه حجّة »

فإذا كان الأمر كذلك ، فما الشروط التي تصحّ بها الرواية بالوِجادة ؟ لقد اشترطوا لذلك شرطين أساسيّن ؛ هما : الثقة بصحة النسبة أولاً ، ثم الثقة بصحة النسخة ثانياً . فلا تصح الوِجادة إلا بأن يثق القارئ « بأن الكتاب الذي ينقل منه ثابت النسبة إلى مؤلّفه »[٣٥] ، ولاتصح كذلك إلا بصحة النسخة المنقول عنها . قال ابن الصلاح في المقدمة[٣٦] : « وإذا أراد أن ينقل من كتابٍ منسوبٍ إلى مصنّف فلا يقلْ : قال فلان كذا وكذا ، إلا إذا وثق بصحة النسخة ، بأن قابلها هو أو ثقةٌ غيره بأصول متعدّدة »

قلت : وهذا ما يُسمّى في قواعد التحقيق اليوم : « توثيق النصّ نسبةً ومادّة[٣٧] »

وبعد ؛ فإن أحلى تعبيرٍ عن الرجوع بالرواية اليوم إلى نهج السلف الصالح ، مع البعد عن الدعوى العريضة في كلمة التحقيق ، هو ما أثبتهُ العلاّمة الأستاذ محمود محمد شاكر حفظه الله تحت عنوان « طبقات فحول الشعراء » لمحمد بن سلاّم الجُمحي ؛ إذ كتب : « قرأه وشرحه » . فالقراءة

---

(٣٥) المصدر السابق : ص١٣٠ .

(٣٦) مقدمة ابن الصلاح (طـ دمشق) : ص٨٧ .

(٣٧) مقررات لجنة وضع مشروع أُسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (بغداد ١٩٨٠ م) : ص٦ .

خير تعبيرٍ عن الصدق في تحمّل العلم ؛ إذ قرأه لنفسه أولاً . ثم هي خير تعبيرٍ عن الصدق في نشره ؛ إذ قرأه للناس آخراً . ثم قام بشرحه ؛ وهو من تمام العمل في النشر كما قدّمنا . ولعلها أن تكون سُنّةً حسنة ؛ له أجرُها وأجرُ مَن عمل بها ؛ إنْ شاء الله .

٨ ـ صفات المحقق :

ليس التحقيق أمراً هيّناً فيغدو نُهزة المُختلس ، إنه عند المكابدة أَشَقُّ على النفس من تصنيف كتاب جديد ، وهو ما فرض على المشتغل في هذا المجال شروطاً لابدّ من توفّرها فيه ليستقيم له عمله . هذه الصفات بعضها علمي والآخر خُلقي ، لكنّ التوكيد على الجانب الخُلُقي لازمٌ قبل كل شيء ؛ لأن العمل العلمي في جوهره عمل أخلاقي .

أبرزُ هذه الصفات : الأمانة والصبر . إن الأمانة في أداء النصّ صحيحاً بلا تزيّد أو نقصان تقتضي المحقق سخاءً بالجهد والوقت ، وصبراً على العمل بلا حساب .

أما المؤهلات العلمية فهي التمكّن من العلم الذي يخوض غماره ، والخبرة بالعمل الذي يمارسه ، وحُسن الفهم لما يقرؤه .

ولقد أجملَ أبو حاتم بن حِبّان هذه المعاني بألطف عبارة ـ حين ذكر شروط الاحتجاج برواية الراوي ؛ في مقدمة المسند الصحيح ـ فكان منها[٣٨] : « الصدق في الحديث ، والعقل بما يُحدّث ، والعلم بما يُحيل من معاني مايروي »

---

(٣٨) صحيح ابن حِبّان : ١١٢/١ .

٩ ـ المحقِّق والمصنِّف :

إن استحكام الصلة ما بين صاحب الأثر والراوية عنه شرطٌ أساسي للثقة بصحة الرواية ، ولهذا كان التلقي المباشر عن أصحاب الآثار عمدةً في الرواية عنهم . أما اليوم وقد انقطعتْ أسباب الرواية المعروفة وأصبح ما يُنشر من كتب التراث مجرّد وجادات ، فقد غدَتْ معايشة المصنّف في الأثر الذي خلّفه هي البديل الحقيقي للتلقي المباشر عنه . على أن هذه المعايشة تتطلب أشياء وأشياء :

إنها تتطلّب من المحقق أولاً فكراً منسجماً مع فكر المصنّف ، ومعرفةً قريبةً من معرفته ، أو على الأقلّ إدراكاً واعياً لأفكار المصنّف وآرائه .

ثم إنها تقتضي المحقق أن ينطلق من بداية العمل ليعايش المصنّف نفسه ، لا أن يتخاذل ليعايش النُسخ ، وربما كان بعضها ضعيف الصلة بالمصنّف ،.وربما كان بعضها عائقاً دونه .

ثم إنها تستوجب التتبّع الدقيق لمنهج المصنّف في عمله : في نقله واختصاره ، في اختياره وردّه ، في تفرّده ومتابعته .

بذلك كلهّ يغدو المحقّق وثيق الصلة بالمصنّف ، مُحسناً للفهم عنه ، قادراً على مواصلته ، صادقاً في أداء عبارته ، مُبِيْناً في شرح إشارته ، وكأنما ينطق بلسانه ، ويترجم عن فكره بين الناس .

١٠ ـ المحقّق ومصادر الكتاب :

معرفة مصادر الكتاب ليست لازمةً للمقابلة فحسب ، ولا هي ضرورية للتثبت من النص فقط . إنها معرفةٌ بحقيقة الكتاب كلّه : بعناصر بنائه ، بمنهج المؤلف فيه .

بل إن الخبرة بالمصادر يجب أن تتجاوز الكتاب المحقَّق إلى ينابيع العلم الذي يتصل به الكتاب ، فعلى المحقِّق أن يكون على بيّنةٍ من مصادر العلم الذي يعمل فيه بصورةٍ عامة ، قبل أن يتفحّص مصادر الكتاب بخاصة ؛ وهذا مثال : إن بحثاً في « رواة المغازي والسِيَر عن محمد بن إسحاق »[٣٩] قد أفدتُ منه كثيراً في التعرّف إلى موارد ابن عساكر في المغازي بخاصة ، كما يمكن أن يُفيد في الوقت نفسه في الكشف عن موارد سائر المصنّفين في هذا المجال . وكذلك نرى أن الخبرة بمنابع الأخبار ومساربها تمهّد السبيل أمام المحقّق ليعرف ماذا أفاد منها المصنّف ؟ وكيف أفاد ؟

وبهذه المناسبة قد يحسن التنبيه إلى جملة أمور :

أولاً : يُلاحَظ على الكثرة الكاثرة من كتب مؤرخينا غلبة الجمع مع قلّة التحقيق . صحيحٌ أن القاعدة المشهورة عند المحدّثين ـ ومعظم المحدّثين مؤرّخون ـ تقول : « قَمِّشْ ثم فَتِّشْ » ، لكنّ نفراً غير قليلٍ من المؤرّخين قد وقفوا عند حدود التقميش ، وألقَوْا على غيرهم أعباء التفتيش . وقد يلفتُ النظرَ إلى ذلك إشارات « التضبيب أو التمريض » التي يلحظها القارئ في أثناء تلك الكتب بين السطور ، وقد تأتي أحياناً من غير تصحيح . ثم هناك أمثلة أخرى أكتفي منها بهذا المثال :

جمع أبو زكريا يحيي بن مَنْدَه (ت ٥١١) جزءاً في ترجمة الإمام أبي القاسم الطبراني[٤٠] ، فأورد في أثنائه ثَبَتاً بأسماء مصنّفات

(٣٩) بحث كنتُ نشرتُه في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٥٦/ج٣/ص٥٢٣ ـ ٦٠٩) .

(٤٠) فرغتُ من تحقيقه بحمد الله ؛ وأرجو الله أن يُيسّر نشره عمّا قريب .

الطبراني ، ويبدو من مراجعة هذا الثَبَت أن جامعه اقتصر فيه على سرد الأسماء من غير توضيح أو تصحيح ، حتى إن بعضها مُكرَّر وبعضها مُحرَّف . جاء الذهبي فنقل بعضاً من ذاك الثَبَت في ترجمته للطبراني في سير أعلام النبلاء ، ولم يُكلّف نفسه هو الآخر إضافة أي توضيحٍ أو تصحيح .

فهذا ما يفرض على المحقّقين اليوم متابعة البحث والتدقيق في النصوص المنقولة ، وقد يُعينهم على ذلك اتساع دائرة المنشور من التراث ، وتوفّر الوسائل المُعينة على الانتفاع بالمخطوطات ، وكم ترك الأول للآخر !

ثانياً : على المحقّق ـ في أثناء المعارضة بالمصدر المنقول منه ـ انتقاء أوثق النُسخ من ذاك المصدر ، فليست كل نسخةٍ من كتابٍ تصلح للمقابلة ؛ وبخاصة الطبعات السقيمة من تلك الكتب .

ثالثاً : ثم إن على المحقّق أيضاً الانتباه إلى التفاوت الذي قد يقع بين النُسخ تبعاً لاختلاف الطُرق إلى المؤلف ، فقد تختلف النسخة التي بين يدي المحقّق عن النسخة التي نَقَلَ عنها المصنّف باختلاف الإسناد إلى مؤلف ذاك المصدر ، وهذا ما يجب أن يكون في الحسبان .

١١ ـ درس النُسخ :

درس النُسخ باب واسع ، لستُ الآن بصدد بحثه بصورة شاملة فتلك قصةٌ تطول ، إنما أودّ أن أقصر الكلام فيه على جانب هامّ منه فيما أعتقد ، وهو الدلائل الباطنة في تناسب النسخ ، فأعرض باختصار ما أفادتنيه

التجربة في هذا المجال ، ذلك لأن تاريخ ابن عساكر بمجلداته الكثيرة ونُسخه المتعدّدة ، بل القطع المتناثرة من نُسخه في أرجاء العالم ، تجعل منه أكبر معرض لهذا المشكل فيما علمت :

ولقد سبق برغستراسر إلى الحديث عن الدلائل الباطنة في تناسب النُسخ[٤١] ، فذكر بعض الأمثلة عن الإخلال والسَّقْط ، والتقديم والتأخير ، والأخطاء والتلفيق ، لكنّ الأمر قد يبدو أكثر تعقيداً مّما ذكر برغستراسر ؛ وهذا البيان :

أولاً : من المفروض حين توجد النسخة الأمّ من الكتاب ـ أو من أحد أجزائه إذا كان كبيراً ـ أن تنقل سائر النُسخ عنها ؛ إما مباشرةً أو بالتسلسل فيما بينها . لكنني رأيتُ في بعض الأجزاء من تاريخ ابن عساكر أمراً مختلفاً ؛ إذ انعزلت النسخة الأمّ التي كتبها القاسم بن عساكر على حِدَةٍ ، على حين تبعتْ سائر النُسخ نسخة الحافظ البَرْزالي ، وهي فرع من الأصل . ولقد بدا هذا الأمر واضحاً في حواشي الجزء المطبوع وفيه تراجم « عاصم ـ عائذ » ، إذ سحبتْ « ب » ـ وهي رمز نسخة البرزالي ـ سائر الرموز خلفها ، وتردّدت بكثرة عبارة : « كذا في صل ـ يعني النسخة الأمّ ـ وفي باقي الأصول .. » . وقد ازدادت هذه الظاهرة رسوخاً بتأييد أجزاء أخرى من التاريخ لها .

ولعل المقارنة بين نسختَيْ القاسم والبَرْزالي تبيّن أسباب هذا الإعراض : نسخة القاسم ظاهرة الصعوبة ، فهي خالية من النقط إلا لِماماً ، وخط القاسم فيها رديء ، وهوامش الصفحات تعجّ

(٤١) محاضرات برغستراسر : ٢٢ ـ ٢٦ .

بالملحقات المرصوصة رصّاً . على حين تجد نسخة البرزالي واضحة الإعجام والشكل ، حسنة الخطّ ، وقد نزلتْ فيها الملحقات في أماكنها المناسبة . هذا بالإضافة إلى أن البرزالي قد عارض نسخته بالأصل ، وقرأها في مجالس السماع في المسجد الجامع بدمشق على بعض أصحاب المصنّف نفسه ، مما جعل ضبطه للنصّ محكماً موثوقاً . وكذلك أصبحت النسختان أشبه شيء بالمسودّة والمبيضّة ، وغدتْ نسخة البَرْزالي أمّاً من دون أمّها ، فتبعتها النُسخ التالية .

ثانياً : ومن الدلائل اللطيفة في الكشف عن الأصل والفرع في بعض النُسخ ، ما قد يظهر فيها من وهم ناسخ الفرع في قراءة خط ناسخ الأصل ، بسبب خصائص مُعيّنة في خط ناسخ الأصل . والمثال على ذلك ما ظهر من توافق أربع نُسخ من تاريخ ابن عساكر - في بعض الأجزاء - في أخطاء منشؤها سوء فهم خط البرزالي المَغربي ، فهو يرسم الكاف قريبة جداً من الطاء ؛ بهذا الشكل « لحـ » فكان أن أجمعتْ تلك النسخ - في بعض المواضع - على رسم الطاء في موضع الكاف ، والمثال على ذلك ما ورد في الجزء المذكور آنفاً ؛ ففيه هذه العبارة : « إن أخاك يحكّها من المصحف » - يعني المعوّذتين - تحرّفتْ في تلك النُسخ إلى هذه الكلمات المبهمة : « إن أحاط يحطها من المصحف[٤٢] »

على أن الطريف في الأمر أن يتكرر الغلط عينه بعد قليل فلا يُنتبه إليه ولا يُستدرك ؛ إذ ورد في الصفحة التالية قوله : « حَطَّ في نفسي أو صدري مسحٌ على الخُفَّين بعد الغائط والبول[٤٣] »

(٤٢) تاريخ مدينة دمشق : جزء « عاصم - عائذ » ص ٤/س١١ و ٢١ .

(٤٣) المصدر السابق : ص ٥/س٢٢

والصواب : حَكَّ ، أي تخالجَ ، ومنه الحديث : « البرُّ حُسْنَ الخُلُق ، والإثمُ ماحَكَّ في نفسك وكرهتَ أن يطّلع عليه الناس[٤٤] »

هذا إلى جملة أخطاء من هذا النوع : كتبديل الفاء بالباء ، والقاف بالفاء ؛ لأن البرزالي يضع النقطة تحت الفاء ، ويضع نقطةً واحدة فوق القاف ، على طريقة الرسم المغربي ؛ فتنقلب الفاء عنده لتصبح باءً في النُسخ التابعة ، وهكذا .

ثالثاً : وقد يبدو دقيقاً أحياناً تعليل التوافق والتعارض في النُسخ بآنٍ واحد ؛ من ذلك ماظهر في جزءٍ قريب من المذكور أولاً ، إذ وقع سَقْطٌ ـ بمقدار ورقة ـ في موضعين منه ، فاختلفتْ بداية السقط ونهايته في تلك النُسخ عمّا في نسخة البرزالي[٤٥] ، ممّا يُثبت أن أصل تلك النُسخ التابعة مُباين لنسخة البرزالي . فإذا ماأضفنا إلى ذلك ماثبتَ لنا آنفاً من تبعية تلك النُسخ لخط البرزالي في الوقت نفسه ، كان الاستنتاج المفروض هو أن تلك النُسخ قد نقلتْ من فرعٍ على نسخة البرزالي ، فهذا هو التفسير المناسب لتوافق النُسخ فيما بينها من جهة ، وتعارضها مع الأصل من جهة ثانية .

رابعاً : ولا ريب في أن من دلائل تفرّع نسخة حديثة من أخرى قديمة ثبوت التوافق بين النسختين في الخرم والسقط والبياض . لكنْ قد يكون البياض مختلفاً بعض الاختلاف ، وهو مع ذلك دليلٌ على التفرع برغم الاختلاف ؛ ذلك حين يكون البياض في النسخة الأصل ناشئاً من تَحاتٍّ الورق أو من الأَرَضة ، فهو يتّسع في ذلك

(٤٤) أساس البلاغة ، والنهاية في غريب الحديث ، واللسان (حكك) .

(٤٥) انظر (الحاشية الرابعة/ص٢٢ ، ثم الحاشية الأولى/ص١٠١) من الجزء المطبوع ؛ وفيه تراجم « عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد » .

الموضع بمرور الزمن ، على حين هو ثابت في النسخة الفرع على الشكل الذي كان عليه حين النقل . والمثال على ذلك نسخة البرزالي ونسخة « ييل » من تاريخ ابن عساكر .

فقد كشفت المقارنة بين أحد أجزاء نسخة البرزالي وأحد أجزاء نسخة « ييل » أن نسخة البرزالي هي الأصل المباشر لنسخة « ييل » في ذلك الجزء ، ثبتَ في الفرع صورة ما في الأصل بكل جزئياتها إلا في المواضع التي ذكرنا ؛ ذلك لأن ناسخ نسخة « ييل » كان يُلاحق البياض في نسخة البرزالي فينقل ما استطاع قراءته من حواشي البياض . وحين المقارنة بين مُصوَّرتَيْ النسختين تَبَيَّنَ بعضُ الفروق في تلك المواضع ، وأن بعض الكلمات التي ثبتتْ في نسخة « ييل » سقطتْ من نسخة البرزالي ، والسبب في ذلك هو أن آثار الأَرَضة قد اتّسعتْ في نسخة البرزالي خلال (٢٧١) سنةً ، وهي المدة الواقعة ما بين نَسْخْ نسخة « ييل » في سنة (١٠٩٥ هـ) وتصوير نسخة البرزالي في سنة (١٣٦٦ هـ) ، فكان الفرق في البياض بين النسختين ـ في تلك المواضع ـ دليلاً على التبعية من جهة ، وعلى التلف الذي حاق بالأصل من جهة ثانية .

هذا غيضٌ من فيض من حديث النُسخ ومعاني اتفاقها وافتراقها ، نودُّ أن لاندعه قبل التنبيه إلى وجوب التأنّي في الدرس ، والتريُّث في إصدار الأحكام . أقول هذا وبين يديّ مثال قريب ؛ إنه :

« تاريخ الإسلام وليس سير أعلام النبلاء . شعيب »

بهذه اللهجة الجازمة حكم الأستاذ شعيب الأرنؤوط ـ المشرف على تحقيق كتاب السِيَر ـ على جزءٍ من الكتاب المذكور أنه ليس من

الكتاب ، فأثبتَ هذه العبارة على الغلاف الداخلي للمجلد الثامن عشر من سير أعلام النبلاء - مصوّرة المجمع بدمشق - فأسقط بالتالي ذكر هذا المجلد من مقدمة التحقيق[٤٦] ، وهو بلا ريب قطعة من كتاب السير ، سأحاول وصفها في الموضع المناسب من البحث إن شاء الله .

وأعجبُ من ذا أن يستغرق وصف نسختين من نُسخ الكتاب ؛ وهما نسخة الهند ، ومصوّرة المجمع بدمشق بضعة أسطر فحسب[٤٧] ، بل لاتكاد ترى في وصف النُسخ أثراً لما كنّا بصدد الحديث عنه من تناسب النُسخ وصلة مابين الواحدة والأخرى ، وأخشى أن يكون التعجّل باعثاً للمزيد من مثل هذه الأحكام ، وحافزاً على التخفّف واطّراح مالا ينبغي اطّراحه من تكاليف العمل وأسبابه .

وقد يسأل سائل : ماجدوى الفرع مع وجود الأصل ؟ ومافائدة النُسخ الضعيفة إلى جانب النُسخ القيّمة ؟ الحقّ أنه لايجوز اطراح النُسخ مهما كانت الأسباب ، فقد يحتفظ الفرع بما بليَ من الأصل أو ضاع منه ، وقد تُقَدّمُ النُسخ باجتماعها في موضع وافتراقها في آخر مفاتيح احتمالات أو حلاً لمشكلات ، أو على الأقلّ تُفسح المجال أمام المحقّق لاختيار القراءة المناسبة حيثما احتمل الرسم أكثر من قراءة .

وبعد ؛ مازال في النفس من حديث النُسخ بقيةٌ للقول : يجب أن يكون نظر المحقق إلى النُسخ حصيفاً ؛ يعرف نسب كل نسخة قدر استطاعته ، ويعرف خصائص كلٍّ منها ومزاياها وعيوبها ، وأن يتيقّظ لما

(٤٦) سير أعلام النبلاء (ط مؤسسة الرسالة) ج١/ص١٥٤ من المقدمة .

(٤٧) أودّ التنبيه بهذه المناسبة إلى بحث مفصّل عن نُسخ تاريخ ابن عساكر قدتوفّرتْ أسبابه لديّ وأسأل الله العون على اكتماله ونشره .

في النُسخ ـ والأمّ منها بخاصة ـ من إشارات التضبيب والتصحيح والتقديم والتأخير والتجزئة والمقابلة ، فيكون شديد الحساسية بها والتأثّر لها .

ثم إن على المحقق أن يتعرّف نهج كل ناسخ ومقدار كفايته العلمية ، فيعرف مقدار ضبطه في الأداء وعيوبه في الوقت نفسه . فمثلاً البرزالي ـ صاحب النسخة المعروفة من تاريخ ابن عساكر ـ ناسخ من الطراز الأول ضابط مُتْقِن ، لكنه يُدركه التعب أحياناً فتتوالى غلطاته تباعاً ، حتى رأيتُ له مرةً ثلاث غلطات في صفحة واحدة . وناسخ نسخة الظاهرية الثانية من التاريخ المذكور ـ نسخة أسعد باشا العظم ـ على شيءٍ من ثقافة ، يُحسن القراءة أحياناً فيُصلح غلط الأصل الذي نقل منه .

ولعل أبرز ما يجب الاهتمام به بعد ذلك هو درس خطوط الناسخين[٤٨] ؛ وبخاصة ناسخ النسخة الأمّ . فإذا ما استطاع المحقق أن يعرف قواعد الإملاء في رسم كل ناسخ ، وأن يفهم مصطلح كلٍّ منهم وإشاراته ، أمكنه حينذاك أن يقرأ بدقّة ، وأن يكون على ثقةٍ من

---

(٤٨) ولقد سبق الأستاذ الدكتور شاكر الفحام إلى الحديث عن درس خطوط الناسخين في بحوثه القيّمة حول ديوان بشار بن بُرد ، ومن تمام الفائدة بهذه المناسبة أن نورد عبارته بنصّها ؛ قال :

« إنّ لكل ناسخ طريقةً في الكتابة والخط يحسنُ بالمحقق أن يُطيل تأمُّلها ؛ ليخرج من إلفه إلى إلفها ، يعتادها ويقرأ طبق رسمها ، بعد أن يتهدّى إلى النهج الذي التزمه الناسخ في تصوير الحروف ، ووضع النُقط والشكل ، وكتابة الهمزة والألف ، وما يتصل بذلك كلّه . فإذا فعل ذلك خطا بقدمٍ ثابتة الخطوة الأولى في طريق التحقيق . »

(انظر : وقفة مع ديوان بشار ، ثم جملة ملاحظ تتناول نص ديوان بشار ـ في مجلة المجمع بدمشق : المجلد ٥٤/ج١/ ص٧٢ ، ثم المجلد ٥٦/ج٣/ص٦٤٠)

قراءته . ولعل أفضل الوسائل لإدراك هذا المطلب هو صنع فهرس صغير لتحديد المظاهر المتميّزة في رسوم النسّاخ ؛ وبخاصةٍ ناسخ النسخة الأمّ . وقد اصطنعتُ لنفسي فهرساً من هذا النوع ، سجّلتُ فيه مصطلح البرزالي في الرسم وقواعد إملائه ، فتمكنتُ بإذن الله من قراءة خطه المغربي قراءةً صحيحة ، وتمييز إشاراته في الإهمال والإعجام والشكل ، بل إن درس خط البرزالي أضاء السبيل لفهم بعض أخطاء النُسخ المتفرّعة عن نسخته كما مرَّ آنفاً .

وكذلك نرى أن درس النُسخ يجعل المحقِّق على بيِّنةٍ من أمره ، يعرف ما يأخذ من النُسخ وما يَدَع ، ولعله إذا أحسَنَ الأخْذَ أن يُحسن بعد ذلك الأداء .

١٢ ـ التحقيق والآثار :

المخطوطات آثارٌ من الآثار ، ومن هنا اتخذ العمل في التحقيق صبغةً أثريةً في بعض الأحيان .

من ذلك مثلاً ما يظهر في بعض المخطوطات من نزع غلافاتها ، للتخلّص من عبارات الوقف أو التملُّك المثبتة عليها ، بل ربّما زُيِّفتْ بعض العنوانات والتواريخ لتسهيل السرقة والانتحال . يُضاف إلى ذلك ما قد يبدو من تلفيق بعض النُسخ بخطوط غريبة ، أو فشوّ الأَرَضة والتحاتّ في الورق ونصول الحبر ، مما يترك آثاراً سيّئة على المخطوطات .

هذه المظاهر وما شاكلها قد تطرح على المحقّق ظنوناً ومشكلات ، مَثَلُ الباحث فيها كمثل صاحب الآثار ، لابدّ له من التنقيب هنا وهناك ، حتى تجتمع لديه الإرهاصات التي تنتهي به إلى الكشوف .

وبهذه المناسبة أودّ أن أعرض ظاهرةً تلفتُ النظَر مرّتْ بي في تاريخ ابن عساكر ؛ إذ تبيَّنَ في أثناء ترجمة « عبد الله بن جعفر ذي الجناحين » أن ورقةً قد نُزعتْ من نسخة البرزالي ، ونُزع معها الورقة المقابلة من فرع نسخة البرزالي ، الذي كان مصدراً للنُسخ المتأخرة فيما بعد[٤٩] ، بل لحظتُ شيئاً أبعد مدىً من ذلك ؛ إذ سُوِّد أيضاً على السطر المقابل لتلك الورقة من مختصر التاريخ لابن منظور ، مما يكشف عن محاولةٍ منظمة لحذف أخبارٍ بأعيانها من هذا التاريخ ، كما يكشف في الوقت نفسه عن اجتماع النُسخ المذكورة في مكان واحد بحيث استطاعت تلك الجهة تنفيذ رغبتها في تلك النُسخ كلّها .

وإذن لابدّ من السؤال : هل كانت هذه الحادثة فذّةً أو نادرةً في هذا الكتاب ، أو أنها وراء اختفاء أشياء وأشياء من التاريخ الكبير ؟ ثم هل هذا هو السرّ الوحيد في الكتاب ، أو أن ثمّة أسراراً مُحيّرة انطوت عليها بطون المجلدات الثمانين ، وقد صارت أضعافاً مضاعفة مع تكاثر نُسخ التاريخ ؟!

١٣ ـ مشكلات القراءة :

مشكلات القراءة كثيرة ومتنوعة ،وهي لكثرتها وتنوعها تخرج عن حدّ القاعدة العامّة ، فلا بدّ من دراسةٍ خاصة لكل حالة خاصة ، تنتهي بالمحقق إلى تصوّر مُعيَّن للمشكلة ، عليه يبني منهجه في حلّ الإشكال . ثم إن المحقّق إزاء المشكلة الواحدة أمام عدة احتمالات ، لابدّ له من أخذها

(٤٩) انظرجزء « عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد » ص٢٢/ الحاشية برقم ٤ ، ثم انظر ما مضى (ص٣٠٣) .

بعين الاعتبار في أثناء المعالجة . وقد يذكّرنا هذا الموقف من المشكلات بما كان أشار إليه « لانسون » في منهج البحث في الأدب وتاريخه إذ قال[٥٠] :

« ليست هناك مناهج تصلح لكل شيء ، وإنما هناك مبادئ عامّة . وفيما عدا ذلك فكلّ مشكلة خاصة لاتُحلّ إلا بمنهجٍ خاصّ يوضع لها ، تبعاً لطبيعة وقائعها ، والصعوبات التي تثيرها »

ولعل أول ما يشغل بال المحقق حين النظر في مشكلةٍ من المشكلات ، هو أن يعرف مصدر الخلل الذي يعالجه ، هل هو تحريف الناسخ ؟ أو سهو المصنِّف ؟ أو غلط المورد الذي استقى منه المؤلف ؟ فهو يتتبّع الخطأ من حيث وجده ، وما يزال يرتفع به البحث ، حتى يقف على مصدر الخطأ ، ويكشف الصواب في الوقت نفسه .

ولقد كان المحدّثون سبّاقين إلى هذا اللون من البحث الناقد ، أطلقوا عليه اسم « الاعتبار » في المصطلح ؛ قال أبو حاتم بن حِبّان في مقدمة المسند الصحيح[٥١] :

« وإني أُمثّل للاعتبار مثالاً يُستدرَك به ما وراءه : كأنّا جئنا إلى حمّاد بن سَلَمة ، فرأيناه روى خبراً عن أيوب عن ابن سِيْرين عن أبي هُريرة عن النبي ﷺ ، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب . فالذي يلزمنا فيه التوقّف عن جَرْحه ، والاعتبار بما روى غيره من أقرانه . فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر : هل رواه أصحاب حمّاد عنه ،

(٥٠) منهج البحث في الأدب واللغة : لانسون ـ ماييه . ترجمة محمد مندور (ص٥٤)

(٥١) صحيح ابن حِبّان : ج١/١١٧ ـ ١١٨ من المقدمة .

أو رجلٌ واحد منهم وحده ؟ فإنْ وُجد أصحابُه قد رَوَوْهُ عُلم أنّ هذا قد حدّث به حمّاد ، وإنْ وُجد ذلك من رواية ضعيفٍ عنه ، أُلْزِقَ ذلك بذلك الراوي دونه . فمتى صحّ أنه روى عن أيوب مالم يُتابَعْ عليه ، يجب أن يُتَوَقَّف فيه ولا يُلْزَقَ به الوَهَنَ بل يُنْظَرُ : هل روى أحدٌ هذا الخبر من الثقات عن ابن سِيْرين غير أيوب ؟ فإن وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصلٌ يَرْجع إليه . وإنْ لم يوجد ما وصفنا ؛ نُظر حينئذٍ : هل روى أحدٌ هذا الخبر عن أبي هريرة غيرُ ابن سِيْرين من الثقات ؟ فإنْ وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصل . وإنْ لم يوجد ما قلنا ، نُظر : هل روى أحدٌ هذا الخبر عن النبي ﷺ غيرُ أبي هُريرة ؟ فإنْ وُجد ذلك صحَّ أن الخبر له أصلٌ . ومتى عُدِمَ ذلك والخبرُ في نفسه يخالف الأصول الثلاثة ، عُلم أن الخبر موضوعٌ لا شك فيه ، وأن ناقله الذي تفرَّد به هو الذي وضعه . هذا حُكم الاعتبار بين النَقَلَةِ في الروايات »

قلت : وهذا التتبُّع المنهجي الدقيق هو ما ينبغي اتباعه أيضاً في الكشف عن علل النصوص ومصادر تلك العلل ، وسأعرض بعض النماذج لتطبيق قاعدة الاعتبار على المشكلات :

المثال الأول : ورد في ترجمة أبي عُبيدة بن الجرّاح - في سير أعلام النبلاء :

« أن مُعاذاً سمع رجلاً يقول : لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس دركون ، وذلك في حصر أبي عُبيدة » .

كلمة « دركون » لا معنى لها هنا ؛ فهي مُصحَّفة بلا ريب . فلنرجعْ إذن إلى المصدر الذي نقل منه الذهبي هذا الخبر - وهو تاريخ ابن عساكر - فنجد فيه التالي :

« لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس ذوكون »

وإذا ما بحثنا عن مصدر ابن عساكر في هذا الخبر فإننا نجده في طبقات ابن سعد ؛ ففيها :

« لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذوكون »[٥٢]

وكذلك نرى أن منشأ الخطأ في كتاب السِيَر إنما كان تصحيف الناسخ ، وأن الصواب ماثبتَ في تاريخ ابن عساكر ، وأيّده فيه المصدر الأصلي وهو طبقات ابن سعد .

على أن مطبوعة الطبقات لم تخلُ من خطأ آخر لا علاقة له بالمشكلة التي نحن بصددها ؛ إذ استحالت كلمة « بالناس » إلى « بالبأس » وهو تصحيف ظاهر ، وسنتابع بحث المشكلة عمّا قريب[٥٣] ..

المثال الثاني : ورد في ترجمة أبي القاسم الطبراني ـ في سير أعلام النبلاء :

« قال أبو زكريا يحي بن مَنْدَه : سمعتُ مشايخنا يقولون ، ممن يعتمد عليهم يقولون : أملى أبو القاسم الطبراني حديث عكرمة في الرؤية .. »

والعبارة نفسها في تاريخ الإسلام : « قال أبو زكريا يحي بن مَنْدَه الحافظ : سمعت مشايخنا يقولون ، ممن يعتمد عليهم : أملى الطبراني حديث عكرمة في الرؤية .. »

---

(٥٢) انظر : سير أعلام النبلاء (مصورة المجمع) مج ٣/ل٦٦أ/س٥ ، وتاريخ مدينة دمشق (عاصم ـ عائذ) ص ٣٠٧/س١٠ ، وطبقات ابن سعد (ط بيروت) ج٣/ص٤١٤/س٢ .

(٥٣) انظر ما سيأتي (ص ٣١٤) .

فإذا ما رجعنا إلى جزء ابن مَنْدَه في ترجمة الطبراني[٥٤] وجدناه يقول : « سَمعتُ مشايخنا رحمة الله عليهم يقولون : سمعنا ممن يُعتمد عليهم يقولون : أملى .. »

وإذن فالسبب في هذه المشكلة هو الاختصار المُخِلّ من الذهبي نفسه ؛ إذ سقطتْ كلمة « سمعنا » من مُختصرِهِ لجزء ابن مَنْدَه ؛ فسقطت بالتالي من السيَر وتاريخ الإسلام .

المثال الثالث : في ترجمة عبد الله بن سَلاَم ـ في سير أعلام النبلاء :

« عن خَرَشَة بن الحُرّ قال : قدمتُ المدينةَ ، فجلستُ إلى أَشْيِخَةٍ في المسجد »

جمع شيخ على أَشْيِخَة غير صحيح ، والصواب : « شِيْخَة » بكسرٍ فسكون ، أو بكسرٍ ففتح .

فإذا ما رجعنا إلى تاريخ ابن عساكر وجدنا الخبر نفسه ؛ وفيه كلمة « أشيخة » بإثبات الألف . ثم إذا ماارتفعنا إلى المورد الذي استقى منه ابنُ عساكر ـ وهو مسند أحمد ـ وجدناها بإثبات الألف أيضاً . ثم نخرج إلى المصادر الأخرى فنجد الخبر بإسناده في مُسند الكشّي ،

---

(٥٤) قمتُ والحمد لله بتحقيقه ، مع جملة نصوص أخرى في ترجمة الطبراني ، وأرجو الله أن يُيسّر نشرها في كتاب مستقلّ . وانظر سير أعلام النبلاء (مصوّرة المجمع بدمشق) ج١٠/ل ١٧٤/ب ، وتاريخ الإسلام (مصوّرة المجمع أيضاً) ل٦٥/ب .

وسنن ابن ماجة ، والمعجم الكبير للطبراني[٥٥] ، وفيها بإثبات الألف كذلك ، ماعدا سنن ابن مَاجَه ففيها « شيخة » على الصواب .

يُستنتج من ذلك أن الخطأ في السِيَر ليس من الناسخ ولا من الذهبي ، وإنما هو خطأ شائع قبل الذهبي ، يدخل في نطاق ما يُسمّى « لغة المحدِّثين » ، وقد مرَّ بنا آنفاً أن « لأهل الحديث لغةً ، ولأهل العربيةِ لغةً ، ولغةُ أهل العربية أَقْيَسُ »[٥٦] .

هذه الغلطة مرَّ عليها الأستاذ إبراهيم الأبياري ، ثم الأستاذ شعيب الأرنؤوط[٥٧] ، فأصلحاها في متن الكتاب من غير إشارةٍ في الحاشية إلى ما كان في الأصل ، ولقد كان حريّاً بهما أن يفعلا ، وها قد تبيَّن أنها لم تكن فلتةً من سبق قلمٍ ، أو نادرةً من سهوٍ عارض .

وكذلك يبدو مقدار الفائدة التي يجنيها المحقّق من استعمال « الاعتبار » في حلّ المشكلات التي تواجهه في قراءة النصّ . لكنّ ذلك وحده غير كافٍ ، ولا بدّ من إضافة بعض التنبيهات في هذا الشأن .

---

(٥٥) انظر : سير أعلام النبلاء (ج٣/ل ٢١٠/أ/س١٠) ، وتاريخ ابن عساكر (نسخة ب/مج٧/ل١٥٣ب/س١٥) ، ومسند أحمد ٤٥٢/٥ ، والمنتخب من مسند عبد بن حُميد الكشي (نسخة الظاهرية) ق ٧٣ ، وسنن ابن ماجة ج٢/ص١٢٩١ ، والمعجم الكبير للطبراني (نسخة الظاهرية) ق٢٢٢ .

(٥٦) الكفاية للخطيب البغدادي ٢٨٠ .

(٥٧) سير أعلام النبلاء (ط دار المعارف : ج٢/ص٣٠٢) ، (ط مؤسسة الرسالة : ج٢/ص٤٢١) .

التنبيه الأول : لا يجوز خلط الروايات بدعوى الإصلاح :

لا حاجة إلى إعادة القول في شأن الرواية وتفاوت الروايات فذلك أمرٌ مفروغ منه ، إنما الخشية من أن ينساق المرء بدافع ما قد يتراءى له من خطأ في النصّ مع الرغبة في إصلاحه إلى تجاوز حدود الروايات والخلط بينها على نحوٍ ما ، والمثال على ذلك ما سلف في النموذج الأول : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس دركون »[٥٨] ، إذ انتهى البحث إلى أن هذه العبارة المُحرَّفة في سير أعلام النبلاء ترجع في أصلها إلى رواية ابن سعد في الطبقات ، وأنها وردتْ في الطبقات المطبوعة مُحرَّفةً من جانب آخر ؛ هكذا : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذوكون » ، وأن الصواب قد ورد فيا نقله ابن عساكر من طبقات ابن سعد بريئاً من الخطأ في الموضعين ؛ هكذا : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس ذوكون »

ومع ذلك فقد ذهب المحقّقون في حلّ الإشكال ـ في السِيَر ـ طرائق قِدَداً . أما الدكتور صلاح الدين المنجّد فقد أثبتَ أولاً عبارة الطبقات المطبوعة : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذوكون » ، ثم عاد ـ في تصحيح الجزء الأول من السِيَر ـ فرأى أن الصواب : « ما كان الناس يدوكون » أي يقعون في اختلاطٍ من أمرهم وخصومة وشرّ . وهذه رواية ثانية للخبر ؛ أوردها

(٥٨) انظر ما مضى (ص ٣١١) .

البخاري في التاريخ الصغير ، ونقلها عنه ابنُ عساكر ، وأشار إليها الذهبي في السير[٥٩] .

وأما الدكتور شوقي ضيف فقد تناول عبارة الطبقات المطبوعة فراح يصبّها في قالب رواية البخاري مُبيِّناً وجه تصحيفها ؛ وكأنه لم يخطر بباله أنها روايتان متمايزتان[٦٠] .

وأما الأستاذ شعيب الأرنؤوط فقد ارتأى للمشكلة حلاً آخر ؛ إذ ارتجل للكلمة المُحرَّفة في السِيَر رسماً جديداً ؛ وهو ماسنتناوله في التنبيه التالي .

وبعد ؛ ليس من شأننا في هذا المقام تصحيح رواية وتخطئة رواية ، ولا من همّنا التماس التأويل لأيٍّ منها . إنما الغرض التنبيه إلى اجتناب الخلط أو الارتجال في أثناء تصحيح الروايات ـ وقدوتُنا في هذا نهج أسلافنا الأثبات في الحفاظ على لفظ الرواية بدقّة ـ وعلى ذلك فلا مناص

---

(٥٩) انظر سير أعلام النبلاء (ط دار المعارف) ج١/ص١٠ ، وطبقات ابن سعد (ط بيروت) ج٣/ص٤١٤ ، ومجلة معهد المخطوطات العربية (مج ٣/ ج١/ص ١٧٧) . ثم انظر التاريخ الصغير للبخاري (ط الهند : ص٣٢) (ط القاهرة ٥٨/١) ، وتاريخ مدينة دمشق ؛ جزء (عاصم ـ عايذ) ص٢٠٧/س٣ ، وسير أعلام النبلاء (مصوّرة المجمع بدمشق) مج ٣/ل ٦أ/س٦

وبهذه المناسبة فإن عبارة البخاري في التاريخ الصغير لم تخلُ من شائبة التصحيف أيضاً ؛ فقد أحجم ابن عساكر عن نقل كلمة « يدوكون » وأشار إليها بهذه الصورة : « لو كان خالد بن الوليد ماكان الناس ـ وذكرَ كلمةً » ، على حين صارت هذه الكلمة في النسختين المطبوعتين من التاريخ الصغير : « يدركون » ؛ وهو تصحيف ظاهر .

(٦٠) البحث الأدبي للدكتور شوقي ضيف (ط ١٩٧٢ م) : ص١٩٨

من إثبـات روايـة الطبقـات كما وردتْ في تـاريـخ ابن عساكر ، وإذا ماكان للمحقّق بعض ريبٍ فيها فلا مانع من البوح به في التعليق بالحاشية .

وبالمناسبـة نودّ أن لانَـدَع هـذا التنبيه قبل أن نختمه باقتراح :

لقد تبيَّنَ من تاريخ ابن عساكر أن ثمة روايـةً أخرى لطبقات ابن سعد ـ تختلف عن روايـة النسخـة المطبوعـة ـ هي رواية أبي بكر بن أبي الدنيا عن ابن سعـد[٦١] . وتبيّن كذلك أن لمسنـد أبي يَعْلَى الموصلي روايتين اثنتين : الأولى روايـة أبي عمرو بن حمـدان[٦٢] عنـه ؛ ومـا تـزال نسختهـا موجودة . والثانية رواية أبي بكر بن المقرىء[٦٣] عنـه ؛ ولا نعرف بعدُ شيئاً عن نسختهـا . ثم ظهر من البحث في رواة المغازي والسِيَر عن محمد بن إسحـاق[٦٤] أن ثمـة نسخـاً كثيرة

(٦١) قد تحسنُ الإشارة هنا إلى أن الذهبي ـ وهو ينقل العبارة الآنفة الذكر ـ إنما كان يختصر ما ورد في تاريخ ابن عساكر ، وأن ابن عساكركان ينقل من طبقات ابن سعد بروايـة النسخة المطبوعة .

(٦٢) هو المحدّث الثقة أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري النيسـابوري (٢٨٣ ـ ٣٧٦) ، كان كذلك من القرّاء والنحويين ، وله السماعات الصحيحة والأصول المتقنة . مُتَرْجَم في : سير أعـلام النبـلاء (مـج ١٠/ل ٢٣٦ ـ ٢٣٧) ، وتـاريـخ سزكين (النسخـة المعرَّبة/طـ أولى : ٥٠٣/١) وفيه ذكر لمصادر ترجمته .

(٦٣) هـو الحـافـظ الجـوّال أبـو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عـاصم بن المقرئ الأصبهـاني (٢٨٥ ـ ٣٨١) ، كان صديق الصاحب بن عَبّاد وخازن كتبه . سمع مالا يُحصى كثرةً ، وصنَّف لنفسـه ، وروى كتبـاً كبـاراً . مُتَرْجَم في : سير أعلام النبلاء (مـج ١٠/ل ٢٤٧ ـ ٢٤٩) ، وتاريخ سزكين (٥٠٥/١) وفيه ذكر لمصادر ترجمته .

(٦٤) بحث كنتُ نشرتُه في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٥٦/ج٣/ص٥٣٣ وما بعدها) .

منها ؛ تختلف باختلاف رواتها . وقد نُشر بعض تلك الكتب ، فهل أعلنَ المنشورُ منها عن إسناد نسخته بصورةٍ تهيّئ الأذهان - أذهان عامّة القراء - لانتظار رواياتٍ أخرى ؟

هذا من ناحية ، ومن ناحيةٍ ثانية : فإن المقدّمات التي يكتبها المحقّقون في مطالع الكتب عادةً قد أخّرَتْ ماحقُّه التقديم ؛ ذلك أنك ترى إسناد المخطوطة على الغلاف الخارجي تحت العنوان مباشرةً ، على حين تراجعت أسانيد الرواية في النُسَخ المطبوعة إلى مابعد مُقدّمات التحقيق الطويلة ، فأضحت غائبةً وهي حاضرة .

وإذن فلماذا لا يعود الأمر إلى نصابه بإثبات رواية الكتاب تحت العنوان ؛ وعلى الغلاف الداخلي على الأقلّ ؟ لقد آن الأوان ليعرف كل قارىء منذ اللحظة الأولى سند النسخة التي يقرأ ، وبذلك يعود للرواية بعض حقّها من الذكر بإذن الله .

التنبيه الثاني : لايجوز إصلاح التصحيف بمالا يسمح به الرسم :

من المعروف أن معظم التصحيف في الكتب العربية إنما ينشأ من تشابه صور بعض الحروف أو تقارب رسومها ، بحيث تخفى على الناسخ أحياناً فيخطىء في القراءة ، فيكتب غير مافي الأصل . من هنا كان على المحقِّق وهو يقوم بردّ المُصحَّف إلى أصله أن يتقيّد بالهيكل العامّ للرسم ، فلا يخرج عن حدوده أو يُغيِّر

معالمه ، فإنه لو فعل ذلك كان إصلاحه باطلاً وغدا ارتجالاً لرسمٍ جديد لا وجود له في الأصل . والمثال على ذلك العبارة المذكورة في التنبيه الأول : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس ذوكون » ، صُحّفتْ في سير أعلام النبلاء فانقلبتْ « ذوكون » إلى « دركون » ، فجاء الأستاذ الأرنؤوط فجعلها « دوك » فازدادت بعداً على بعد[٦٥]

والمثال على ذلك أيضاً ما صنع محقّق المُغني في الضعفاء للذهبي ، إذ وجد اسم « خميس الحَوْزي » مصحّفاً في الميزان ولسانه إلى « خميس الجوزي » ، فجعله « خميس الجَوْني » فزاده بعداً[٦٦]

التنبيه الثالث : لا يجوز التهاون في الضبط اعتماداً على ضبط الآخرين :

قد يظفر المحقّق بنسخةٍ نفيسة مقروءة على المصنِّف أو مُقَابَلَةٍ بأصله ، وقد يظفر بنسخةٍ قيّمة قرأها وضبطها علماء معروفون ، فيدفعه ذلك إلى أن يثق بها ثقةً عظيمة . فإذا ما وجد في تلك النُسخ بعض الكلمات قد ضُبطتْ بالشكل ، وُرسم فوقها « صح » صغيرة ، فعند ذلك لا يُساوره ريبٌ في صحة ذاك الضبط ، ولا يخطر بباله أن يتساءل عنه أو يبحث فيه .

---

(٦٥) سير أعلام النبلاء (ط مؤسسة الرسالة) ١/ ١٦ .

(٦٦) المغني في الضعفاء (بتحقيق الدكتور نور الدين عتر) ٢/ ٥٤٨ ، وانظر سؤالات الحافظ السِلَفي لخميس الحوْزي (ص٦) .

لكنّ التحقيق يهدي إلى أمرٍ آخر ، إنه يدعو إلى اجتناب الثقة العمياء بالآخرين وضبطهم مهما كانت الثقة بهم عظيمة ، فهم بشرٌ من البشر ، غير معصومين من الخطأ . وعلى ذلك فلا عبرة بضبطهم أحياناً ، حتى ولا مع توكيده بـ « صح » أحياناً أخرى ، وسأكتفي بعرض نماذج مختارة من تلك الأوهام :

المثال الأول : ما ورد في النسخة الأمّ من سير أعلام النبلاء للذهبي - في ترجمة أبي القاسم الطبراني ؛ في ذكر مشيخته : إبراهيم بن محمد بن بزّه الصنعاني[٦٧] . ضُبطتْ كلمة « بزّه » بفتحة فوق الباء وشدّة فوق الزاي وبجانبها « صح » صغيرة . على حين الصواب : « برّه » بالراء المهملة لا غير ، كما في الإكمال لابن ماكولا ٢٥٤/١ ، والمشتبه للذهبي نفسه (ص ٥٦) ، والتبصير لابن حجر ٧٤/١ ، ومراجع أخرى ..

المثال الثاني : ما ورد في المغني للذهبي في ضبط هذا الاسم[٦٨] : « عروة بن أذنَة ، من رؤوس الخوارج » . ضُبطت كلمة « أَذَنَة » بفتحة فوق الذال ، وأخرى فوق النون ، وفوقهما « صح » . مع أن الصواب : « أُدَيَّة » كسُميَّة . ثبت ذلك في الاشتقاق ٢١٩ ، وجمهرةالأنساب ٢٢٣ ، والإكمال ٤٨/١ ، واللسان والقاموس (أدي) ، والتبصير ١١/١

(٦٧) سير أعلام النبلاء (نسخة أحمد الثالث) ج١٠/ل١٧٣ب/ السطر الرابع من الأسفل .

(٦٨) المغني في الضعفاء (بتحقيق الدكتور نور الدين عتر) : ج٢/ص٤٣٢/رقم ٤٠٩٣ . وسأُفرد لهذا الكتاب القيّم مقالاً إن شاء الله .

المثال الثالث : ما ورد في خلاصة الخزرجي في ضبط هذا الاسم[٦٩] : « عمرو بن هشام الحذّاني : بضم المهملة » . والصواب : « الحرَّاني » بفتح الحاء والراء المشدَّدة ؛ كما في الجرح والتعديل ٢٦٨/١/٣ ، والتهذيب ١١٣/٨ ، والتقريب .

ثم لاعبرة بسماع أصلٍ على فلان أو فلان من العلماء المعروفين ، فقد غدا بعض السماع - عند المتأخرين بخاصة - رسوماً خاوية ، عبرَّ الذهبي عن ذلك تعبيراً مؤثِّراً إذ قال[٧٠] :

« دعنا من هذا كلّه ، فليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف من حيِّز طلب العلم ، بل اصطلاحٌ وطلبُ أسانيد عالية ، وأخذٌ عن شيخٍ لا يعي ، وتسميعٌ لطفلٍ يلعب ولا يفهم ، أو لرضيعٍ يبكي ، أو لفقيهٍ يتحدّث مع حَدَث ، أو آخر ينسخ . وفاضلُهم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء أو بالنعاس . والقارئ إن كان له مشاركة فليس عنده من الفضيلة أكثر من قراءة ما في الجزء ، سواءٌ تصحّف عليه الاسم ، أو اختلط[٧١] المتن ، أو كان من الموضوعات »

(٦٩) خلاصة الخزرجي (ط حلب ١٣٩١ هـ) : ص٢٩٤/س١٨ .

(٧٠) سير أعلام النبلاء (مصورة المجمع) : ج٦/ل ٥٥أ ، (ط مؤسسة الرسالة) : ج٧/ص١٦٧ .

(٧١) في الأصل والمطبوعة : « اختبط » وهو تصحيف .

ومن طريف مارأيتُ في هذا الأمر ما سجّله كاتب الطباق بآخر بعض مجلدات السنن للبيهقي ؛قال[٧٢] :

« وسمع هذا المجلَّد طائفةٌ كانوا يتحدثون في بعض المجالس حالة السماع منهم ... وسمع هذا المجلَّد طائفةٌ كان النوم يعتريهم حالة السماع أحياناً منهم ... »

وبعد ؛ ليس الغرضُ من إيراد ماأوردتُ الانتقاصَ أو التطاول ؛ فالقوم أجَلُّ في القلب وأملأُ في العين .إنما الغرضُ إيقاظُ همم المحقّقين في أيامنا إلى تحمّل واجباتهم وإتقان أعمالهم ، وأن لا يكونوا عيالاً على الأسلاف وجهودهم ، فهمّة التحقيق تقتضي اليقظة المستمّرة والبحث الدائب للتثبّت من كل خطوة ؛ وكم ترك الأول للآخر !

وبهذه المناسبة لابدّ من الإشارة أيضاً إلى أن ذاك الضبط وتلك التصحيحات تبقى ثقةً وحجّةً ، مالم تتعارض مع مانصّتْ عليه كتب المشتبه ، أو ثبتتْ صحته بالدلائل الصريحة .

التنبيه الرابع : لا يجوز في القراءة قَصْرُ النظر على موضع الإشكال وحده :

وإنما ينبغي مع ذلك النظر فيما قبله وبعده ؛ ففي ذلك تسديدٌ للقارئ ، وإرشادٌ إلى الوجه الصحيح الذي يتناسب وسياق الكلام .

---

(٧٢) السنن الكبرى للبيهقي : ٨/٣٤٨-٣٤٩

والمثال على ذلك : عنوان ترجمة في تاريخ ابن عساكر وردَ على النحو التالي : « عبد الله بن حوالة أبو حوالة ويُقال أبو محمد كذلك كناه أبو حسان الزيادي الأزدي له صحبة » . فالعنوان بهذه الصورة يوحي بأن (الزيادي الأزدي) نعتان مترادفان لأبي حسّان المذكور قبلهما ، وهو ما دَعا إلى رسمهما متصلين في الجزء المطبوع[٧٣] . لكن سائر الترجمة ـ بعد صفحتين ـ أفاد غير ذلك ؛ إذ تكرّر ذكر « عبد الله بن حوالة الأزدي » أكثر من مرة ؛ فتبيّن أن الصواب في نظم العنوان هكذا : « عبد الله بن حوالة ، أبو حوالة . ويُقال أبو محمد ـ كذلك كناه أبو حسان الزيادي ـ الأزدي . له صحبة »

المثال الثاني : عنوان آخر في تهذيب التحبير[٧٤] ورد بهذه الصورة : « أبو بكر بنيمان بن أبي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن جمانة الهمذاني الجماني من أهل همذان » . سارعت المحققة إلى ضبط نسبته « الجماني » من الأنساب للسمعاني ، فضبطته بضمة فوق الجيم وشدّة فوق

---

(٧٣) تاريخ مدينة دمشق : « عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد » ص : ٢١٦و ٩٩٠

(٧٤) نشرته منيرة ناجي سالم ، في العراق سنة ١٩٧٥ م ، باسم «التحبير في المعجم الكبير» للسمعاني . وهذا العنوان للكتاب المطبوع أكبر من حقيقة أصله المحفوظ في خزانة المكتبة الظاهرية بدمشق . وقد قمتُ بدرس الأصل ثم بالاستدراك على المطبوع في مقالين نُشرا في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٤٨/ج٢/ص٣٧١ـ٣٨٠ ، ثم المجلد ٥٥/ج١/ص١٤٩ـ١٦٣) . وانظر الخطأ المذكور أعلاه في المطبوع (١/ ١٤١) ،والمقالة الثانية المشار إليها آنفاً .

الميم ، وسجّلت في الحاشية هذا التعليق : « الجُمّاني : هذه النسبة إلى الجُمّة ، يعني بها الشعر الذي في مقدمة الرأس . الأنساب ٣٢٦/٣ » . وفاتَها إمعان النظر في سياق العنوان ، وأن وجود (جمانة) قبل (الجماني) يشير بوضوح إلى أنها نسبة إلى الجدّ . ولو بحثتْ في كتب المشتبه لوجدت اسم جَدِّهِ « جِما نة » بكسر الجيم ، في التبصير ٤٥٣/١ ، وتاج العروس (جمن) ، بل صرّح صاحب التاج بأن « جمانة ككتابة » . وعلى ذلك فهو الجِماني وليس الجُمّاني ، والتعليق باطل .

التنبيه الخامس : لا يجوز الاعتماد في القراءة على المصوَّرات فحسب :

شاع في عالم التحقيق اليوم استعمال الرقائق « المِكروفِلْم » والمصوَّرات للنُسخ على نطاقٍ واسع ؛ بحيث غدتْ عمدة المحقّقين في أعمالهم . والحقّ أن هذه المصوَّرات قد أدَّتْ خدماتٍ جُلّى للمحقّقين إذ وضعتْ بين أيديهم كلّ ما يحتاجون إليه من النُسخ الأصلية بأيسر سبيل . لكنها مع ذلك ليست وافيةً بالغرض تماماً ؛ بحيث تُغني عن الحاجة إلى مراجعة الأصل ؛ وذلك لعدّة أسبابٍ ؛ منها :

أولاً ـ إن تفاوت لون الحبر لا يظهر في الصورة :

من المعلوم أن كل ما قد يُحشى بين السطور أو يُضاف من الشكل أو يُكتب في حواشي الصفحات ـ بعد الفراغ من كتابة الأصل بمدّةٍ ـ لابدّ

من أن يظهر في الأصل بلونٍ مختلفٍ بعض الاختلاف ؛ بسبب تفاوت ألوان المداد وتباين تاريخ الكتابة . لكنه في الصورة يظهر بلونٍ واحد ، وبذلك تغدو المصوَّرة مُضلِّلةً للمحقِّق أحياناً ؛ إذ تُسدل الستار على التفاوت في الألوان ، فلا يستطيع أن يُميّز ماهو أصيلٌ في النسخة ممّا هو دخيل ، وقد يزداد الأمر تعقيداً حين تكون القرائن الخارجية مضطربةً ، بل إن بعض التفاوت الدقيق لا يمكن الكشف عنه ـ في الأصل نفسه ـ بسهولة .

والمثال على ذلك ما بدا على غلاف مخطوطة الظاهرية من كتاب الضعفاء للجُوْزَجَاني[٧٥] من تعديل ، فقد كان أصل العنوان :

« كتاب أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني في أحوال الرجال »

ثم أُضيف إليه من فوقه : « النصف الثاني من » وأُقحم فيه كلمة « الشجرة » فرُسمتْ بداخل الباء الطويلة من (كتاب)

وزِيد حرف اللام على (أبي) ، فصار العنوان هكذا :

« النصف الثاني من كتاب الشجرة لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزَجاني في أحوال الرجال». ثم كُتب تحت العنوان بحرفٍ دقيق : « أفرده منه السلفي » .

---

(٧٥) فرغتُ من تحقيقه بحمد الله ؛ وأرجو أن يُيسّر الله نشره عمّا قريب .

ومن المؤكد أن هذا التعديل قد طرأ على النسخة بعد كتابتها بمدّة ، بدليل أن السماعات الموجودة بآخر النسخة قد خلَت تماماً من ذكر « الشجرة » ومن الإشارة إلى أنه نصف كتاب .

نعم كانت الزيادات المُقحمة على العنوان مرسومةً بحروفٍ أصغر ، لكنها في الصورة تبدو منسجمة مع الأصل تماماً ، وكأنها من تفنّن الناسخ في رسم العنوان .

الشيء الوحيد الذي نَبَّهَ إلى هذا الإقحام هو تفاوت لون الحبر على الغلاف ما بين الأسود والبنّي الغامق ، بل قد يحتاج كشف هذا التفاوت إلى شيء من التروّي وإمعان النظر ، وكأني بالأستاذ الفاضل كان على عجلةٍ من الأمر إذ سجَّل اسم الكتاب في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية : « الشجرة في أحوال الرجال » ، فشاعت التسمية وتناقلها الآخرون[٧٦] .

ثانياً ـ إن الخطوط الباهتة في الأصل لا تظهر في الصورة ؛ وبذلك يضيع قسمٌ من النصّ الأصلي .

ثالثاً ـ إن الحواشي الدقيقة قد تبدو غامضةً أو مطموسة في الصورة ؛ بسبب صغر حجمها ولزّها بعضها إلى بعض ، وبذلك تصعب قراءتها وقد تتعذّر .

---

(٧٦) انظر : المنتخب من مخطوطات الحديث للأستاذ محمد ناصر الدين الألباني (ص٢٥٠) ، وتاريخ التراث العربي للدكتور فؤاد سزكين (النسخة المعرَّبة/الطبعة الأولى/ص٣٥٢) ، وموارد الخطيب البغدادي للدكتور أكرم العمري (ص٣٢٠) .

وكـذلـك نرى أن الاعتماد في القراءة على المصوَّرات قد يُوقع في مآزق وأوهام ، ولا غنى للمحقّق عن الرجوع إلى الأصول المخطوطة يستشيرها في حلّ المشكلات .

١٤ ـ الحواشي والتعليقات :

التعليقـات معرض جهـد المحقّـق ومعيـار خبرتـه وبراعتـه في الـوقت نفسـه ، وقـد يحسنُ التنبيـهُ أولاً إلى أنـه لا عبرة بطـول التعليقـات أو قصرها ، إنما العبرة بفائدتها طـالتْ أم قصرتْ ، فمتىٰ اشتملتْ علىٰ الفـائـدة حَسُنَتْ وخَفَّتْ على القـارئ ولـو بلغتْ سطـوراً عـدّة ، ومتى عريتْ من الفائدة صارت لغواً ثقيلاً ولو كانت بضعَ كلمات .

بعد هذه المقـدمـة الوجيزة نودُّ أن نستعرض بعضـاً من العنـاصر التي تتألف منها التعليقات :

أولاً ـ إثبات فروق النُسخ :

إن إثبات فروق النُسخ لا يتمّ جزافاً من غير قـاعـدة ، إنـه قبل كل شيء مبنيّ على درس النُسخ الذي يُبيّن تناسبهـا فيما بينهـا وتسلسل مراتبها ، كما يُحـدّد في الوقت نفسـه قيمـة كل نسخـة ونوع العطـاء الـذي تُقـدّمـه . وعلى ذلـك فموقف المحقّـق من إثبـات الفروق بين النُسخ يختلف تبعاً لاختلاف قِيَمها وعلاقاتها بعضها ببعض .

ثم إنه محدودٌ بحدود ما يُجـدي من الفروق ؛ أي بتقـديم وجوه مناسبة لقراءة الأصل ، أما التصحيفات والأخطـاء التي تتنـاثر من أقلام النُسّاخ ؛ فما الفائدة في ذكرها ؟!

وهنا تبرز لدينا مسألة القراءة المختارة التي توضع في المتن ، والقراءات الثانوية التي توضع في الحاشية . الحقّ أن القراءة المختارة تكون - في معظم الأحيان - محدودةً بحدود النسخة المختارة ؛ إذ لا غنى للمحقّق عن اختيار نسخةٍ يعتمدها في القراءة ما استطاع إلىَ ذلك سبيلاً .

وسواءٌ اختار المحقّق - في الإشكالات التي تعترضه - قراءة النسخة المعتمدة لديه ، أم أختار قراءة نسخةٍ أخرى ، فإن عليه تعليل اختياره في الحالين . ثم ينبغي عليه اجتناب التحكّم في الاختيار ، فمن الخير له - حين تستعصي المشكلة على الحلّ ، أو حين يكون لديه أدنى ريبٍ في الاختيار - أن يُثبت في المتن رسم النسخة المعتمدة ، ويضع في الحاشية رسوم النُسخ الأخرى كما وردتْ ، ويترك الحلّ لجمهرة القرّاء ، وفوق كلّ ذي علمٍ عليم .

ثانياً - التخريج والتعريف :

ويجب هنا المبادرة إلى التحذير من الإفراط أو التفريط الذي قد يقع في هذا المجال بخاصة ، فهناك كتبٌ زخرتْ حواشيها بتراجم الأعلام لأدنى مناسبة ، وأخرى خَلَتْ حتى من ضبطها على الأقلّ . وهناك كتبٌ اكتظّت حواشيها بالتخريجات حتى أوشك كتاب التاريخ أن يستحيل مُسْنَداً في الحديث ، وأخرى خَلَتْ تماماً من تلك التخريجات . وقد لا ينقضي عجب القارئ وهو يقارن بين أجزاء من كتابٍ واحد ؛ إذ يجد إفراطاً من جانب يقابله تفريطٌ من جانب آخر[٧٧] . فينبغي إذن أن يجتنب المحقق

(٧٧) انظر مثلاً تاريخ مدينة دمشق : المجلدة العاشرة ، وجزء « عاصم - عائذ » . ثم انظر الأجزاء الثلاثة الأولى من سير أعلام النبلاء (طبعة دار المعارف) ، ونظائرها من (طبعة مؤسسة الرسالة) .

استغلال الحواشي لملئها بالتخريج أو بالتعريف ، كما لا يصحّ في الوقت نفسه أن يضبط بالشكل عَلَماً ـ من المشتبه ـ في المتن ، دون أن يذكر في الحاشية مرجعه في ذاك الضبط.

ثالثاً ـ توثيق النقول :

إن ذكر المصادر التي نقل منها المصنِّف مادّة كتابه ، ومعارضة نقوله بمصادرها الموجودة أمر مفيدٌ جداً في توثيق نصّ الكتاب وتصحيحه ، وهو ما دعا النخبة من محققي التراث اليوم إلى إقرار توصيةٍ خاصة بهذا الشأن[٧٨] .

رابعاً ـ الشرح والنقد :

وإن شرح ما يحتاج إلى شرحٍ من النصّ المحقَّق ، ونقد ما يستوجب النقد من عمل المصنِّف ، أركان أساسية في التحقيق ؛ لا بدّ أن تظهر آثارها في التعليق ، وقد مضى الكلام عليها فيما سلف من البحث[٧٩] .

١٥ ـ النشر بتصوير المخطوطات :

قطعت صناعة التصوير في الوقت الحاضر آماداً بعيدة في معارج الرقي والإتقان ، فانتشرت لذلك طباعة صور المخطوطات انتشاراً واسعاً لم تعهده من قبل ، وامتازت في الوقت نفسه بخصائص فنيّة عالية تجعل المطبوع من تلك المصوَّرات أشبه شيءٍ بالمرآة الصافية تظهر فيها صورة الأصل جليةً بكل ملامحها وتفصيلاتها ، حتى لقد استطاعت بعض دور

(٧٨) انظر تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (الصادر عن وزارة الثقافة والإعلام في بغداد بتاريخ ٢٠ ـ ١٩٨٠/٥/٢٩ م) : ص١٣

(٧٩) انظر ما مضى (ص ٢٨١ و ٢٩٠) .

النشر المختصة الحفاظَ على الألوان الأصلية في الوثائق والمخطوطات ، بحيث تميزت ألوانُ الرسم في المصوَّرات تبعاً لامتيازها في المخطوطات ، وهو أمر مفيد في مجال التحقيق لمعرفة المتون الأصلية للنصوص والإضافات اللاحقة بعد حين[٨٠]

وقد يحسنُ التنبيهُ إلى أن التصوير عونٌ على التحقيق ، وليس بديلاً منه أو مُثبِّطاً عنه ؛ ذلك لأنه يضع بين أيدي المحققين كلّ مايحتاجونه من الموارد بصورةٍ تُمكّنهم من استقاء مادتها مباشرةً . وهو كذلك توثيقٌ لسلامة التحقيق ؛ لأن وصول تلك الأصول إلى أيدي الدارسين والمحققين في آنٍ معاً كفيلٌ بإطلاع الأوّلين على حقيقة عمل الآخرين في نشر تلك الأصول .

أما التعلُّل بصعوبة الحرف المخطوط وسهولة الحرف المطبوع فصحيحٌ لكنه قد لايخلو من مبالغة ، بل إن بعضاً من المخطوطات قد كُتب بخطٍّ رائق يفوق بجماله الحرف المطبوع . ثم إن جمهرة المخطوطات ـ إن لم يكن كلُّها ـ من حاجة ذوي الاختصاص في الثقافة ؛ الذين قد عانى بعضهم ؛ وسيُعاني بعضهم الآخر بلا ريب ؛ مصاعب القراءة في المخطوطات .

وخلاصة القول : إن التصوير فيما نرى وسيلة سريعة وأمينة في النشر ؛ إذا ماتوفرّ لها ثلاثة شروط لاغنى عنها وهي : حُسن اختيار المخطوطة ، والتقديم لها بمقدمةٍ وافية ، وتذييلها بالفهارس المناسبة .

---

(٨٠) أُقيم بدمشق من قريب ـ بعناية وزارة الثقافة ؛ وبعونٍ من بعض دور النشر النمساوية ـ معرض للمخطوطات المطبوعة ، نُشر فيه ثلاثون نسخة مختارة من مخطوطات شرقية وغربية ، مطبوعة بصُوَر تحكي الأصل في الحجم والشكل واللون .

ومن حُسن الاختيار أن تكون النسخة فريدةً قديمة ؛ كما في صنيع الأستاذ الدكتور شاكر الفحام في جزءٍ من ديوان الفرزدق[٨١] نشره مُصوَّراً عن مخطوطةٍ في الظاهرية تفردّتْ بعدة مزايا ؛ أبرزُها أنها أقدم مخطوطةٍ وُجدت للديوان ؛ إذ يرجع تاريخ كتابتها إلى سنة (٣٣١) للهجرة أو ماقبلها . وقد شفعهُ بمقدمةٍ ضافية بسط فيها القول في وصف النسخة وبيان مزاياها وخصائص خط كاتبها ؛ مع الإشارة إلى كل مايُمهِّد للدارسين سُبل الإفادة منها .

ومن حُسن الاختيار كذلك أن تكون النسخة تامةً جيّدة الخط مضبوطة ؛ كما في نسخة الظاهرية من « توضيح المشتبه » لابن ناصر الدين الدمشقي[٨٢] ، فالحق أن هذه المخطوطة لايصحّ أن تُنشر بغير التصوير ؛ ذلك لأن العِلْم الذي تحمله - وهو المشتبه في الأسماء والأنساب - يتوقف على الضبط قبل كل شيء ، وهذه النسخة غاية في الضبط والإتقان ، فماذا يُفيد نسخُها وطبعُها غير إدخال تحريفاتٍ لابدّ منها في أثناء النسخ أو الطبع ؟ وهو ماينقص من قيمتها ويذهب ببعض فائدتها . ثم إن جمهرة الباحثين حين يرجعون إلى النسخة مُصوَّرةً جديرون بأن يستشعروا ثقةً واطمئناناً بما يقرؤون ، فلا يُخالطهم ريبٌ بأن ثَمّة خطأً أو تصحيفاً فيما ينقلون ويضبطون .

ومن حُسن الاختيار أيضاً أن تكون النسخة وحيدةً صعبة القراءة ؛ كما في مختصر ابن منظور لتاريخ ابن عساكر ؛ فلا يُؤمَنُ على المحقق أن يتعسَّف في قراءته إنْ لم تُسعفه أصول التاريخ نفسه . زد على ذلك أن

---

(٨١) صدر في مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ؛ سنة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م

(٨٢) نسخة في ثلاثة مجلدات ؛ برقم (تفسير ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٠)

الحاجة إلى نشر المختصر ماسّة ، بل هو من تمام العمل في الأصل ، ولقد وددتُ لو ظهر مختصر ابن منظور مصوَّراً مقروناً بالفهارس الكافية ، ففي ذلك خير تمهيدٍ لنشر تاريخ ابن عساكر بتقريب مُجمل مادّته من أيدي الباحثين .

والكلام نفسه ينطبق على بعض الأجزاء من التاريخ نفسه(٨٣) ، فإن اختيار بعض القطع النادرةِ من نُسخهِ ، وتصويرها مؤيّدةً بالفهارس التي تضع بين أيدي القرّاء مفاتيح فوائدها المنشودة ، سببٌ من جملة الأسباب التي ينبغي التوسّل بها لنشر هذا التاريخ الكبير ذي المجلدات الثمانين بالسرعة الممكنة .

إن فتح باب التصوير للمخطوطات ـ بالشروط المذكورة آنفاً ـ أمر مفيد للناشئين والمتمرّسين معاً في مجالات البحوث والتحقيق . يتعرّف به الناشئون معالجة المخطوطات القديمة ، ويتدرّبون على قراءتها وإلف خطوطها . ويرتاح له الآخرون الذين يرون بحقٍّ أن مُصوَّرةً قد أُحْسِنَ اختيارها وفَهْرَستُها أنفعُ بكثيرٍ من كتابٍ زعم ناشره أنه حقّقه ولعله كان قد مَحَقه .

١٦ ـ شروط النشرة العلمية :

قد يتساءل المرء بعد كل ما مضى من قواعد وتنبيهات : هل يمكن للتحقيق في واقع الأمر أن يبلغ الغاية أو يستوفي كلَّ الشروط المطلوبة ؟ والجواب : لا ، لأن الكمال مُتعذّر ، بل يحسن التنبيه إلى أن الإفراط في التدقيق قد يصرف من جهد المحقق ووقته كلّ ثمين دون أن يعود عليه بالفائدة التي يرتجي ، وإن المُنْبَتَّ لا أرضاً قطعَ ولا ظهراً أبقى .

---

(٨٣) قام مجمع اللغة العربية بدمشق بتصوير جزءٍ من تاريخ ابن عساكر ، وثمة أجزاء أخرى جيّدة تستأهل التصوير .

وقد يتخذ بعضهم من مصاعب التحقيق ذريعةً للدعوة إلى التحلّل من كل القيود فيقعون في الخطأ المقابل ؛ ذلك لأن إخراج كتب التراث محشوّة بالأغلاط العلمية والمطبعية ـ مهما كانت الحجّة المُسوِّغة ـ ما هو في الحقيقة إلا تزييفٌ للتراث ، لأن الغاية من النشر إشاعة الفائدة ، فأين الفائدة في منشورات مُضلِّلة للباحثين ؟!

الحق أن الإتقان أمر نسبيّ ، ولا يُكلّف الله نفساً إلا وُسْعَها . لكنّ ذلك لا يمنع من وضع بعض الشروط التي ينبغي توفرها لتكون النشرة موثوقاً بها ، وسأسرد فيما يلي ـ وبشيء من الاختصار ـ شروطاً ثلاثة للنشرة العلمية ؛ كان أعلنَ عنها برغستراسر ؛ وهي[٨٤] :

الشرط الأول : أن يكون عدد النُسخ التي بُنيت عليها النشرة كافياً بالنسبة إلى عدد النُسخ الخطية التي توجد الآن .

والشرط الثاني : أن يصف الناشر النُسخ التي استخدمها في نشر الكتاب ؛ وصفاً يُمكّن القارئ من مراجعتها وتقدير قيمتها .

والشرط الثالث : أن يقابلها بعناية تامة ؛ ويبيّن بكلامٍ صريح المذاهب المختلفة التي ذهب إليها في اختيار ما اختاره من اختلافات النُسخ . وأن لا يُغيِّر أو يُسقط شيئاً من النصّ دون أن يُنبّه القارئ عليه .

كانت تلك شروط برغستراسر ممن يودّ نشر الكتب العربية ؛ لكي تكون النشرة موثوقاً بها . وقد تبدو هذه الشروط ـ مع فائدتها ـ غير كافية ؛ وبخاصة ما تعلّق منها بعمل التحقيق بالذات ؛ إذ إن المقابلة عمل

(٨٤) أصول نقد النصوص ونشر الكتب : ١٢٥

آلي ، وقد تكون النُسخ التي حصلت للمحقق فروعاً ثانوية تقاربتْ حظوظُها من التصحيف ، وقد تقع للمحقق نسخة وحيدة بخط المصنِّف بلا نقط أو شكل . ثم إن بيان أسباب الاختيار قد يكون مدعاةً للريب في صحة النشرة كلّها إذا كثر الغلط من المحقق باختيار الخطأ على الصواب .

لا بدَّ إذن من معيار دقيق يمكن معه قبول عمل المحقق أو رفضه ، ولقد كان المحدّثون سبّاقين في هذا المجال ومُنصفين في الوقت نفسه حين أقرّوا ترك الرواية عن الراوي إذا أكثرَ الغلط[٨٥] ، وهو ما أفصح عنه الإمام أبو حاتم بن حِبّان بقوله[٨٦] :

« ولا يستحقّ الإنسانُ تَرْكَ روايته حتي يكون منه من الخطاء ما يغلبُ صوابَه ، فإذا فَحُشَ ذلك منه وغَلَبَ على صوابه استحقَّ مجانبةَ روايته »

قلت : وكذلك الأمر بالنسبة للمحقق في زماننا ، يُقْبَلُ عملُه أو يُرَدُّ وفقاً لهذا المعيار الدقيق المُنصف ، وهل التحقيق سوى امتداد للرواية السالفة[٨٧] ؟

مطاع الطرابيشي

للبحث صلة ؛ إنْ شاء الله

---

(٨٥) انظر كتاب المجروحين لابن حِبّان ٧٧/١

(٨٦) صحيح ابن حِبّان ١١٥/١ من المقدمة .

(٨٧) انظر ما مضى : (ص ٢٩٤ وما بعدها) .

تعليق وجيز

الدكتور شاكر الفحام

عرض الأستاذ مطاع الطرابيشي في كلمته القيّمة : مقدمة في المنهج ، ويعني منهج تحقيق المخطوطات ، خلاصةَ ما أدّته إليه خبرته وتجربته في التحقيق ، تحدث عنه حديث الواثق المطمئن ، بعد تمرسه به ، ومعاناته لمشكلاته ، ووقوعه في مضايقه ، وتعرّفه إلى أبعاده ، وتبيُّنه صورته المثلى من جميع جوانبها . ولقد أعجبني هذا التلخيص الواضح يتقدم به صاحبه ليشارك في التنبيه على مناحٍ جديدة لقضيةٍ هامةٍ من قضايا التراث ما تزال تستأثر باهتمام الباحثين وعنايتهم وجهدهم ليصلوا ، بعد الدرس والتتبع ، الى القول الفصل فيها . وقد أثار الأستاذ مطاع في مقالته أموراً تستحق الوقوف عندها ، وصاغ ما انتهى إليه أحكاماً رآها ناظمةً للعمل ، كفيلةً ، اذا طُبقت التطبيق الصحيح ، ببلوغ الهدف والوصول إلى الغاية . ثم حاول في مقالته أن يقيم الجسر الواصل بين ما قام به السلف لضبط الرواية وتقييد السماع ، وما نصطنعه نحن من وسائل وطرائق في العصر الحديث حين ننشر مخطوطات التراث ، من أجل التوثق من نسبتها وصحتها ، وإخراج نصّ أقرب ما يكون إلى أصل المؤلف إن لم يكنه . ولكن الكلمة ، على غناها ودقة ما جاء فيها من نظرات ، استوقفتني غير ما مرّة ، وأحسستُ أني لا أوافق الكاتب في كل ما ذهب إليه ، وإن كان قد أرضاني في كثيرٍ من منطلقاته وملاحظه ، وتملك عليَّ إعجابي بسعة اطلاعه وخصب موارده واختيار شواهده .

- من الحق أن هدف التحقيق الأول هو تقديم نص المخطوطة كما وضعه مؤلفه ، أو أقرب ما يكون الى ما وضع ، فاذا استطاع المحقق أن ينهض بذلك وقوي عليه فقد أدّى الأمانة التي تعنّى في طلبها ، وبلغ الغاية التي نصب نفسه لها . ثم تأتي بعد ذلك أمورٌ مساعدةٌ يقوم بها المحقق ليأخذ بيد القارئ ويعينه على استجلاء الغامض واستيضاح المشكل في النص الذي يقدمه . وتتفاوتُ في هذا المضمار نظرات المحققين ، والطرائق التي يسلكونها في التعليق على النص وإغنائه . وليس من شأني في هذا التعقيب الموجز أن أتحيز لطريقة على أخرى ، أو أنصر فريقاً على فريق ، وإنما هو التذكير ، أقدمه بين يدي ما أقول ليظل هدف التحقيق الأول (وهو أداء النص كما وضعه مؤلفه) ماثلاً أمام عيوننا ، لا يطغى عليه أمرٌ مساعد مهما جلَّ شأنه .

- لقد ابتعثت كلمة الأستاذ مطاع الجامعة وأنا أقرؤها خواطر وحركت كوامن ، وصدق فيها قولهم : الحديث ذو شجون ، لأنها وإن كانت توافق في نظرتها العامة ما ارتضيناه ودعونا إليه في أمر التحقيق ، فإنها تخالف في التفصيل والتطبيق ، وتتشعب إلى مسالك لا يؤمن فيها العثار . ولعله كان يحسن أن أنتظر وأتلبَّث حتى ينهي الأستاذ الفاضل حلقاته الثلاث فتتضح ملامح الصورة بوجهيها النظري والتطبيقي ، وما منعني من أن ألتزم الحزم وأتوقف حيث يجب التوقف إلا نقطة واحدةٌ أهمَّتني وأقلقتني ، وشعرتُ أن لا بدّ من المسارعة لأقول فيها ما تراءى لي أنه الحق الذي سار عليه السلف ، وأن من الخير أن نقتفي آثارهم ، ونسلك حيث سلكوا ، فنتجنب الزلل والخلل ، ونضمن لعملنا الصحة والسلامة والإتقان . وإني واقفٌ نفسي وقاصرٌ تعليقي على هذه النقطة برأسها لا أعدوها إلى سواها .

يذكر الأستاذ مطاع في الفقرة الخامسة من كلمته : (اصلاح غلط المؤلف) أمراً غايةً في الخطورة ، إذ أباح للمحقق أن يغير نصّ المؤلف اذا تبين له أنه مغلوط . ولئن أتيح لمثل هذا المقترح أن يلقى القبول لدى المحققين والعاملين في التراث ، لقد فتح بذلك صاحبه ثغرة لا يقوى أحدٌ من بعدُ على سدِّها ، وأتى بمعوله على البنيان الذي أقامه الأقدمون ورفعوا من قواعده ثمرةً من ثمار تجاربهم ، ونتيجةً من نتائج معاناتهم ، ليصونوا التراث من أن يناله التحريف والتبديل والعبث ، أو يسمح سامح لنفسه أن يغير النص مهما بلغت درجته من العلم ، ومهما وضح غلط النص ووهم مؤلفه .

صحيح أن الأستاذ الكاتب قد أحاط هذا التغيير بكثير من القيود ، ولكنه ، مع كل هذا ، قد اقتحم الحرم المقدس ، وجار عن القصد ، وأجاز لنفسه ما لم يجزه أحد غيره ، وسلك طريقاً مسدوداً لم يسبقه فيه سابقٌ يعتدُّ به ، والأمل ألا يقتدي به مقتد يتبع خطاه ويقتفي آثاره .

لقد انتهى السلف بعد الدراسة والتجربة إلى رأي مضوا عليه جميعاً ، يلخصه لك القاضي عياض في بابٍ كسره على هذا الأمر في كتابه الإلماع ، وهو باب في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن والاختلاف في ذلك (الالماع : ١٨٣ ـ ١٨٨) ، يعرض لك فيه آراء المتقدمين ليخلص منها إلى القول : « الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقلُ الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ، ولا يغيرونها في كتبهم حتى أطردوا ذلك في كلماتٍ من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها ، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها حماية للباب . لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب ، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم » (الالماع :

١٨٥ ـ ١٨٦) ، ثم يعلل القاضي عياض أسباب هذا الحرص الذي انتهى اليه أكثر الأشياخ في التمسك بنقل الرواية دون إصلاح بقوله : « وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى ، لئلا يجسر على ذلك من لايحسن ، ويتسلط عليه من لايعلم . وطريق الأشياخ أسلَمُ مع التبيين ، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع ، وينبّه عليه ويذكر وجه صوابه : إما من جهة العربية أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر ، أو يقرؤه على الصواب ثم يقول : وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا ، أو من طريق فلان كذا ، وهو أولى لئلا يتقوّل على النبي ﷺ ما لم يقل » (الالماع : ١٨٦ ـ ١٨٧) .

وكلمة القاضي عياض قد أوردها الأستاذ الكاتب ، وأورد معها شواهد أخرى لها ومؤيّدات ، ومن هنا كان عجبي لخروجه على هذه النصوص وأمثالها من أقوال القدماء أشدّ ، ودهشتي أكبر ، لأن كلّ ما أتى به بعد ذلك من أدلة لينصر رأيه في الخروج على الإجماع وما اتفق عليه جمهرة العلماء لاتعضد ماذهب اليه من هذا الذي أعدُّه تقحماً في الخطأ . واليك البيان :

ـ إن نص القاضي عياض الذي ساقه الكاتب (المقطع ط من الفقرة الخامسة) لاأراه يؤدي كل ماأراده منه . إن ماسبق هذا النص من كلام القاضي وماتلاه من التحدث عن حماية باب الاصلاح والتغيير ومن ذكر طريقة أبي علي بن السكن البغدادي في انتقائه روايته لصحيح البخاري ، وأن اكثر ما أنكره الخطابي على المحدّثين له وجوه صحيحة في العربية ، وأن كثيرين من العلماء والرواة كانوا يأبون تغيير اللحن ، كل هذا يجعل النص محدود الدلالة ، ثم هو لايمثل رأي القاضي عياض وأكثر الأشياخ ، وانما يبين أحسن طرق الاصلاح والتغيير لمن يرى ذلك ، وهو أمر قد تنكبه المحققون من بعدُ وجانبوه ، ملتزمين طريقة القاضي وأكثر الأشياخ في عدم التغيير ، والتي استقر عليها العمل الى يوم الناس هذا .

ـ أما ما جاء به الكاتب (في المقطع ي من الفقرة الخامسة) فهو جمع بين أمرين لا يُجمع بينهما :

أولهما : إباحة تغيير النص لوضوح خطئه (ومثّل له الكاتب الفاضل بما وقع فيه ابن منظور في ملخص تاريخ مدينة دمشق) ، ومثل هذه الإباحة أمرٌ يخالف إجماع المحققين الذين التزموا بإيراد النص كما جاء ، ثم التضبيب عليه مكتفين بذلك ، أو منبهين إلى صوابه في حاشية الكتاب . ولقد احتفل المحققون من القدماء لهذه الحواشي ، فكانوا يتناقلونها في نسخهم ، ولم يحاول واحدٌ منهم تغيير النص ، أو دمج هذه الحواشي بالنص ، توفيةً لحق الأمانة ، لا نستثني من ذلك إلا الناسخ الجاهل الغِرّ ، لا يعرف ما يأتي وما يدع ، ومن هنا جاءت إشادةُ الأقدمين بهذه التعليقات يرفعون من قدرها ويعلون من شأنها ، يرونها أثمن من اللآلي في آذان الحسان ونحورهن .

وعلينا اليوم ، ونحن ننهض بإحياء آثار السلف أن نلزم طريقتهم المثلى ونهجهم القاصد ، فنسوق النص كما جاء بلحنه وخطئه لنعلق عليه في الحاشية بما نراه ونرجحه ، ولعل ما بدا لنا خطأً ولحناً له وجه لا ندركه ، يتبينه محقق آخر . ولديَّ شواهد وشواهد لا تُحصى عدداً ، جرؤ فيها محققون كبار على تخطئة رواية المؤلفين ، ثم بدا أنهم هم الواهمون ، فسبحان الذي تفرد بالحق والصواب .

والأمر الثاني : هو ما اختاره علماء السلف من إضافة لسقطٍ جاء في النص ، مع بيان هذه الإضافة والتنبيه عليها ، كما فعل الخطيب البغدادي حين أضاف : (تعني عن عائشة) ، وهو أمرٌ نحبّذه ، بل نسطر كلمتنا من أجل الدعوة إليه والالتزام به . إن كل ما نرمي إليه من وراء هذا التعليق هو ألا يقدم أحد على تغيير النص مهما تكن أسبابه ، ولكن له

الحق كل الحق أن يعلّق عليه . وقد يكون هذا التعليق محله في حاشية الصفحة أو في ختام المقال ، وقد يكون محله بين حاصْرتين في النص ، فالأمران سيّان . اننا لانبحث هنا موضع التعليق وأين يكون ، وإنما نبحث عدم جواز التغيير ، وإباحة التعليق عليه بما يشاء المحقق ، وهو هو ما فعله الإمام الخطيب البغدادي فقد أضاف إضافته إلى النص ، ودلنا عليها دلالة لا تحتمل اللبس ولا الخطأ ولا الخلط ، ولكنه لم يغير ولم يبدل في النص شيئا . رحم الله الإمام الخطيب ، فما أدقَّ ما فعل ، إنه الحاذق الطبُّ المقدم في صناعة التحقيق وأمانة الرواية ، وإننا لنرجو أن نمضي على هديه ، ونقتفي خطاه .

- ونادى الكاتب الفاضل باصلاح اللحن الفاحش (المقطع يب من الفقرة الخامسة) ، وهو أمر أرى فيه انتقاصاً للتحقيق بالغا . أليس من مهمات التحقيق أن ينقل إلينا الصورة الأمينة لما وضعه المؤلف ؟ أليس مثل هذا اللحن يقع فيه مؤلف أو راوٍ يدلنا على مبلغ علمه بالعربية وتمكنه منها ؟ وهل واجبنا في التحقيق أن نعلّم القدماء العربية وأساليب الفصاحة والبيان إن لم يكونوا قد جوّدوها أم أن نتلقى ماقالوا ، ونتقبل ما جاءوا به كما وضعوه ، لا نغير فيه شيئاً ، ثم نتناوله بالدرس من جوانب عدة ، يُعنى كل باحث حفيّ بما يخصه ويعنيه . ولعل مما يعنينا في الدراسة أن نعرف من كان يلحن من المؤلفين والعلماء والرواة وأسباب لحنهم ودوافعه . ومثل هذا البحث هام وأساسي ، ويضيعه علينا أن نتصدى نحن لإصلاح أخطائهم ، نرى لهم من العصمة مالا يرونه لأنفسهم ونحميهم ان يقولوا ما يخالف العربية وقواعدها وأصولها . رحم الله النضر بن شميل ، سمع المأمون يخطئ في روايته عن هشيم : « سداد من

عوز » ، فرواها لـه على الصـواب من طريـق آخر ، ثم قـال : كان هشيم لحانة فاتبع امير المؤمنين لفظه .

ثم نمضي أبعد من ذلك لنقول : أي لحن أو خطأ في العربية في رواية رجز عبد الله بن رواحة مختل الوزن ؟ هل كان الوزن أمراً واجباً يلتزمه الجميع ، لا يخلّون به ولا يخرجون عليه . إن في الروايات القليلة المتنـاثرة في بطون الكتب أشعاراً لم يتقيد أصحابها بالأوزان المعروفة المألوفـة ، من مثل بائيـة عبيـد بن الأبرص وقصيـدة مرقش وأبيـات الحمـاسي (إن شواء ونشـوة) ، وفي الروايــات ان رسـول الله ﷺ ، وهـو أفصـح من نطــق بـالضـاد ، لم يلتزم وزن الشعر حين روايتـه ، فـأي حرج على منشـدٍ أن يروي رجزاً ولا يلتزم بوزنه ؟ إن مثل هذه الروايـة ، إذا ثبتت صحتهـا ثبوتاً قاطعاً ، ثمينةٌ غالية ، نعض عليها بالنواجذ ، لأنها تهدينا إلى جديـد لا نعرفه في رواية الشعر وإنشاده .

ويحسن أن أشير هنا إلى أن قولنـا الآنف الـذكر إنمـا يتصل بـاللحن الفاحش الذي ثبتت روايته عن صاحبـه ثبوتـاً لا يحتمل الشـك ، والـذي وقع فيه المؤلف نفسه ، لا يخالجنا في ذلك أي ارتياب ، ويمتد هذا إلى مـا روي من الشعر غير مـوزون ، لا نقبـل من ذلــك إلا مــا ثبت ثبــوتــاً لاخلاف فيه . وهو الموضوع الذي تنـاولـه الكاتب الفـاضل ودار حـديثـه حوله ، أما ماتمور به بعض المخطوطات من التصحيف والتحريف والخطـأ والإخلال بالوزن مما اقترفه وجناه النساخ الجـاهلون فـذلـك أمر آخر ، إذ كان اوجب مــا يـوجبــه التحقيـق حينـذاك اصـلاح الغلـط ورده إلى الصواب .

ـ وتبقى كلمة ابن عساكر مؤلف تاريخ مدينـة دمشق ، وهي كلمـة تصور أجمل تصوير ما تنطوي عليه حنـايـا هـذا العـالم العظيم الـذي بلغ

ما بلغ في العلم والرواية ، ولكنه ظل ، على جليل ما حصل ، في تخوف من الزلل والعثار . إنه العالم حقاً يدرك أن الطاقة الانسانية محدودة مهما اتسعت ، وأن التقصير من الأوصاف البشرية ، ومن هنا فقد رجا (في مقدمة كتابه تاريخ مدينة دمشق) العلماء من خالفيه أن يصلحوا ما قد يقعون عليه في كتابه من خطأ . ومطلب ابن عساكر حق لا مرية فيه ، وطالما نهض العلماء يصححون ما قاله أسلافهم ، ويتعقبونهم فيما وهموا فيه ، ولكل عالم هفوة بل هفوات ، ولكني ما أظن احداً يجادلني في أن مطلب ابن عساكر لا يعني أن يغيروا ما كتب ، ويبدلوا ما سطّر ، وإنما هو التعليق والتعقيب على ما جرت به عادة القوم ، ومضوا عليه كابراً عن كابر ، سنة حميدة توارثوها ، لهم أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة . وهذا هذا الذي ندعو إليه ونادي به في هذا التعليق الوجيز . وكلمة ابن عساكر التي صدّر بها كتابه ، والتي تدعو العلماء ان يصححوا له ما قد يكون وقع فيه من زلل ليست الوحيدة في تراثنا ، بل نرى لها شبيهات سابقات لها ، ولاحقات ، في كتب المؤلفين ، تتضمن دعوة حارة أن يصحح العلماء ماقد يجدون في الكتاب من هفوات ، ولكنها لا تسمح بأن يعبث عابث في أصل الكتاب ومتنه ، فالتصحيح موضعه الحاشية على ما تداولوه بينهم وتعارفوه .

إن الشواهد على ما قلتُ وبينتُ آنفاً من ابتعاد القدماء عن تغيير النص مهما ظهر خطؤه ، تفوق الحصر ، لأنها سنة القوم ومذهبهم ، ولكني أجتزئ هنا بمثلٍ واحدٍ لا أجاوزه إلى سواه ، على كثرة ما بين يديَّ من شواهد وأمثلة . إنه القاموس المحيط للفيروزابادي ، وهو معجم طبقت شهرته الآفاق ، وتداوله الناس التداول الواسع حتى صارت كلمة القاموس تعني المعجم نفسه عند من لا يدققون . وأبرز ما يتميز به

المعجم الضبطُ والاتقانُ لأنه المرجع الذي يئل إليه الناس لضبط لفظة وتفسير معنى وإيضاح مشكل لغوي . وقد ندَّت للفيروزابادي ، على جليل قدره ، هفواتٌ في قاموسه ظاهرات بينات ، وهم فيها وسها ، وسبحان من جل عن السهو ، ثم نبّه العلماء الأعلام على هفواته ، فأثبتوا الصحيح في الحواشي أو في الشروح ، ولم يجرؤ واحد منهم أن يغيّر النص على وضوح الخطأ وضوحاً لا يحتمل معه أدنى شكّ . فإذا كان هذا صنيعهم ، رحمهم الله وأثابهم ، في المعجم المشهور المتداول بين أيدي الناس ، أفليس في ذلك أبلغ معنى على شدة توقي القوم وتحاميهم أن يدنوا من الحمى المقدس ، وأن يحفظوا للنص حرمته فلا يسمح لأحد أن يغير فيه أو يبدل .

وبعد ، فهذه عجالة الراكب ، أستميح القارئ عذراً إن أوجزت فيها واختصرت ، وأنا أعرض لموضوع له ما له من الخطر والشأن ، ويتطلب المعالجة الواسعة تتعاون فيها أقلام المتمرسين في هذا الفن وتتضافر جهودهم ليصلوا فيه إلى مقطع الحق وكلمة الفصل . ويشفع لي في هذا الإيجاز أني كتبتُ ما كتبتُ ، وأنا بعيد عن المصادر والكتب ودور العلم ، أتنقل بين مستشفيات لندن ، وأزور عيادات أطبائها ألتمس العلاج والدواء ، والشفاءُ ينزل من السماء . ومن هنا فقد خلت كلمتي من التوثيق الذي يوجبه البحث العلمي ، ولم تحضرني شواهد العلماء في مؤلفاتهم ، ولعلي عائد إلى هذا الموضوع في قادمات أيامي ، إن شاء الله ، فمبلغ عذراً أو منجح ، أقدم ما أكسبتنيه التجربة والمعاناة ، وأشارك اخواني الأحفياء به حتى نوفيه حقه بإذن الله .

لندن

١٢ ربيع الأول ١٤٠٣ هـ

٢٧ كانون الأول ١٩٨٢ م

الدكتور شاكر الفحام

التعريف والنقد
الفراسة عند العرب
القسم الثالث

عبد الكريم زهور عدي

الفراسة عند الإمام الشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤)

من أخبار فراسة إياس بن معاوية هذا الخبر[٥٦] : « .. عن إبراهيم بن مرزوق البصري : كنا عند إياس بن معاوية قبل أن يستقضي وكنا نكتب عنه الفراسة كما نكتب عن المحدث الحديث » فما الذي كانوا يكتبون ؟ قد نتبين الجواب في تتمة الخبر : « إذ جاء رجل فجلس على دكان مرتفع بالمربد ، فجعل يترصد الطريق ، فبينا هو كذلك إذ نزل فاستقبل رجلاً فنظر إلى وجهه ثم رجع إلى موضعه . فقال إياس : قولوا في هذا الرجل . قالوا : ما نقول ؟ رجل طالب حاجة . فقال : هو معلم صبيان قد أبق له غلام أعور . فقام إليه بعضنا فسأله عن حاجته فقال : هو غلام لي آبق . قالوا : وماصفته ؟ قال : كذا وكذا وإحدى عينيه ذاهبة . قالوا : وماصنعتك ؟ قال : أعلم الصبيان . قلنا لإياس : كيف علمت ذلك ؟ قال : رأيته جاء فطلب موضعاً يجلس فيه فنظر إلى أرفع شيء فجلس عليه ، فنظرت في قدره فإذا ليس قدره قدر الملوك ، فنظرت فيمن اعتاد في جلوسه جلوس الملوك فلم أجدهم إلا المعلمين فعلمت أنه معلم صبيان . فقلنا : كيف علمت أنه أبق له غلام ؟ قال : إني رأيته يترصد الطريق ينظر في وجوه الناس . قلنا : كيف علمت أنه أعور ؟

قال : بينما هو كذلك إذ نزل فاستقبل رجلاً قد ذهبت إحدى عينيه فعلمت أنه شبهه بغلامه . » فالذي كانوا يكتبونه ، كما يبدو من هذا الخبر ، حكايات أو مشاهدات عن فراسات صادقة مصحوبة بكشف عن الأسباب أو بالأحرى الملاحظات التي ترتب عليها صدق الفراسة ، أو هو بتعبير آخر تعليم بالأمثلة والنماذج والأسوة . ولكن الأهم من ذلك كله **أن الفراسة كانت تكتب في أواخر القرن الأول** ، أي قبل نقل الكتب اليونانية فيها بزمان غير قصير ، إذ أن إياساً استقضي في خلافة عمر بن عبد العزيز وعمر توفي سنة ١٠١ .

وروى عبدالله بن الزبير الحميدي القرشي عن الشافعي أنه قال[٥٧] : « خرجت إلى اليمن في طلب كتب الفراسة حتى كتبتها وجمعتها » . وإذن قد **كان في الفراسة كتب في الربع الثالث من القرن الثاني** . فماذا كانت هذه الكتب ؟ هل كانت مجرد أخبار عن الفراسة والمتفرسين مشروحة ومعللة أو غير مشروحة ولا معللة ؟ إن الحادثة التي حكاها الشافعي بعد قوله هذا مباشرة تنفي ذلك . قال : « ثم لما كان انصرافي مررت في طريقي برجل محتب بفناء داره أزرق العين ناتئ الجبهة سناط . فقلت له : هل من منزل ؟ قال : نعم . قال الشافعي : وهذا النعت أخبث ما يكون في الفراسة . فأنزلني ، فرأيت أكرم رجل : بعث إلي بعشاء وطيب وعلف لدابتي وفراش ولحاف . وجعلت أتقلب الليل أجمع : ما أصنع بهذه الكتب ؟ فلما أصبحت قلت للغلام : أسرج فأسرج . فركبت ومررت عليه وقلت له : إذا قدمت مكة ومررت بذي طوى فسل عن منزل محمد بن إدريس الشافعي . فقال لي الرجل : أمولى لأبيك أنا ؟ قلت : لا . قال : فهل كانت لك نعمة عندي ؟ قلت : لا .

قال : فأين ما تكلفت لك البارحة ؟ قلت : وما هو ؟ قال : اشتريت لك طعاماً بدرهمين وأدماً بكذا وعطراً بثلاثة دراهم وعلفاً لدابتك بدرهمين وكراء الفراش واللحاف بدرهمين . قلت : ياغلام أعطه . فهل بقي من شيء ؟ قال كراء المنزل فإني وسعت عليك وضيقت على نفسي . فغبطت نفسي بتلك الكتب . فقلت له بعد ذلك : هل بقي من شيء ؟ قال : امض أخزاك الله ، فما رأيت قط شراً منك » . فهذه الكتب لم تكن إذن تنطوي على أخبار عن فراسة المتفرسين فقط ، ولكنها تنطوي أيضاً على قواعد في الفراسة تربط ملامح بدنية محددة بطبائع وأخلاق محددة . فالاستقبال الحسن الذي لقي الشافعي به « الرجل الأزرق العين الناتئ الجبهة السناط ، وهذا النعت أخبث ما يكون في الفراسة » ، أسهر ليله بما أثار في نفسه من شكوك في صحة هذه القواعد ، فلما أسفر الصباح عن حقيقة الرجل تأكدت لديه قواعد الفراسة و « غبطت نفسي بتلك الكتب » .

والشافعي ، كما صوره الرواة ومصنفو كتب التراجم والمناقب ، رجل حاد الذكاء قوي العقل محب للمعرفة والعلم . قال[٥٨] : « ما تُقُرب إلى الله بشيء بعد أداء الفرائض أفضل من طلب العلم » :

خرج إلى هذيل يأخذ عنها اللغة حتى امتلك ناصيتها . قال أبو عبيد القاسم بن سلام[٥٩] : « الشافعي ممن يؤخذ عنه اللغة » . وأحاط علماً بعادات العرب وعلومهم الموروثة : الأنساب والأيام والشعر والأنواء والقيافة والزجر الخ ... قال الأصمعي[٦٠] : « صححت أشعار الهذليين على شاب من قريش بمكة يقال له محمد بن إدريس الشافعي » .

وقعد في حلقات المسجد الحرام يأخذ الحديث والفقه والقراءات عن

علماء مكة سفيان بن عيينة ومسلم بن خالد الزنجي وآخرين . وقصد مالك بن أنس فقرأ عليه « الموطأ » واستمع إلى فتاواه . ورحل إلى اليمن في طلب كتب الفراسة . وانفق ستين ديناراً على كتب محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة . بل إن الرواة ليعزون إليه العلم بأحكام النجوم وطب يونان والهند وفارس[٦١] .

والذي يهمنا في هذا البحث تلك العلوم القريبة من الفراسة ثم ألحقت من بعد بها مثل القيافة والريافة ... أو بقيت إلى جوارها مثل الزجر والأنواء وتفسير الأحلام . ولقد كان للشافعي ممارسة في بعضها وعلم ببعضها :

قال الربيع بن سليمان : « كان لي أخ يقال له وكيع . وكنت يوماً عند الشافعي فرآه من بعيد ، فقال : ياربيع هذا أخوك ؟ قلت : نعم ،قال : ممن أنت ؟ قلت : من مراد ... »

وسئل الشافعي عن قول النبي ﷺ : « أقروا الطير على مَكِناتها » فقال[٦٢] : « إن علم العرب كان في زجر الطير والبوارح والخط والاعتياف . فكان أحدهم إذا غدا من منزله يريد أمراً نظر أول طائر يراه فإن سنح عن يساره فاجتاز عن يمينه قال : هذا طير الأيامن فمضى في حاجته ورأى أنه مستنجحها ، وإن سنح عن يمينه فمر عن يساره قال : هذا طير الأشائم فرجع وقال : هذه حاجة مشئومة ... وكانت العرب في الجاهلية إذا لم ير طائراً سانحاً فرأى طائراً في وكره حركه من وكره ليطير فينظر : أيسلك طريق الأشائم أو طريق الأيامن . فيشبه قول النبي ﷺ « أقروا الطير على مكناتها » أي : لاتحركوها فإن تحريكها وماتعملونه من الطيرة لايصنع شيئاً إنما يصنع فيما توجهون به

قضاء الله تعالى ... » ويروى أن اسحاق بن راهويه قال لأحمد بن حنبل حين سمع هذا التفسير (وكان أحمد يفسر الحديث : دعوا الطير في ظلمة الليل في أوكارها) : يا أبا عبد الله لو لم نرحل من العراق إلى الحجاز إلا في تفسير هذا الحديث لكانت لنا غنيمة ويروى عن محمد بن المهاجر قوله : فسألت الأسمعي عن تفسيره فذكر بنحو من قول الشافعي ، فسألت عنه وكيع بن الجراح فقال : إنما هو عندنا على صيد الليل ، فذكرت له قول الشافعي فاستحسنه وقال : ماظنناه إلا على صيد الليل .

ولكن الشافعي ، على مايبدو لي ، لم يخلط بين هذه العلوم ، إلا القيافة ، وبين علم الفراسة الحق ، أي بالمعنى الضيق للكلمة . فكل ماروي عنه من أقوال وأفعال يدخل في حدود هذا المعنى :

فأقواله قواعد فراسية تربط بين ملامح وسمات جسدية أو نقص جسدي وبين صفات في الطباع والأخلاق . قال : « احذر الأعور والأحول والأعرج والأحدب والأشقر والكوسج . وكل من به عاهة في بدنه وكل ناقص الخلق فاحذره ، فإنه صاحب التواء ومعاملته عسرة » . وعلق عليه الفخر الرازي بقوله[٦٣] : « واعلم أن هذا الذي ذكره أمر عظيم في علم الفراسة ، وذلك لأن حاصل هذا العلم يرجع إلى الاستدلال بالخلق الظاهر على الخلق الباطن . ووجه الاستدلال به : لأن الأحوال البدنية تابعة لكيفية المزاج . والأخلاق الباطنة والصور الظاهرة كلاهما معلولا علة واحدة وهي المزاج . فنقصان الظاهر يدل على نقصان المزاج ونقصان المزاج يوجب نقصان الباطن . فظهر أن الذي قال الشافعي أصل معتبر في هذا العلم » .

أما أفعاله فتوحي أنه كان يعتمد فيها على قواعد فراسية من نحو :

ماتتركه المهنة من طوابع على صاحبها ، على أعضائه وطريقته في التحرك والسلوك والكلام ، أو من آثار عليه وعلى لباسه . قال الربيع بن سليمان : « كنا عند الشافعي إذ مر رجل فقال الشافعي : لايخلو هذا الرجل من أن يكون حائكاً أو نجاراً . قال : فدعوناه فقلنا : ماصنعتك ؟ فقال : نجار ، فقلنا : وغير ذلك ؟ فقال : عندي غلمان يعملون ، يعني في الحياكة » . وقال الشافعي[٦٤] : « إذا رأيت الكاتب دواته على يساره فليس بكاتب ، وإذا رأيت دواته على يمينه وقلمه على أذنه فذاك كاتب » .

أو مايشترك به أهل البلد الواحد من عادات في اللهجة واللباس والأسلوب في التعامل والسيرة . قال الربيع بن سليمان : « سمعت الشافعي وقدم عليه رجل من صنعاء ، فلما رآه قال : أنت من أهل صنعاء ؟ قال : نعم ، قال : فحداد أنت ؟ قال : نعم » . ويؤكد أن الشافعي يعتمد على قاعدة في تمييزه بلد الرجل يلقاه قوله[٦٥] : « مادخل قوم بلد قوم إلا أخذ كل واحد من سنة صاحبه ، حتى إن العراقي ليأخذ من سنة الشامي والشامي من سنة العراقي » . وعلى سنة البلد كان الشافعي يعتمد في تمييزه أهله من سواهم .

وقد فطن الشافعي إلى أن الخطأ والنسيان والسهو ربما كانت تعبيراً عن شهوة قد لايعترف بها صاحبها حتى لنفسه أو دافع يضطرب في أعماق النفس . قال الربيع بن سليمان[٦٦] : « دفع إلي الشافعي دراهم لأشتري له حملاً وأمرني أن أشويه . قال : فنسيت واشتريت سمكتين وشويتهما ، فأتيته بها ، فنظر فقال : ياربيع اليوم نأكل شهوتك وغداً تأكل شهوتنا » .

ولكن قواعد الفراسة لا تنطبق وتؤتي نتائجها تلقائياً ، فهي كما في كل العلوم الإنسانية ترجيحية تقوم على الاحتمال الأكبر . والشافعي ، على مايظهر ، كان على وعي بهذه الصفة للقواعد الفراسية ، وأنها ليست مؤكدة الصحة في حالة فردية معينة ، إذ هي دائماً تحتمل الشذوذ . قال الشافعي[٦٧] : « مارأيت صوفياً عاقلاً قط إلا مسلم الخواص » . وقال[٦٨] : « ما أفلح سمين قط إلا أن يكون محمد بن الحسن . قيل له : ولِمَ ؟ قال لأن العاقل لايخلو من إحدى خلتين : إما أن يغتم لآخرته ومعاده أو لدنياه ومعاشه ، والشحم مع الغم لاينعقد ... »

كما أن الإنسان قد تتنازعه قواعد فراسية متضاربة فلا يُدرى أيها الغالب وأيها المغلوب ، وهنا تظهر زكانة المتفرس الذي يعتمد على مظهر ما أو قول ما أو سلوك ما لترجيح غلبة قاعدة على قاعدة . وقد أوتي الشافعي من الزكانة حظاً كبيراً ، وكان يعرفها في نفسه ، فقال على طريقة الشعراء مفتخراً[٦٩] :

إذا المشكلات تصدَّينَ لي ... كشفتُ حقائقها بالنظرْ
وإن برقت في مخيل السحا ... ب عمياء لاتجتليها الفِكَرْ
مقنعةً بغيوب الغُيوم ... وضعتُ عليها حسامَ البصر
ولست بإمَّعةٍ في الرجال ... أسائل هذا وذا ماالخبر
ولكنني مِدْرَهُ الأصغرَيْنِ ... أقيس بما قد مضى ماغبر

وهناك حالات خاصة لا يلجأ المتفرس فيها إلى قاعدة ، بل هي الزكانة وحدها تحيط سريعاً بالملابسات والمناسبات وتلتقط ظواهر من السلوك أو الكلام هينة لا تكاد تلحظ لتعرف الشخص أو تقدير الموقف أو الكشف عن خبايا الأنفس :

أخبر أحمد بن أبي الحسين المزكي قال[٧٠] : « كان الشافعي يفتي في الجامع ببغداد فجاء عمرو بن بحر الجاحظ فسأله فقال : ياأبا عبد الله ما تقول في رجل خصى ديكاً ؟
فقال الشافعي : أرأيته ؟ وأراك أبا عثمان ؟ » .

وقال الربيع بن سليمان[٧١] : « حضرت مجلس الشافعي فجاءه غلام كأنه غصن بان فناوله رقعة ، فضحك الشافعي لما أجابه عنها وضحك الغلام كذلك لما تناول الرقعة. فتعجبت منه فتبعته فأقسمت عليه أن يرينيها ، فأرانيها فإذا سطران مكتوبان في السطر الأول :

سل المفتي المكي هل في تزاور وقبلة مشتاق الفؤاد جناح

فأجاب الشافعي في السطر الثاني :

أقول : معاذ الله أن يذهب التقى تلاصق أكباد بهن جراح

قال الربيع : فأنكرت على الشافعي أن يفتي لحدث بمثل هذا ، فقال لي : يا أبا محمد ، هذا رجل هاشمي قد عرس في هذا الشهر ، يعني شهر رمضان ، وهو حدث السن ، فسأل : هل عليه جناح أن يقبل أو يضم من غير وطء ؟ فأفتيته بهذا . قال الربيع : فتبعت الشاب فسألته عن حاله ، فذكر لي مثلما قال الشافعي . قال : فما رأيت فراسة أحسن منها » .

بل بلغ الشافعي في الفراسة مرتبة التنبؤ بالمصاير ، فقد تنبأ لأربعة من كبار تلاميذه بما سيصيرون إليه فصدقت نبوءته :

قال الربيع[٧٢] : « دخلنا على الشافعي عند وفاته أنا والبويطي

والمزني ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم . قال : فنظر إلينا الشافعي ساعة فأطال ، ثم التفت إلينا فقال : أما أنت يا أبا يعقوب فتموت في حديدك ، وأما أنت يامزني فستكون لك بمصر هنات وهنات ولتدركن زماناً تكون أقيس أهل ذلك الزمان . وأما أنت يامحمد فسترجع إلى مذهب أبيك (مذهب مالك) . وأما أنت ياربيع فأنت أنفعهم لي في نشر الكتب . قم يا أبا يعقوب فتسلم الحلقة . قال الربيع : فكان كما قال » .

فهل نقول في الشافعي ماقاله يوسف مراد[٧٣] : « ... إلا أن هذا الحدس هو أقرب إلى فراسة الصوفية منه إلى علم الفراسة » ، وقال : « إنه من المحتمل جداً أن الشافعي قد أضاف إلى موهبته في التنبؤ الصوفي التي ترجع إلى سمو منزلته روحياً علمه بالفراسة ونسخه لكتب الفراسة » ؟ إن حياة الشافعي الروحية كانت بالتأكيد غنية وعميقة ولكنه لم يكن صوفياً ، وهو القائل :[٧٤] « لو أن رجلاً تصوف من أول النهار لم يأت عليه الظهر إلا وجدته أحمق » . فالشافعي كان من يقظة العقل وقوة المنطق والحس الحي الحار بالواقع ما حال بينه وبين الغيبوبة الصوفية . كان ملهماً ولكن على « الطريقة العمرية » ، أي إن إلهاماته كانت عقلية لها دائماً مقدماتها ودواعيها العقلية والواقعية . وما كان تنبؤه بمصاير تلاميذه من باب الرجم بالغيب ولكنه توقع عقلي قائم على معرفة مؤكدة بطباع هؤلاء التلاميذ وأخلاقهم وبنيانهم النفسي الداخلي .

والحادثة الثانية التي قد يُرى أنها من التنبؤ بالغيب ما هو وارد في هذه الرواية[٧٥] : « قال حرملة : فلما وقع في (مرض) الموت خرجنا من عنده ، فقلت لأبي : كل فراسة للشافعي وجدناها إلا قوله : يقتلني

أشقر ، وهاهو في السياق . فرأينا عبد الله بن عبد الحكم ويوسف بن عمر ، فقلنا : إلى أين ؟ قالا : إلى الشافعي . فما بلغنا المنزل حتى أدركتنا الصوائح . قلنا : مالكم ؟ قالوا : مات الشافعي رحمه الله . فقال : من غمّضه ؟ قالوا : يوسف بن عمر . وكان أزرق العينين » . ولكنها أيضاً ليست من التنبؤ في شيء . فالشافعي على مايظهر قد لقي في حياته أذى كثيراً من أناس شقر زرق العيون ، وذكرنا من قبل نبأ « الأزرق العين الناتئ الجبهة السناط » ، حتى قال[٧٦] : « ماجاءني خير قط من أشقر » . وأصبح يتطير بمن كانت هذه صفته ، وقد وردت أخبار عن تشاؤمه بهؤلاء : ردّ مرة طيباً لأنه ابتيع من أشقر كوسج وعزف أخرى عن أكل عنب أبيض كان يشتهيه ، حتى قرّ في روعه أن هلاكه سيكون على يد واحد من هؤلاء فقال : « ليس يقتلني إلا الأشقر » . فأخذ من حوله ، وهو في السياق ، يترصدون صدق هذه النبوءة ، فأوقعت المصادفة المسكين يوسف بن عمر الذي لم يفعل بالشافعي الميت إلا الخير حين غمض له عينيه .

وهنا تواجهنا هذه المسألة : هل كانت للشافعي كتابات في الفراسة ؟

يذكر له بروكلمان[٧٧] كتاباً في علم القيافة ثم يتساءل : « هل هو صحيح النسبة إليه ؟ » ويتبعه يوسف مراد فيقول[٧٨] : « ... ولكن مكتبة المدرسة الإسلامية في الجامع الكبير في الموصل فيها مخطوط عن الفراسة منسوب للشافعي : كتاب في علم القيافة ... ومن المحتمل أن هذا الكتاب ليس من تأليف الشافعي ، وأن أحد تلاميذه قد جمع أقواله ... » والرأيان كلاهما قائمان على الظن . وكان مستند الدكتور مراد فهرست

ابن النديم[٧٩] إذ لم يذكر فيه للشافعي هذا الكتاب (وذكر له ١٠٩ كتب) ، وكذلك ابن حجر[٨٠] لم يذكره له بين الكتب التي نقل أسماءها عن البيهقي[٨١] (ذكر له البيهقي ١٣ كتاباً تجمع الأصول وتدل على الفروع و ١٢٨ كتاب في الفروع وهي التي تعرف بالأم ، ثم ذكر له ستة عشر كتاباً روى منها عنه الربيع عشرة ، ثم ذكر كتاب السنن ويشتمل على هذه الكتب وفيه زيادات كثيرة ... ويقول أخيراً : ثم له في سائر أنواع العلوم حظ وافر) . ولم يلتفتا ـ بروكلمان ومراد ـ إلى ماورد في كتاب « علم الفراسة لأجل السياسة » لشيخ الربوة محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي من نقول عن الشافعي ، على الرغم من اطلاعهما عليه .

والمرجح عندي أن شيخ الربوة كان يرجع ، وهو يصنف كتابه ، إلى كتب « للحكماء السبعة » ، الذين ذكرهم في مقدمة كتابه ،ينقل عنها الأقوال ويرتبها : أفليمون (بوليمون) : كتاب الفراسة ـ ارسطو : كتاب سر الأسرار ـ أبو بكر الرازي : كتاب المنصوري ـ فخر الدين الرازي : كتاب الفراسة ـ ابن عربي : الفتوحات والتدبيرات .. ـ إيلاوس (ميلامبوس) : كتاب الخيلان والشامات . وما أظن أن الشافعي كان بينهم حالة شاذة بل الأرجح أن قد كان له هو أيضاً كتاب بين يدي شيخ الربوة . ويؤكد هذا الاستنتاج أن صاحب « كشف الظنون »[٨٢] يذكر للشافعي كتاباً عنوانه « التنقيح في علم القيافة » ، وكذلك البغدادي في « هدية العارفين »[٨٣] ، وغير بعيد أن تكون مخطوطة الموصل نسخة من هذا الكتاب .

فإذا رجعنا إلى كتاب شيخ الربوة[٨٤] نجد أنه نقل عن الشافعي أربعة وستين قولاً أو قاعدة فراسية . فلننظر أولاً : هل يتفق مانقله عنه

الرواة من أقوال وأفعال مع مانقله عنه الشيخ ؟ إن مانقله عنه الرواة قليل ، ولكن لنتذكر موقفه ورأيه في الأشقر الأزرق العين الناتئ الجبهة ولنقارنه بما جاء فيمن يتصف بهذه الصفات في كتاب شيخ الربوة نقلاً عنه قال : « الجبهة الناتئة في وسطها تدل على الحرص والشح » . وقال : « الجبهة الناتئة المعقدة دليل الخيانة والغش » . وقال : « العين البراقة الزرقاء بصفرة زرنيخية والخضراء كالفيروزج وفيها مع ذلك نقط حمر كالدم أو بيض شبيهة بالمسامير دليل الخيانة والشر والسوء » .

ولننظر ثانياً في كتاب الشيخ كشفاً عن مدى اتفاق أقوال الشافعي مع أقوال صحبه الحكماء الخمسة واختلافها : استقل الشافعي بخمسة وأربعين قولاً من أربعة وستين ، واتفق مع بوليمون في قول واحد ومع أرسطو في قولين ومع أبي بكر الرازي في قولين ومع ابن عربي في ستة أقوال ومع فخر الدين الرازي في ثمانية أقوال . ومعنى ذلك أن **الكتاب المنسوب للشافعي مستقل عن الكتب اليونانية ومتقدم في وجوده على ترجمتها** إذ لو تأخر عنها لتأثر بها ولكان التشابه بينه وبينها أكبر وأكثر . فإذا صح أن « سر الأسرار » من ترجمة يوحنا بن البطريق وهذا قد مات نحو سنة ٢٠٠ ، وكان أفليمون ، وقد ذكره الجاحظ في كتاب « الحيوان » ونعته بصاحب الفراسة ، معروفاً لدى العرب في النصف الأول من القرن الثالث على الأقل ، يكون الكتاب المنسوب للشافعي قد ظهر في القرن الثاني أي في حياة الشافعي .

ولننظر ثالثاً في اسم الكتاب كما ورد في كشف الظنون « التنقيح في علم القيافة » : إن هذا الاسم وحده ينبئ أن الكتاب صنف في عهد مبكر من التاريخ الإسلامي ، حين لم يكن مصطلح « علم الفراسة » ، لا مصطلح الفراسة ، قد استقر ، ولذلك رأى فيه مصنفه أنه تنقيح أي

تهذيب لعلم القيافة ، أو بتعبير آخر هو طور من علم القيافة أعلى وأشمل كما ينبئ عن أصل علم الفراسة العربي فهو علم القيافة وقد نما واتسع .

فهل لنا الحق بعد ذلك أن نرجح :

أولاً : أن **كتاب « التنقيح في علم القيافة » أصيل النسبة إلى الشافعي** ، إن لم يكن قد كتبه هو فقد كتبه تلميذ من تلاميذه رواية عنه فهو راجع في النهاية إليه . وعلينا هنا أن نتذكر أن الشافعي تحدث عن كتب في الفراسة موجودة قبله وأنه كتبها وجمعها . ولكن مؤلفات الشافعي في الأصول والفقه طغت على هذا الكتاب فأغرقته في غمرة الإهمال والنسيان .

ثانياً : **أن علم الفراسة نشأ في الحضارة الإسلامية في أواخر القرن الثاني بالاستقلال عن التراث اليوناني وقبل ترجمة الكتب اليونانية ، وأنه استمد أصوله من علوم عربية قديمة مثل القيافة ومن تقاليد إسلامية ترجع إلى القرآن والحديث ومن ممارسات فردية ذكرنا طرفاً منها ، وكذلك من علوم قديمة وتقاليد عتيقة مستقرة في هذه المنطقة من الشرق .**

وعلينا هنا أيضاً أن نتذكر أن أفليمون طرسوسي ، وطرسوس بلد من سورية (القفطي يرجح أنه شامي) ، وأن كتاب « سر الأسرار » يقول عنه بروكلمان معتمداً على دراسات لمستشرقين آخرين[٨٥] : « كتاب لفقه أحد العرب في القرن العاشر أو الحادي عشر من مصادر مختلفة » . فالأولى أن يكون اليونان هم الذين استمدوا علم الفراسة من أمم الشرق من أن يكون العكس .

هل لنا هذا الحق ؟ قد يكون في مصورة عن مخطوطة الموصل مايفيد في الجواب .

للبحث صلة

المراجع والتعليقات

(٥٦) ابن القيم ، الطرق الحكمية ، ص٣٣

وكيع محمد بن خلف بن حيان (ـ ٣٠٦) ، أخبار القضاة ، ج ١ ، ص ٣٢٨ ، عالم الكتب ، بيروت طبعة مصورة .

(٥٧) ماكتب في الشافعي كثير ، والكتب المخصصة لذكر مناقبه كثيرة . وفيما يلي بعض من الكتب التي اطلعت عليها وفيها ذكر لفراسته ، والنقول التي أهملت رجعها إلى مصدر ترجع إلى هذه الكتب في الصفحات المحددة :

١ ـ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧) ـ آداب الشافعي ومناقبه ، ص ١٢٩ ـ ١٣٦ ـ تحقيق عبد الغني عبد الخالق ، مصر ١٩٥٣ .

٢ ـ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ـ ٤٣٠) ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج ٩ ، ص ٦٣ ـ ١٦١ لاسيا الصفحة ١٤٤ ، بيروت ١٩٦٧ طبعة مصورة .

٣ ـ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٧٤ ـ ٤٥٨) ـ مناقب الشافعي ، ج ٢ ، ص ١٣٠ ـ ١٣٧ ـ تحقيق السيد أحمد صقر ـ دار التراث ، مصر ١٩٧١ .

٤ ـ فخر الدين محمد بن عمر الرازي (٥٤٤ ـ ٦٠٦) ـ مناقب الإمام الشافعي ، ص ٢٠٨ ـ ٢١١ ـ طبع وتصحيح أحمد بن محمد بن شيخ باعلوي ١٢٧٩ .

٥ ـ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ـ ٧٥١) ـ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣ ـ بيروت ، طبعة مصورة .

٦ ـ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الكناني (ـ ٨٥٢) ـ توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس ، ص ٦٥ و ٦٦ ـ طبعة بولاق .

(٥٨) ـ البيهقي ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .

(٥٩) ـ المرجع نفسه ، ص ٤٤ .

(٦٠) ـ المرجع نفسه ، ص ٤٤ .

(٦١) ـ ارجع إلى أجوبة الشافعي على أسئلة الخليفة هارون الرشيد لما حمل إليه من اليمن ـ البيهقي ، ج ١ ، ص ١٣١ ـ ١٣٦ .

(٦٢) ـ ابن أبي حاتم ، ص ١٥٠ ـ ١٥٢ .

البيهقي ، ج ١ ، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٩ .

(٦٣) ـ الفخر الرازي ، ص ٢٠٨ و ٢٠٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٤٠ .

(٦٤) ـ البيهقي ، ج ٢ ، ص ٢١٥ .

(٦٥) ـ المرجع نفسه ، ص ٢١٤ .

(٦٦) ـ المرجع نفسه ، ص ٢٣٤ .

أبو نعيم ، ج ٩ ، ص ١٣٢ و ١٣٣ .

(٦٧) ـ البيهقي ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ .

(٦٨) ـ أبو نعيم ، ج ٩ ، ص ١٤٦ .

(٦٩) ـ البيهقي ، ج ٢ ، ص ٦١

الفخر الرازي ، ص ١٩٥ .

ابن حجر ، ص ٧١ .

(٧٠) ـ البيهقي ، ج ٢ ، ص ١٣٥ .

(٧١) ـ المرجع نفسه ، ص ٩٥ .

أبو نعيم ، ج ٩ ، ص ١٥٠ .

(٧٢) ـ البيهقي ، ج ٢ ، ص ١٣٦ .

لما مرض الشافعي مرضه الذي مات فيه جاء محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ينازع البويطي في مجلس الشافعي ، فقال الحميدي : قال الشافعي ليس أحد من أصحابي أعلم من البويطي ، فغضب محمد وترك مجلس الشافعي ، وجلس البويطي في مجلس الشافعي ، ثم جلس فيه الربيع بعده .

والبويطي هو أبو يعقوب يوسف بن يحي . دعي إلى القول بخلق القرآن فامتنع فقيد وحمل في أقياده إلى العراق وحبس حتى توفي في أقياده محبوساً سنة ٢٣١ .

وأبو عبد الله محمد بن عبد الحكم حين تغيظ مما جرى في مجلس الشافعي انتقل إلى مذهب أبيه وهو مذهب مالك ، وكان قبل قدوم الشافعي ينتحله . ولكنه مع انتقاله إلى مذهب مالك كان يقول بفضل الشافعي ، وتوفي سنة ٢٦٨ .

والمزني هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحي . صنف من كتب الشافعي ومما أخذه عنه « المختصر الكبير » ثم « المختصر الصغير » الذي سار في بلاد المسلمين وانتفعوا به . قال عنه البيهقي : « ... فلا أعلم كتاباً صنف في الإسلام أعظم نفعاً وأعم بركة وأكثر ثمرة من كتابه » . ومات سنة ٢٦٤ .

والربيع هو أبو محمد الربيع بن سليمان المرادي المؤذن خادم الشافعي . وهو الراوي لكتب الشافعي الجديدة على الصدق والإتقان . قال البويطي : الربيع في الشافعي أثبت مني . وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول لي : ماأحبك إلي . ومات سنة ٢٧٠ .

البيهقي ، ج ٢ ، ص ٢٣٧ ـ ٣٦٢ .

(٧٣) ـ الفراسة عند العرب ، ص ٧٤ و ٧٥ .

(٧٤) ـ البيهقي ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ .

(٧٥) ـ الفخر الرازي ، ص ٢١٠ و ٢١١ .

(٧٦) ـ ابن أبي حاتم ، ص ١٣١ .

(٧٧) ـ بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي (الترجمة العربية) ، ج ٣ ، ص ٢٩٧ .

(٧٨) ـ الفراسة عند العرب ، ص ٧٢ .

(٧٩) ـ ابن النديم ، الفهرست ، ص ٢٦٤ ـ طبعة طهران .

(٨٠) ـ ابن حجر ، ص ٧٨ .

(٨١) ـ البيهقي ، ج ١ ، ص ٢٤٦ ـ ٢٥٧ .

(٨٢) ـ كشف الظنون ، ج ١ ، ص ٥٠٠ .

(٨٣) ـ هدية العارفين ، ج ٢ ، ص ٩ .

(٨٤) ـ رجعت إلى مخطوطتين من كتاب الأنصاري الدمشقي محفوظتين في الظاهرية بدمشق .

وفيا يلي أقوال الشافعي الموجودة في كتاب الأنصاري الدمشقي شيخ الربوة :

في الرأس :

١ ـ انخفاش أم الرأس حتى كأنه كرسي دليل على مخالفة الناس .

في العين :

٢ ـ ارتفاع أحد الحاجبين وانخفاض الآخر عند الكلام والنظر وعند الحركة دليل على طبيعة الشر وعلى الدناءة .

٣ ـ العين الشديدة الغور حتى كأنها في نقرة غائصة يستعاذ منه (صاحبها) ومن شره .

٤ ـ العرب يصفون الجفن بالمرض وذلك من موجبات الحسن وهو دليل على الأنوثة (يشاركه في هذا القول الفخر الرازي) .

٥ ـ العين الدائمة الطرف وسرعة التقلب في مركبها دالة على الحمق والجنون والجبن (يشاركه فيه الفخر) .

٦ ـ العين التي تتحرك كأن بها قذى دالة على شهوة النساء والشبق (يشاركه فيه الفخر) .

٧ ـ تشحيم الجفن الأعلى دال على حب العلم وفعل الخير وعلى غفلة ورقة نفس ، ودقة الجفن الأعلى دال على الفهم والاغتلام وغزارة العقل .

٨ ـ العين البراقة الزرقاء بصفرة زرنيخية والخضراء كالفيروزج وفيها مع ذلك نقط حمر كالدم أو بيض شبيهة بالمسامير دالة على الخيانة والشر والسوء (يشاركه فيه أبو بكر الرازي) .

٩ ـ العين الراكدة الرطبة العظيمة وهي متحركة الجفن بخفة وجبهة صاحبها ملساء دالة على الحظ وجمع المال ومحبة العلم (ويشاركه فيه أبو بكر الرازي) .

في الجبين :

١٠ ـ عظم الجبين دليل البله وعرضه دليل قلة العقل وصغره دليل لطف الحركة واستدارته دليل الغضب بسرعة واستطالته مع التغضن وانكباب الحاجبين دليل السفه ودناءة النفس والكذب .

١١ ـ الجبهة الخشنة دليل القحة وضيقها دليل سوء الفهم .

١٢ ـ الجبهة المربعة دالة على جودة الفهم وحب العلم .

١٣ ـ الجبهة الناتئة في وسطها دالة على الحرص والشح .

١٤ ـ الجبهة العالية دليل القحة والشجاعة (ويشاركه فيه الفخر الرازي) .

١٥ ـ الجبهة الناتئة المعقدة دليل الخيانة والغش .

في الأذن :

١٦ ـ الشعر على الأذن دليل على جودة السمع وعلى الجهل وقلة الفهم .

١٧ ـ الأذن الكبيرة ذات الانفراش دالة على الهذر والحمق ورداءة الهمة والكذب (ويشاركه فيه ابن عربي) .

١٨ ـ صغر الأذن دال على قصر العمر .

١٩ ـ الأذن المستديرة الرقيقة الشبيهة بالرق وهي ممسوحة إلى خلف الرأس دالة على الذكاء وخفة النفس والعقل والترف (ويشاركه فيه ابن عربي) .

٢٠ ـ الشحمة الكبيرة النازلة من الأذن دالة على غلظة الطبع وعلى الخيانة . (ويشاركه فيه أرسطو) .

في الأنف :

٢١ ـ غلظ الأرنبة وامتلاء طرفها دليل العي وقلة الفهم وكثرة المزاح .

٢٢ ـ طول الأنف ودقة أرنبته دليل الطيش والحمق وسرعة الغضب .

٢٣ ـ عرض الأنف بمجموعه دليل حب الأذى والفساد .

٢٤ ـ الأنف المقوس القصبة إلى الأرنبة يسيراً دليل النفش والطيش .

٢٥ ـ انتفاخ القصبة من غير علة دليل حب الجور والعبث بالناس .

٢٦ ـ انتفاخ المنخرين وسعتها دليل معالجة التقحم .

٢٧ ـ تقنطر الأنف حتى كأنه ثلث دائرة دليل الكذب وإظهار غير مافي النفس .

٢٨ ـ حسن الأنف وسبوطته دال على حب النساء والشبق .

٢٩ ـ الأنف الرقيق رأس الأرنبة مع تقوس القصبة وظهور تخاطيط منخرية دليل الاحتياج إلى الناس .

في الفم :

٣٠ ـ غلظ الشفتين دليل الحمق وغلاظة الطبع (ويشاركه فيه بوليمون) .

٣١ ـ الفم المتقدم البارز كالزلوم دليل الشره والبله وكثرة الكلام .

٣٢ ـ استقامة الفم مع صغره يكون (صاحبه) مغتالاً سفاكاً للدماء .

في الأسنان :

٣٣ ـ الأسنان الشبيهة بأسنان الكلب وسيا الأنياب دليل الغدر والحسد .

٣٤ ـ (الأسنان) الكبار المفلجة المختلفة دالة على الطبع الردي .

٣٥ ـ الثقيل الأسنان الغليظ الشفتين دليل على الاغتلام وسوء الهمة والخلق .

في اللحية :

٣٦ ـ (اللحية) المتفرقة فرقتين دالة على الكذب والغدر (ويشاركه فيه ابن عربي) .

٣٧ ـ اللحية الخفيفة جداً بتفريد له (للشعر) وسبوطة دالة على حب الدهان والنقش والشعبذة والكتابة .

٣٨ ـ اللحية التي تشبه في نباتها لحى التيوس دالة على الشبق وحب المال .

٣٩ ـ اللحيـة المرسلة الجعدة الشعر التي دون الكثة دليل الفطنة والإقدام والعبث بالناس .

في الوجه :

٤٠ ـ الوجه الناتئ الوجنتين مع غلظ الشفتين دليل محبة الفساد والعبث .

٤١ ـ الوجْه الحدب كأنما هو سدس دائرة دليل التهور وسوء الفهم .

٤٢ ـ الوجه المنصف يمنة ويسرة خد ولحي أوسع وأكبر من خد ولحي دليل اضطراب العقل .

في العنق :

٤٣ ـ العنق الطويل الدقيق دال على الجبن وضعف النفس ورقة القلب ، (ويشاركه فيه ابن عربي) .

٤٤ ـ العنق الطويل المائل يسرة أو يمنة مع الحركة دال على قلة ثبات ونقص عقل وخور .

٤٥ ـ نتق الحنجرة دليل البخل والجهل (ويشاركه فيه الفخر الرازي) .

٤٦ ـ العنق المسترخي دليل حسن الصوت وسوء الفهم والجبن .

في الكتف :

٤٧ ـ انهدال الكتفين وامتلاؤهما باللحم دليل جودة الطبع وحسن الخلق .

٤٨ ـ قوة عضلة الكتفين دلالة قوة النفس والنشاط (ويشاركه فيه ابن عربي) .

في الظهر :

٤٩ ـ من كان واسع مابين المنكبين فهو فطن نشيط (ويشاركه فيه الفخر الرازي) .

٥٠ ـ من كان بارز المتنين مهري الوسط والسلسلة خفيفة والفقرات من غير سمن ولا عبالة ظاهرة يكون قوي الحس نشيطاً نكاحاً (ويشاركه فيه الفخر الرازي) .

٥١ ـ من كان أحنى الظهر طويله بارز الفقرات من غير هزال إن كان عنقه مع ذلك قصيراً فهو عابث خبيث النية (ويشاركه فيه ابن عربي) .

في الكف والأصابع :

٥٢ ـ الكف الرقيق الصغير مع قصر الأصابع دليل على سوء الأخلاق وعلى السرقة

وسوء الفهم (ويشاركه فيه أرسطو) .

٥٣ ـ الأصابع الطوال في الكف اللين الحسن دال على جودة الفهم والطبع .

٥٤ ـ الأصابع المحددة الرؤوس الغلاظ المنابت، دالة على سوء الفهم والنهم .

٥٥ ـ الكف الصغير والقصير ذو الأصابع الطوال الرقاق دال على الرقة والخيانة .

في البطن :

٥٦ ـ البطن الصغير المستدير الشكل دال على جودة الفهم (ويشاركه فيه الفخر الرازي) .

٥٧ ـ البطن المتسع الطويل دال على النهم والجهل .

في الورك :

٥٨ ـ الإلية الناتئة مع الالتصاق بالأخرى دالة على التأنيث والركة .

٥٩ ـ الورك ذو اللحم الساتر عصبه وعضله من غير عبالة البدن دال على صحة المزاج والشبق سيا المشعر يسيراً .

في القامة :

٦٠ ـ الطويل القامة جداً مع قلة نبات عارضيه بالشعر خفيف العقل رواغ .

في المشية :

٦١ ـ الهاز عطفيه في مشيته بسرعة دليل سوء الهمة والعجلة في الأمور .

٦٢ ـ المحرك إحدى يديه دون الأخرى إذا مشى دليل التكبر والغفلة والشجاعة .

في الصوت :

٦٣ ـ الصوت العالي جداً مع عبالة البدن دال على قوة الشهوة والقدرة على النكاح .

في الضحك :

٦٤ ـ من كان إذا ضحك أخذه الربو فهو جاهل متكبر .

(٨٥) ـ بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي (الترجمة العربية) ، ج ٤ ، ص ٩٤ .

الأستاذ عبد الكريم زهور عدي

نظرات في كتاب التعليقات والنوادر

الجزء الثاني (٣٩٢ صفحة)

المؤلف : أبو علي هارون بن زكريا الهجري

المحقق : الدكتور حمود عبد الأمير حمادي

طبع جامعة الموصل ١٩٨١

الأستاذ صبحي البصام

احتوى كتاب التعليقات والنوادر لأبي علي الهجري على فوائد في نوادر اللغة وغريبها ، وفرائد في مواطن العرب وأنسابهم ، وضم أشعاراً فصيحة عليها زي البداوة ، وأبرز طائفتين من النساء ، احداهما تعمل الشعر ، والأخرى ترويه . وكثير مما في هذا الكتاب يندر العثور عليه فيما بين أيدينا من كتب . وقد أحسن الدكتور الفاضل حمود عبد الأمير حين صحّ عزمه على أن يقوم بتحقيقه ونشره ، ولكنه ، كما قال في المقدمة ، اضطر الى أن يقصر تحقيقه على نسختين منه بدار الكتب المصرية ، احداهما منسوخة عن الأخرى ، وفيهما مافيهما من نقص وخرم . وكنت قرأت الجزء الأول من هذا الكتاب فوجدت فيه كثيراً مما يحسن التنبيه عليه ، فلما رأيت غير واحد من فضلاء الأدباء قد نشر ماعنده فيه صرفت النية عن النشر . ثم قرأت الجزء الثاني من الكتاب فرأيت أن أنبّه هاهنا على مالفت نظري فيه ، متجنباً الإطناب المملّ ، آخذاً بالاختصار الذي لايخل :

١ ـ في (ص ٦) قال الهجري «وأذلفت الفرسُ : اذا طرحت ولدها ولم يبلغ مدى الحمل ، وقد تم خلقه ، ولم يتم ، إلاّ أنه لم يتمّ حمله » . وليس في كتب اللغة (أذلف) بالذال المنقوطة والفاء بهذا المعنى ولا قريب منه ، وإنما هو تصحيف (أزلقت) بالزاي والقاف . قال البكري في لآليه (السمط ١٠٣/١) : « ويقال : أسقطت المرأة ، وأجهضت الناقة ، وأزلقت الرمكة ، وسبطت النعجة » وقول الهجري : (ولم يتم) بعد (خلقه) كأنه ليس من كلامه لزيادته .

٢ ـ وفي (ص ٧) قال بعضهم وقد باع ناقته واسمها عجلى ، فحنّت فشاقه حنينها :

لقد راعني رضيع عجلى ودونها من الدرب بابٌ موثق وسقائفُ

و « رضيع » لايقوم بها وزن ولامعنى ، وأجدها تصحيف « ترجيع » يقال رجّعت الناقة في حنينها أي قطّعته . يدلّ على ذلك البيت بعده :

فحنّي فقد أصبحتِ في دار غربة .. الى آخره .

٣ ـ وفي (ص ١٧) لبعضهم :

وكان أخا العزّاء فيما ينوبنا على حين اخوانِ الثقات قليلُ

وكسر النون من « إخوانِ » وكأنه مضاف اليه ، وحقه الضم لأنه مبتدأ ، والجملة « اخوانُ الثقات قليلُ » في محل جرّ مضاف اليه .

٤ ـ وفي (ص ٢٠) قال أبو علي الهجري « قالت عمرة بنت النعمان الأنصارية :

فإنْ ولدت مُهراً كريماً فبالحرى وإن يك إقرافٌ فمن قبل الفحلِ »

وهاهنا أربعة أمور تقال : منها أن الأغلب في رواية البيت لهند وليس

لعمرة ، بدلالة بيت قبله لم يذكره الهجري ، وهو :

وهل هندُ الاّ مهرة عربية سليلة أفراس تجلّلها بغلُ

ومنها : أن الأكثر في رواية البيت :

فإن أنجبت مهراً عريقاً فبالحرى وإن يكُ إقرافٌ فما أنجب الفحلُ

وبها يتنفي منه الإقواء . ومنها : أن الأستاذ المحقق قال في البيت الذي رواه الهجري « لم أعثر على البيت في مختلف المصادر الأدبية » ؛ مع أنه مذكور في العقد الفريد (١١٥/٦) والأغاني (١٣٤/٨) وأخبار النساء (ص ٥٣) وبلاغات النساء (ص ١٣٣) والمحاسن والأضداد (ص ١٨٥) وأدب الكاتب (٣٥/١) والأغاني (١٣٠/١٤) وتهذيب اللغة (٥٠/٦) لعثر عليه مع البيت الذي قبله . ومنها : أنّ أهل العلم لم يرتضوا رواية « بغلُ » كابن السّيد البطليوسي ، لأن البغل لا ينسل .

٥ ـ وفي (ص ٢٣ ـ ٢٥) قصيدة نسبها الهجري الى مزاحم العقيلي ، أولها :

طوافاً خيال العامرية بعدما هجعنا وقد قفّى على الليل سائقُه

وهي خليط من شعر مزاحم العقيلي وابن الدمينة ، لأن نصفها الأخير منسوب الى ابن الدمينة في ديوانه صنعة ثعلب ومحمد بن حبيب (ص ٥٢ ـ ٥٤) ، ولأنّ قسماً من هذا النصف منسوب الى ابن الدمينة في أمالي القالي والحماسة والشعر والشعراء والفاضل وأخبار النساء[1] ؛ وقال الأستاذ المحقق إنه لم يعثر من القصيدة الا على أبيات في الشعر والشعراء ، وهو

---

(١) من شاء وقف على تخريج الأستاذ أحمد راتب النفّاخ للقصيدة في تحقيقه ديوان ابن الدمينة .

قول يُجيب عنه ما قدّمت من مراجع .

٦ - وفي (ص ٢٩) للتميمي :

أرى ثَمَراتٍ في العذوق سوالماً يُمَنَّعن من زيد فهُنّ صحائحُ

ومع جواز ثمرات بالثاء أظن أن الأصل في الرواية « تَمَرات » بالتاء المثناة . وكُرّر البيت على وجه آخر وفيه ثمرات بالثاء وهو :

أرى ثمراتٍ في العذوق سوالماً يُمَنّعن من زيد فهن جيادُ

وفيه إقواء لم ينبّه عليه لأن البيت الذي قبله مكسور الرويّ ، وآخره : ببلاد

٧ - وفي (ص ٢٩) أنشدت الدعدية للفهمي :

وإني اذا استنجدتُ عنك فقيل لي بأحسن حال سرّني حسنُ حالكِ

وواضح أنّ « استنجدتُ » بالجيم فالدال تصحيف « استخبرتُ » .

٨ - وفي (ص ٣١) نقل الهجري من نوادر أبي المفدّى : « ينضح عن حسبه بالفِعَال الجميل » ، وكُسرت الفاء من الفِعال والصواب فتحها . والفَعَال بالفتح كما في كتاب العين اسم للفعل الحسن كالجود والكرم . وزعم الأزهري في تهذيب اللغة (فعل) أنه يستعمل للخير والشرّ .

٩ - وفي (ص ٣١) لابن الطَّثْرِيّة :

أعنّي على صَرْف النوى ليس بها غداً ياوليّ المؤمنين يدان

ويستقيم وزن البيت ومعناه بأن يقال « ليس لي بها » .

١٠ - وفي (ص٣٧) قصيدة لكعب بن مشهور المخبّلي صاحب أم عمرو جاء فيها :

فما حُبُّ أمّ العمرو الاّ سجيّةً ... براني عليها اللهُ حين براني

ينصب « سجيّةً » والصواب الرفع ، لأنّ (ما) التي تعمل عمل ليس ينتقض نفيها بإلاّ ، فإن انتقض بها بطل عملها ، قال تعالى « وما محمدٌ الاّ رسولٌ » (آل عمران/١٤٤) ، وقال « وما أمرُنا الاّ واحدةٌ » (الشورى/٨) . وجاء فيها :

خليلان أمّا أمُّ عمرو فمنهما ... وأمّا عن الأخرى فلا تَسَلاني

وهذا البيت في الأغاني (٢٦٧/٢٠) برواية « خليليّ » بدل « خليلانِ » وقبله :

من الناس إنسانان ديني عليهما ... مليّان لو شاءا إذن قضياني

ورواهما أبو الفرج للمخبل القيسي ، ولكنه قال : وروى المفضل بن سَلَمَة وأبو طالب بن أبي طاهر هذين البيتين مع غيرهما لابن الدمينة . قلتُ : وديوانه خلوّ منهما ، والبيتان معروفان في كتب التأريخ ، وكان استشهد بهما بعض الخلفاء العباسيين ، وقد نظر الى وزير له ، فعُلم أنه سينكبه ، وقد فَعَل . والبيت الثاني يروى فيه « فواحد » مكان فمنهما .

١١ ـ وفي (ص ٤٠) لابن بغيض اللصّ :

مضى له نصف شهر لم يذُق قنصاً ... فعاين الصيد بعد .... لُقيانا

وقبل « لُقيانا » فراغ لكلمة ، وقال فيه الأستاذ المحقق : هكذا ورد الشطر الثاني وهو ناقص . قلتُ : أرجّح أنه : بعد النصف لُقيانا .

١٢ ـ وفي (ص ٤٤) ستة أبيات نسبها الهجري لِـ « آخر » أوّلها :

فواكبداً كادت عشيّة غُرّبٍ ... من الوجد اثر الظاعنين تَصَدَّعُ

وقال الأستاذ المحقق : « لم أجد الأبيات ولا قائلها في المصادر المتوفرة ولعلها لأبي الغطمش حسب ماجاء في هامش الأصل » . قلتُ : الأبيات لذي الرمّة كما في ديوانه ، وروي منها بيتان في الحيوان ، وبيت في ثمار القلوب ، وبيت في العقد الفريد ونسب الى مجنون ليلى ، وهو :

عشيّة مالي حيلة غير أنني بلقط الحصى والخط في الدار مولع

١٣ ـ وفي (ص ٥٦)جاء في هامش للأستاذ المحقق « أمّا الثاني عشر برواية ... » ، والصواب « فبرواية ... » بالفاء ، لأنّ « أمّا » شرطية ، والفاء لازمة لها ، قال تعالى ﴿ فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق ﴾ (البقرة/٢٦) . ويجوز حذفها في الشعر ضرورةً . وكُرّر ذلك منه (ص ٧١) بقوله « وأما البيت الثاني جاء برواية » والصواب : « فجاء برواية .. » .

١٤ ـ وفي (ص ٥٨) قال الهجري : « المُجْسَد ، بضم الميم ، المصبوغ بالجساد ، وهو الزعفران . وأجسدتُهُ : أشبعته حتى يقوم ، ومثلُهُ : أقدمته ، قال الهذلي :

قد أقدَم أحبابُ القميص خَلُوقُها »

قلتُ : أرى أنّ « يقوم » بالقاف والواو تصحيف « يُفْدَم » بالفاء والدال ـ لا القاف والواو ـ ، أي يُصَيَّر أحمر . و « أقدمتُهُ » تصحيف « أفدمته » أي صيّرته أحمر . و « أَقدَم » في قول الهذلي تصحيف : أُفْدَمَ . وتكرار التصحيف ثلاث مرات يُنبيء أن الغلط من الناسخ . و« أحباب » بالحاء إنما هي أجباب بالجيم جمع جيب وبفتح الآخر لا ضمه ، لأنه مفعول به .

١٥ ـ وفي (ص ٦٧) أبيات لأبي خراش الهذلي أولها :

فجّع أضيافي جميلُ بن مَعْمَرٍ لذي نجد تأوي اليه الأراملُ

وقال فيها الهجري إنها في رثاء رجل : « قتله جميل بن معمر يوم فتح مكة » .وظنَّ الأستاذ المحقق أنّ القاتل هو الشاعر جميل بثينة ، وجعل يعرّف القارىء إيّاه ، وليس الأمر كذلك ، والأسماء قد تتشابه ، وأين زمان رجل قتل رجلاً في فتح مكة على قول الهجري ـ والصواب معركة حنين ـ من زمان جميل بثينة ؟ وإنما هذا رجل آخر عاش في الجاهلية وأدرك الاسلام فأسلم . وفي سيرة ابن هشام (ق ٤٧٢/٢ ـ ٤٧٤) والأغاني (٢١٠/٢١) وغيرهما ما يدلّ على وهم الهجري ، والأستاذ المحقق[1] .

١٦ ـ وفي (ص ٧٢) لبعض بني عذرة أبيات فيها :

وتذهب من القُنّاص في متمنَّعٍ متى ما تُفَزَّعُ يرمي هضبٌ بها هَضْبا

ورُفع « تفزّعُ » و « يرمي » ، والصواب « تفزَّعْ » و « يرمِ » بالجزم فيهما ، لأنّ متى اسم زمان تضمّن معنى الشرط ، ولحقته « ما » الزائدة للتوكيد ، كقوله :

متى ماتلقني فَرْدَين ترجُفْ روانفُ أليتيك وتُستطارا

ووقعت الرواية في نسخة (ا) من المخطوطة على الوجه الصحيح في « يرمِ » ولكنّ الأستاذ المحقق قال بتحريفها . ثمّ إنّ وزن البيت لايستقيم الاّ بجزم الفعلين . و « تذهبُ » حقه الرفع كما يدل موضعه من البيت ومما قبله ، وبالرفع يختل الوزن ، وربما كان تحريف فعل آخر ، ويجوز إصلاحه بأن يُقال « وتلهو عن القنّاص ... » .

---

(١) ومن شاء نظر في سيرة ابن هشام (ق ١٤٢/١ و ٣٤٨) بتحقيق السقا والأبياري وشلبي ، وفي نسب قريش (ص ٣٩٥) بتحقيق محمود محمد شاكر .

١٧ ـ وفي (ص ٧٤) لقُرّة بن عياضي في زوجهِ وقد فركته :

مهْـــــــلاً جُحَيفَ لاتقـــــــولي زُوَرا
متى حلبتِ أربعين خـــــــــــوَرا
الاّ ثُليـــــــاً قعبـــــــكِ المكســـــورا

وضبطت « زُوَرا » بضم ففتح ، و « خوَرا » بفتح الواو ، والصواب « زُوْرا » و « خُوْرا » بضم فسكون منهما ، يدلّ على ذلك معناهما ، وموضع « المكسُوْرا » بعدهما . أما الزّور فالكذب ، وأما الخُوْر فجمع خوّارة ، وهي الغزيرة اللبن ، على غير قياس ، وهو جمع أراه على توهّم أنّ مفرده خوراء .

١٨ ـ وفي (ص ٨٠) قال الأستاذ المحقق : « السحاب الذي يتدلّى ويدنو مثل هُدب القديفة » . وهو قول نقله من بعض كتب اللغة فغلبته العجلة عند كتبه ، فأحلّ « القديفة » العامية العراقية ، وهي بالدال ، محلّ « القطيفة » الفصيحة وهي بالطاء .

١٩ ـ وفي (ص ٨٠) لأبي الحواس الخُزيمي قصيدة جاء فيها :

صَبَرَت سُلَيم يوم وعقة عامرٍ   صبر الكرام ويالَهُ من مدعَقِ

وأقرّ الأستاذ المحقق « وعقة » في البيت ، وقال يفسّرها : « رجل وعق لعق حريص جاهل ... » . ولا موضع لهذا المعنى مَن البيت . وأجد « وعقة » تحريف « وقعة » ، والمعني : صبرت سُليم يوم محارَبة عامر إياهم . وسياق الأبيات يدلّ على « وقعة » لا وعقة .

٢٠ ـ وفي (ص ٨٦) لغُزلان الثامي :

جُنِنّ جُنوناً من بعول كأنها   قرود تبارى في رباط يمانِ

برواية « تبارى » بالراء المهملة ، و « رباط » بالباء المفردة . وأشار الأستاذ المحقق الى رواية (أب) وهي « زياط » بالياء المثناة ، وقال بتصحيفها . وعندي أنّ « رياط » بالياء هي الصحيحة ، وأنّ « تبارى » صوابها « تبازى » بالزاي . وإنما يذكر الشاعر نساء لهنّ بعول ، ويشبه البعول بالقرود وهم يتبازون عند إتيانهم نساءهم برياطهم . والتبازي إخراج العجيزة ، ومنه قول عبد الرّحمن بن الحكم (مجالس ثعلب) :

فتبازتْ فتبازختُ لها جلسةَ الجازر يستنجي الوَتَرْ

ونُسب في اللسان قول عبد الرحمن بن الحكم الى عبد الرحمن بن حسان (باب بزا) وذلك وهم .

٢١ ـ وفي (ص ٩٣) لعطية بن شجرة أبيات أوّلها :

فما أدماء أم أغنّ طفلٍ خذول فارد ترعى السَّلاما

وفسّر الأستاذ المحقق « أدماء » بموضع بين خيبر وديار طيء ، نقلاً من « مراصد الاطلاع » ، مع أنّ المراد بأدماء الظبية ، لذلك جاء بعدها « أم أغن طفل » و « ترعى السّلاما » . وضبطت « السَّلاما » بفتح السين والصواب الكسر ، وهو ضرب من الشجر .

٢٢ ـ وفي (ص ١٠٢) لصاحب أم عائذ :

جرى لك بالهجران من أم عائذ على الفرع صردان بذاك جُنُوحُ

وفسّر الأستاذ المحقق « الهجران » من « مراصد الاطلاع » بأنه « مدينتان متقابلتان في رأس جبل بحضرموت » . وأرى أن « الهجران » هاهنا الصّرم والقطع ، وذلك في البيت وما بعده غاية في الوضوح .

٢٣ ـ وفي (ص ١١٣) لبعض بني نهد :

كما اشتهت خُلقت حتى اذا كانت   كما تمنت فـلا طـول ولا قِصَرُ

و « كانت » مع صحة معناها لايصح بها الوزن ،وظني أنها تحريف « كملت » وبها يصح الوزن والمعنى . وقوله : كما اشتهت خُلقت ، كأنه تجاوز على قدرة الله تعالى وإرادته ، وأين هذا من قول : حسان بن ثابت :

خُلقت مبّرءاً من كل عيب   كأنك قد خُلقتَ كما تشاءُ

٢٤ ـ وفي (ص ١١٧) لنُصيحة بن المسلّم :

ولقد نزلتُ بخير من وطىء الحصى   أُمّاً وخيرهم أباً ونَجَارا
وشريفَهم وكريمهم ورفيعَهم   وابن الذي ولد النبيّ مررا

ونُصب : شريفَهم وكريمهم ورفيعَهم من البيت الثاني ، والصواب الجرّ ، لأن العطف على « خير » في البيت الأول . وفتح النون من « النَجار » في البيت الأول والصواب الكسر .

٢٥ ـ وفي (ص ١١٩) لمَعْن بن فُهَيرة قصيدة جاء فيها في صفة أطلال :

والخيم قد أودى به مَرّ البلى   ورائحٌ وانٍ روايـاه رَعِدْ

ولا أرى معنى واضحاً ل « ورائح وانٍ » ، وربما كان تصحيف « ودالحٌ دانٍ » ، وهو السحاب المتلىء ماء القريب من الأرض . وجاء فيها (ص ١٢٤) :

فإنما أولادُه من بعده   دُرٌّ وياقوتٌ وتبرٌ يَنْتَقِدْ

وأظنّ « ينتقد » تصحيف « يتّقد » . وجاء فيها (ص ١٢٦) :

يـاأيهـا المهـدي لعيسى مـدحـةَ البئرِ بمـا سرّك إنّ الغُنْمَ غَـدْ

برواية « البئرِ » بكسر الراء ، على أنه مضاف اليه ، لذلك جعلت « مدحة » بفتح الهاء وبلا تنوين . وأراه تصحيف « أبشِرْ » . أما « مدحةَ » فالصواب فيه « مدحةً » بتنوين الفتح . وجاء فيها (ص ١٢٦) :

أبقى الإلـه عترة تَنْمي بهـا لم يكُ فيها عن هدى الحق لحدْ

وضبطت « تَنْمي » بفتح فسكون ، فهل المراد أن الممدوح ينمي بعترته ؟ وما قيمة مدح كذلك ؟ ولعلها أن تكون « تُنمى لها » بضم التاء ، اي تنسب اليها . فتكون « بها » تصحيف « لها » ، وجاء فيها (ص ١٢٦)

أمنـعُ من ذي لِبَـد في غيلـه عبلُ الذراعين لـه جِلْدٌ ويَـدْ

برواية « جِلْد ويَدْ » ، وأي إنسان ليس له جلد ويد ؟ وربما كان ذلك تحريف « جِدٌّ وأيْد » أي له عزم وقوّة .

٢٦ ـ وفي (ص ١٢٨) قال الهجري « رجل رَقُوبٌ وامرأة مُقلابٌ اللذان لا ولد لهما » . قلتُ : أما « الرقوب » ، فورد في كتب اللغة أنه يقال للرجل وللمرأة . وأما « مُقلاب » فليس له ذكر في كتب اللغة بالمعنى المذكور ، وأظنه تصحيف « مِقلات » وهي المرأة التي لايعيش لها ولد . وقيل كلّ أنثى لايبقى لها ولد ، ومنه قوله :

بُغـاث الطير أكثرهـا فراخـاً وأم الصقر مِقـلاتٌ نَـزُورُ

وجاء في تمام نص الهجري « حُزن الشيخ الرقوب والعجوز المقلان » هكذا (المقلان) بالنون ، والصواب المقلات بالتاء .

٢٧ ـ وفي (ص ١٢٩) قال الهجري « وقد ورّد الرمّان ثم خضب ثم

أرعث ثم عَقَـد » وفسّر الهجري « أرعث » فقـال « والرَّعث الجنـون » ، وليس في كتب اللغـة الرعث بمعنى الجنون ، ولا صلـة للجنون بطـور من أطوار الرمّان ، وإنما هو تصحيف الناسخ لِـ « العُثنون » .

٢٨ ـ وفي (ص ١٣٩) قال الأستاذ المحقق في « جُـدّة » : « بلـد على ساحل بحر الأحمر » . واللائق بمن يحقق كتاباً قـديمـاً ككتـاب الهجري أن يستعمل الاسم الصحيح القديم لهـذا البحر ، وهو « القُلزُم » ، أمـا تسميتـه البحر الأحمر فجـاءنـا منقـولاً من اللغـة الانكليزيـة Red Sea في عصر من عصورنا المتـأخرة هـذه . وحَسَنٌ أن يقول بعـد « القلزم » : « وهو الـذي يقال له الآن البحر الأحمر » . وقوله « بحر الأحمر » باضـافـة الموصوف الى صفته الصواب فيه : البحر الأحمر .

٢٩ ـ وفي (ص ١٤٠ ـ ١٤٢) قصيـدة لبعضهم جـاء فيهـا (ص ١٤٠) :

وقـولا فتى يشكـو من الحب زفرة   تضمنهـا عنـد الصَّفـا من جَمَـالِـكِ

وضبطت « تَضَمَّنها » بفتح التاء فـالضـاد فـالميم المثقلـة ، اي بـالبنـاء على الفاعل ، والصواب « تُضُمِّنها » بضم التـاء فـالضـاد وكسر الميم المثقلـة ، اي بالبناء على المفعول . وجاء فيها (ص ١٤١) : « وأرسلت الانضاء يسمعْنَ في الثرى » . وقـــال الاستـــاذ المحقـق في « الثرى » : « في (ا) البرى : تحريف » . وكان عليه أن يأخذ برواية (ا) وهي « البرى » ، ولا وجـه لقوله تحريف . فالبرى التراب ، وهو عام ، وله مكانـه في البيت ، والثرى التراب الندي ، وهو خاص ، ولا دلالة عليه في البيت .

٣٠ ـ وفي (ص ١٤٤) قصيدة لابن الدمينـة مكسورة الرويّ ، جـاء فيها :

سلي هل شكى شاكٍ من الناس واحدٌ كشكوَيَّ لا أُعطى ولا أنا تاركُ

وفي البيت إقواء لم يُنبه عليه ، كما لم يُنبّه عليه في زيادات ديوانه (ص ١٦٧) ولو كان اليّ لقلتُ : كشكويّ لايُعطى وليس بتاركِ

٣١ ـ وفي (ص ١٤٨) روي هذا البيت مفرداً :

اذا فَتَن الناسَ البلاءُ وأدخَلوا على الناس مجهولاً من الأمر المنكرِ

بالألف واللام من « المنكرِ » وبكسر الكاف ، وكأنه صفة للأمر ، وإنما هو بفتح الكاف ، وبحذف الألف واللام ، أي « مُنكَرِ » ، لأنه نعت « مجهولاً » ، وكُسر آخره للمجاورة ، كقولهم : هذا جُحرُ ضَبٍّ خرِبٍ ، وكقول امرىء القيس : « كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ » . هذا إن كانت رواية الهجري بالكسر ، وإلاّ كان « مُنكَرا » بالنصب .

٣٢ ـ وفي (ص ١٥٠) لبعضهم :

وكنتَ سيفَ الله لم يُفلَّلِ
يَفْرَعُ أحياناً وحيناً يعتلي
سوالفُ العادين هذا المُنْصُلُ

وقال الأستاذ المحقق « في البيت الثالث إقواء » ، وهو يريد الشطر الثالث ، وليس فيه اقواء ، وإنما هو تحريف أدّى الى الإقواء ، وينبغي أن تكون الرواية « سوالفَ العادين هَذَّ المُنْصُلِ » بالذال المثقلة من « هذّ » ، والهذّ القطع السريع ، والتقدير : تهذّ هذّ المُنْصُلِ . وينبغي نصب « سوالفَ » لأنها في موضع المفعول من يعتلي .

٣٣ ـ وفي (ص ١٦٤) للقرديّ :

قررتُ قرار التيس طيّر عقله ... كِلابٌ وكَلاّبٌ ذكيٌ وقافِرُ

وفسّر الأستاذ المحقق « قافر » عن اللسان (باب قفر) قائلاً : « أقفر الرجلُ صار الى القفر ، وأقفر الرجلُ من أهله جلا ، وأقفر ذهب طعامه وجاع . » قلتُ : كلّ ذلك لا موضع له في تفسير معنى البيت المذكور ، وإنما القافر من قَفَر الأثر أي تتبعه ، ويكثر ذلك في الصيد ، كما في البيت المذكور ، ففرار التيس من الكلاب والكَلاّبِ والقافر إنما هو لخوفه أن يُصاد ، ويُقال أيضاً أقتفر ، وفي الحديث أنه سُئل عمن يرمي الصيد فيقتفر أثره . وقال امرؤ القيس :

وقد اغتدي ومعي القانصان ... وكُلٌّ بمربأةٍ مُقتفِرْ

٣٤ ـ وفي (ص ١٧٥) لبعضهم :

وما رِيٌّ لوماءُ العُذيب وردتُهُ ... ولكنّ أشباه العذيب قليلُ

والبيت مختل الوزن بـ « ريٌّ » وأظنّ أن الصواب « وما الريُّ ... » على جهة الاستفهام الانكاري .

٣٥ ـ وفي (ص ١٧٦) روى الهجري قول بعضهم : « أجأ وهو أكبر الجبلين .. » وقال الأستاذ المحقق « أجأ : هكذا وردت على وزن أفعل ... » . قلتُ : ليس وزن « أجأ » أفعل ، وإنما وزنه فَعَلٌ نظير أَسَف وأَجَل .

٣٦ ـ وفي (ص ١٨١) قال الأستاذ المحقق في « التهامل » : « أعتقد تحريف حيث لايستقيم المعنى » . وهو يريد : أعتقد أنه تحريف . وقوله « حيث » للتعليل ليس بالفصيح .

٣٧ ـ وفي (ص ١٨٤) لصاحب أم عمرو قصيدة جاء فيها :

كما لا يداويني من الشوق والهوى   من الناس الاّ أم عمرو وطبيبُها

و « طبيبها » تخل بالمعنى والوزن ، والصواب « وطِيبُها » ، أما « طبيبُها » فوردت بعد ثلاثة أبيات . وجاء فيها :

فهل تُجزينيّ أمُّ عمرو علاقتي   بها وآشتهاري كل واش يعيبها

و « اشتهاري » إنما هي تصحيف « انتهاري » ، أي زجري .

٣٨ ـ وفي (ص ١٨٨) ورد الاسم « أبو مُهْوس الأسدي » ، وضبطت مُهْوس بضم فسكون مع إغفال ضبط الواو وبالسين المهملة . وفي الحيوان (٢٠٧/١ و ٣٢١/٣) والخزانة (٨٦/٣ و ١٤٢) والإصابة (٢٠١٥) رُوي « أبو المُهَوِّش » بضم ففتح فتثقيل الواو المكسورة فالشين المعجمة . ولعله « أبو المَهْوَش » بفتح فسكون ففتح وبالشين المعجمة . جاء في اللسان (باب ـ هوش) « وأبو المَهْوَش من كُناهم » . وأبو المَهْوش الأسدي هو حط بن رئاب أو ربيعة بن وثاب ، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام[٢] .

٣٩ ـ وفي (ص ١٩١ ـ ١٩٩) قصيدة للمستنير العتكي جاء فيها (ص ١٩٢) :

وإذاً لرُحتَ وشعبُ قومك سالم   والحرب سابِعٌ ذيلُها لم يُكشفِ

و « سابِعٌ » بتنوين العين المهملة الصواب فيها « سابِغُ » بالغين المعجمة المضمومة ، وهي مضاف و « ذيلها » مضاف اليه . وجاء فيها : (ص ١٩٨) :

---

(٢) تُركت الميم في اللسان (ط . صادر) بلا ضبط ، وضبطتها بالفتح دون الضم لعدم « أهوش » في العربية ، ولقول صاحب اللسان في الهَواش : كأنه جمع مَهْوَش من الهَوْش الجمع والخلط . ومن شاء راجع تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون لهذا الاسم في الحيوان .

إن تروهـا مثـل الـذي أخبرتكم حـذو المثـل نعلـهُ لم تخصِفِ

وكان البيت في الأصل ، على ماذكر الأستاذ المحقق « إن تروها كالذي .:. » فحذف الكاف ووضع مكانها « مثل » فلم يصلح شيئاً . وأرى « إنْ » تحريف « إمّا » ، فيكون الصواب في صدر البيت : إمّا تروها كالذي أخبرتكم . وبذلك يستقيم الوزن والمعنى .و « تخصِفِ » الصواب فيها« تُخصَفِ » بفتح الصاد لا كسره . وجاء فيها (ص ١٩٥) :

مـاشئت من بطـل يجـود بنفسـه قعصـاً ومُنعَفر الجبين مُسيِّفِ

وضبطت اليـاء المثقلـة من « مُسَيِّف » بـالكسر ، والصواب الفتح على المفعول لا الفـاعل ، وهو المضروب بـالسيف ، وهو المـوافـق لمعنى البيت ، ومنـه قـول السُلَيـك بن السُلَكَة (الأغـاني ٣٧٨/٢٠) وكان قتـل بعضهم بالسيف :

وعـاشيـةٍ راحت بطـانـاً ذعرتُهـا بسـوط قتيـلٍ وسطهـا يُتَسَيَّفُ

٤٠ ـ وفي (ص ١٩٩) لجميل بثينة :

فقلتُ بـل مرض قـد كاد يُـذهبني فـاستَضْحَكت ثم قـالت بيّنٌ ذاكا

وضبط « استَضْحَك » بفتح التاء والحاء ، أي على الفـاعل ، والصواب ضم التاء وكسر الحاء ، لأنه من الأفعال التي وردت على المفعول ،والغلط فيـه قديم ، وممّن نبّه عليه الزبيـدي في كتـابـه لحن العوام (ص ٢٥٥) قـال : « ويقولون استَضْحَكَ الرجلُ ، والصواب فيه استُضحِك . وفي الحديث أن عكرمـة بن أبي جهـل بـارز يـوم أُحـد رجـلاً من أصحـاب النبي ﷺ فاستُضحِك النبي » .

٤١ ـ وفي (ص ٢٠٦) قال الأستاذ المحقق في عزة بنت جميل صاحبة

كُثيّر « توفت في مصر » ، والصواب « تُوُفيّت » . يُقال تُوُفّي فهو مُتَوَفّى ـ بالألف ـ ، وتُوُفّيتْ فهي متوفّاة ، وتوفّاه اللهُ فاللهُ المتوفّي ، بالياء . ويغلط الناس في ذلك منذ القديم ، ففي بعض كتب الأدب القديم ، أنّ رجلاً سُئل عن ميت مسجّى بقربه ، وحوله ناس كثير ، من المُتَوَفّي ؟ ـ بالياء . فأجاب قائلاً ، وجوابه صحيح : « اللهُ تعالى » . قال : « فاجتمع عليّ الناس ، وضُربتُ حتى متُّ » .

٤٢ ـ وفي (ص ٢٠٨) قال الهجري « وهي وُطيّة الجعفريّة » ، ووُطيّة تصحيف « قُطَيّة » ، لقول الهجري بعد سطرين « تصغير قطاة ، ومن قال قطبة بضم القاف والباء فقد أخطأ » . وقوله « بضم القاف والباء » لايتّجه ، وأظنّ أن الصواب فيه « ... وفتح الباء » .

٤٣ ـ وفي (ص ٢١٠ ـ ٢١١) أبيات جاء فيها (ص ٢١١) :

فلو كنتِ دَهناً بناناً مسكاً ولو كنتِ غسلاً كنتِ من ورق النَّضْرِ

والشطر الأول يعوزه « كنتِ » بعد « دهناً » ليجبر وزنه ويصحّ معناه . ودَهناً ، بفتح الدال الصواب فيه الضم . وجاء فيها :

ولو كنتِ أرضاً كنتِ ميَاء سهلة ولو كنتِ نوماً كنتِ تعسيلة الفجرِ

و « مياء » الصواب فيها « ميثاء » وهي الأرض اللينة السهلة من غير رمل . و « تعسيلة الفجر » لا معنى لها هاهنا ، لأن التعسيل صنع العسل ، وإنما هي تحريف « تعريسة الفجر » ، وهو نزول القوم في السفر من آخر الليل ليستريحوا ثم يُنيخون وينامون نومة خفيفة ، ثم يثورون مع انفجار الصبح . وورد عجز البيت في بيت من أبيات في الأزمنة والأمكنة (٢٧٧/١) وهي ليست من الأبيات التي رواها الهجري ، والبيت :

ولو كنتِ لهواً كنتِ تعليل ساعة ولو كنتِ نوماً كنتِ تعريسة الفجرِ

وروي البيت عل نحو آخر في أبيات رواها نفطوية عن ثعلب في الأزمنة والأمكنة أيضاً ، وهو :

ولو كنتِ ظِلاً كنتِ ظلَّ غمامة ولو كنتِ نوماً كنتِ تعريسة الفجرِ

٤٤ ـ وفي (ص ٢١٦) روى الهجري عن العُبادي أنه قال : « البَهْمُ والسَّخلُ صغار ولد المعزى » . والقول يعوزه حاشية في نحو هذا المعنى « البَهْم بفتح الباء وسكون الهاء . وورد في فقه اللغة للثعالبي (ص ٦٠) مضموم الباء غلطاً . ولثعلب في اللسان (باب ـ بهم) قول يشبه قول العُبادي الذي روى عنه الهجري ، ولكنّ البَهْمَ في فقه اللغة : صغار أولاد الضأن والمعزى . وفي نصّ آخر في اللسان أنّ البهم صغار أولاد الضأن والمَعَز والبَقَر من الوحش وغيرها . »

٤٥ ـ وفي (ص ٢١٧ ـ ٢١٨) جاء في أسنان الإبل مارواه الهجري عن غيره :

« فاذا أثنى ذهب عنه اسم القَعُود ، ثم رباع ، ثم سَدَسٌ ثم فاطر . ويقطر اذا استكمل السنة الثامنة » . قلتُ : يقطر بالقاف أجدها تصحيف يفطر بالفاء . وقول الهجري حقّه حاشية في نحو هذا المعنى : « قوله سَدَس بفتحتين هو أيضاً سَدِيس . قال الثعالبي في فقه اللغة (ص ١٤٧ ـ ١٤٨) (فاذا كان في السادسة وألقى ثنيته فهو ثنيّ ، فاذا كان في السابعة وألقى رباعيته فهو رَباع ، فاذا كان في الثامنة فهو سديس) وفي اللسان ورد السَدَس والسديس ، قال (باب ـ سدس) : (والسّديس والسَّدَس من الإبل والغنم الملقي سديسه) » . وفي كتاب الهجري فوائد في اللغة كثيرة لم يُقابل الأستاذ المحقق بينها وبين ماذكرته كتب اللغة فيها . وما التفتُّ

اليه في هذه الفقرة والتي قبلها قليل من كثير ترك غير مُلتفت اليه . فان قيل : هذا تطويل يؤثر هو تجنبه . فالجواب : يستطيع أن يحيل على صفحة الكتاب أو باب المعجم .

٤٦ ـ وفي (ص ٢٢٢) لغدير بن ناهض :

وإذا بنك المتحلّفون تشبّهوا أنت المكارمُ والفِعال الأصيدُ

وإنما « المتحلّفون » بالحاء المهملة تصحيف « المتخلّفون » بالخاء المعجمة ، وهم المتروكون إلى وراء . والضمير « أنت » تصحيف « أَبَت » والصواب في الفِعال المكسورة الفاء الفَعَال بفتح الفاء ، وقد مضى القول في ذلك (الفقرة ٨) .

٤٧ ـ وفي (ص ٢٢٣) جاء فيما أنشده غدير بن ناهض :

فيُصبح باليه جديداً ونبتُهُ أفيفاً ويني مالُهُ حين يَسْرَحُ
أرى فَزَعاً غُرّاً يبشّرن بالحيا يُنتّج في أوطان مَيّ ويلقحُ

وفي البيت الأول أرى أنّ « أفيفاً » بالفاء تحريف « أثيثاً » بالثاء ، والنبت الأثيث الكثير الملتف . وفي البيت الثاني أرى « فَزَعاً » بالفاء تصحيف « قَزَعاً » بالقاف ، وهو السحاب المتفرّق ، وأنّ « غُرّاً » تصحيف « غَمْراً » بالميم بعد الغين ، وهو الماء الكثير الذي يغمر ويغطي ، أو البحر ، ووصفَ القَزَع وهو جمع بالغمر وهو مفرد معروف في لغة العرب ، كقوله تعالى ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾ (التحريم/٤) وكقول زهير :

وإن يشتجرْ قوم يقل سَرَواتُهم هُمُ بيننا فهم رضىً وهُمُ عَدْلُ

٤٨ ـ وفي (ص ٢٢٥ عرّف الأستاذ المحقق « خيبر » ، وجاء في

تعريفه ، وهو ينقل من « مراصد الاطلاع » (٤٩٤/١) : « وكانت داراً لبني قريظة والنضير ، وكان بها السموأل بن عاديا » . هكذا ، وهو وهم من صاحب المراصد ، لأنّ الثابت أنّ مسكن السموأل كان بتيماء ، وهي كما قال فيها ابن خلّكان « بُلَيدة في بادية تبوك ، اذا خرج من خيبر إليها تكون في منتصف طريق الشام » (الوفيات ٣٨٨/٤) وقال الثعالبي في ثمار القلوب (ص ٤١٢) : « حصن تيماء بُلدة بين الشام والحجاز ، لها حصن يتمثل به في الحصانة ، يُقال إنّ سليمان عليه السلام بناه بالحجارة والكلس فسمّته العرب الأبلق لما يشوبه من البياض والسواد ، وكان ملكه عاديا اليهودي ثم ابنه السموأل » . وقال الأعشى :

كن كالسموأل اذ سار الهُمام له ... في جحفل كسواد الليل جرّارِ
بالأبلق الفرد من تيماء منزله ... حصنٌ حصينٌ وجار غير غدّارِ

٤٩ ـ وفي (ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨) روى الهجري لعمرو بن المسلّم قوله :

أقمتُ زماناً بالمدينة راجناً ... أُباصرُ ما والي أميةَ صانعُ
نهاري نهار الناس حتى اذا دجا ... لي الليل هزّتني اليك المضاجعُ
أعلّل نفسي بالحديث وبالمنى ... ويجمعني والهمّ بالليل جامع
ليرزقنك الله من بين خلقه ... أم أنتِ من الرزق الذي الله مانعُ

وقال الأستاذ المحقق في الأبيات انه لم يجدها « في المصادر الأدبية المختلفة » . قلتُ : إن كان الهجري رواها لعمرو بن المُسَلّم ، فهي مروية ـ عدا البيت الأخير ـ لابن الدمينة كما في ديوانه (٨٨ ـ ٩٠)وكما في الأغاني (٩٩/١٧ ـ ١٠٠) وكما في مراجع أُخر ذكرها محقق ديوانه الأستاذ أحمد راتب النفّاخ . وإن كان الأستاذ المحقق قال بعدم عثوره عليها في المراجع ففيما ذكرت إفادة . والبيت الأول

فيه« راجناً »وهو تصحيف « راجياً » ، وروايته في ديوان ابن الدمينة :

أقمتُ على رَمّان يوماً وليلة لأنظر ماواشي أُميمة صانعُ

وفي الأغاني « زِمّان » بالزاي بدل رَمّان بالراء وأظنها تصحيفاً . ورواية « واشي » في الديوان والأغاني وغيرهما جيدة ، ولكنّ « والي » التي رواها الهجري لاتقل عنها جودة ، والتصحيف بينهما ممكن .

٥٠ ـ وفي (ص ٢٣٤) أبيات لمنقذ بن عطاء مكسورة الرويّ ، جاء فيها :

الى جهم فتى كعب جميعاً وأكرمُها اذا عُدّ الكرامُ

وضُمّت الميم من (أكرمُها) والصواب الكسر . وفي البيت إقواء لم يُنبّه عليه ، ولو كان الشاعر قال : لدى عَدِّ الكرامِ ، لزال الإقواء . وفي البيت الذي يليه إقواء ، وآخره : واشتَدّ الزحامُ ، ولم يُنبّه عليه .

٥١ ـ وفي (٢٣٥ ـ ٢٣٧) قصيدة جاء فيها :

وقامت تستشيف كما استشافت شخوصاً صار عنها أم الغزالِ

ولم يتضح لي وجه الكلام بـ « تستشيف » و « استشافت » ، وعجز البيت مكسور الوزن ، ولعله أن يكون :

وقامت تستشف كما استشافت شخوصاً صارعَتْ أُمّ الغزالِ

وجاء فيها :

فلما اذا جَنّ سوادُ ليلٍ بهيم اللون مشتبه الظلالِ

وصدر البيت مختل الوزن ، وأظن الصواب فيه : فلما أنْ أجنَّ ... وجاء فيها :

تباثثنا الحديثَ وقُلْنَ سقياً ... لليلةِ كُنَّ من بين الليالي

هكذا ، يفصل « كُنّ » عن « ليلة » ، وكأنها فعل ، مع أنها ضمير مضاف اليه ، فالصواب « ليلتكنّ » بالربط .

٥٢ - وفي (ص ٢٣٧) قال الهجري « الحُصاص صوت العَدْو » وقال متماً قوله « واذا كان من الإست فهو النصيص » . ولاشك أن الاست هاهنا الدبر ، أي أن الصوت الخارج منه يُقال له النصيص . ولكنّ الأستاذ المحقق فسّر الاست بما هذا نصه : « جاء في اللسان - است - ٣٠٧/٢ است الدهر : يريد ماقدم من الدهر » فما دخل است الدهر في كلام الهجري ؟ وتكرّر ذلك منه ، ففي (ص ٢٨٢) لعصماء بنت مروان :

بـآست بني واقف والنبيت ... وعوف وبـآست بني الخزرجِ

وقال مفسراً الاست بهذه العبارة : « است الدهر : يريد ماقدم من الدهر » ، ومرجعه أيضاً اللسان .

٥٣ - وفي (ص ٢٣٨) بيتان أولهما مضموم ، أما آخرهما وهو :

ويإذات غِسل ريحُ أرضك طيّبٌ ... كمسك لقى بين الصلاء سحيقُ

فضمّت القاف من « سحيقُ » وحقها الكسر لأنها نعت لمسك ، وهذا إقواء لم ينبه عليه . وفسّر الأستاذ المحقق « الصّلاء » بالشواء ، مع أن المراد به النار المتخذة في الشتاء طلباً للدفء ، وكانوا يلقون عليها الأطياب ، قال أبو دهبل الجمحي ، وقيل بل عبد الرحمن بن حسان (ديوان أبي دهبل ص ٧٠) :

تجعل المسك واليلنجوج والندّ ... صلاء لها على الكانونِ

وقال عدي بن زيد :

ربّ نــــار بت أرقبهـــــا تقضم الهنــــدي والغـــــارا

ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « الشمس صلاء العرب » .

٥٤ ـ وفي (ص ٢٥٠) لتوبة أو المجنون :

كفى حـُـزنــاً أني مُقيم ببلـــدةٍ مجـاورتي ليلى بهـا لا أزورهـا

وضمّت الحاء من « حُزناً » والوجه « حَزَناً »بفتحتين ليستقيم الوزن ، يُقال (حُزْن) و (حَزَن) ،قال تعالى « وقالوا الحمد لله الذي أذهب عنا الحَزَن » (فاطر/٣٤) .

٥٥ ـ وفي (ص ٢٥١) لتوبة أو المجنون :

أمـا وأبي ليلى لقـــد كنتُ مَرّةً أُحبّ غُـدُوّاً نحـو ليلى أزورهـا
ولكنّ ليلى قطّعت كلّ مرّةٍ وكل قوى حُبّاً قـديمـاً نغيرهـا

و « مَرّة » من البيت الأول أجدها « مُدّة » بالدال وبضم الميم . أي أنه ظلّ مدة يخب فرسه أو بعيره لزيارة ليلى . و « مرّة » من البيت الثاني أهملت ميمها بلا شكل وحقها الكسر ومعناها طاقة الحبل . و « حبّا » بالنصب الصواب فيها « حبٍّ » بالجر . والمعنى أن ليلى قطعت كلّ حبل للوصل ، وجميع قوى الحب التي كنا قديماً نشدّ فتلها .

٥٦ ـ وفي (ص ٢٥٤) جاء أن بعضهم قال في امرأته بعد أن طلّقها :

خذي الظهر فابتاعي به مردقوشة لآخر غيرى وأرجي الأدواتِ

وعوضاً من أن يفسر الأستاذ المحقق « مردقوشة » فسّر جزءاً منها ، وهو « قوش » ، قال « قوش : الرجل الضئيل الجسم العجمي الأصل . انظر

اللسان (قوش) » . وهذا كلام لايمت الى البيت بسبب ، ثم إنّ المردقوش مفسّر في « مردقش » من اللسان ، قال « المردقوش : المرزنجوش . غيره : المردقوش : الزعفران . وأنشد ابن السكيت قول ابن مقبل :

يعلون بالمردقوش الوردَ ضاحيةً   على سعابيب ماء الضالة اللجنِ »

وفسّره بأحسن من ذلك الأديب الطبيب داود الأنطاكي في تذكرته (١/ ٢٦٨ ـ مرزنجوش) . قال إن معناه بالفارسية آذان الفار ، وإنه من الرياحين التي تزرع في البيوت وغيرها ، دقيق الورق ، بزهر أبيض الى الحمرة ، يخلف بزراً كالريحان ، عطري ، طيب الرائحة . وذكر له منافع في الربو وتفتيت الحصى وغيرهما . فالشاعر ينصح لمطلقته أن تشتري الرياحين لآخر غيره لينخدع بها .

٥٧ ـ وفي (ص٢٥٤) جاء لبعضهم من قصيدة :

وتقتحم الأنساب من دون خندف   كأنك تعطى دونهم باليد السُّفلا

ورسمت « السفلا » بالألف والصواب بالياء ، وجاء نحو من ذلك في مواضع أُخر من القصيدة . ففي (ص ٢٥٧) : أيها أحلا ، وفي (ص ٢٦٠) : طريقتك المثلا ، وفي (ص ٢٦١) : مجالس لا تُقلا ، والصواب بالياء .

٥٨ ـ وفي (ص ٢٥٥) قصيدة لعبد الله بن أبي صبح المزني ، جاء فيها :

وحيٌّ بني لُقمانَ فالحيُّ حيرةٌ   وتقرأ عليهم من تحيتنا مثلاً

وأظن أن الصواب « وحيَّ » و « فالحيَّ » بالنصب منهما لا الرفع ، لأنها في موضع العطف على البيت قبله :

تبلّغ يعقوب بن يحيي رسالةً وعمراً وشبلاً أودع اللهُ لي شبلا

و « تقرأ » حقه الرفع وبه يكسر الوزن ، ولجبره يجب أن تسهّل الهمزة فيقال « وتقرا » .

٥٩ - وفي (ص ٢٥٨) روي البيت الأول والثاني من قصيدة لعبد الله بن أبي صبح المزني :

الا حييا الذلفا ألا حييا جُملا وقولا تغنّى حاتم بكما جهلا
لكيما تظنا اليوم أنه فارغٌ وأقسم أني قد ملأته بي شغلا

والبيت الثاني غير صالح وزناً ولا معنى ، وأظنّ أن الصواب في رواية صدره « ... أنيَ فارغٌ » ، أما عجزه فيجوز إصلاحه بأن يُقال :

« وأُقسم أني ممتلٍ منها شُغلا » بحذف الهمزة من آخر ممتلىء . وذلك كله يوافق سياق البيت الأول .

٦٠ - وفي (ص ٢٦١) جاء « ومن أمثالهم : لا يعجز القَدُّ عن نَتْنِ خبث الريح » ، وضبط « القَدّ » ، وهو ضرب من الجلود ، بفتح القاف ، والصواب الكسر . وكُرّر الغلط في (ص ٢٦٢) .

٦١ - وفي (ص ٢٦٢) لرملة « أخت مُشَيْع » ترثيه :

ألا أيها الناعي سُحيراً مُشيَّعاً لعمري لقد صبَّحتنا ببَلا
تركنا لواء العز والمجد ثاوياً ببُغمة مبنياً عليه بنا
لعمرك ماكُنّا ملِلْنا مُشيِّعاً ولكن دواعي ميتة وقصا

هكذا وردت أواخر الأبيات « ببلا » و « بنا » و « قصا » بالصاد المهملة . وعندي أنّ الأولى بالهمز مع السكون ، أي : ببلاءْ ، وبناءْ وقضاء ،

بالصاد المعجمة . وضُبط مُشَيْع في كلام الهجري باسكان الياء وعلى صيغة التحقير ، وضُبط في الشعر مرتين بكسر الياء المثقلة ، وأظنّ أن الصواب فيهما « مُشَيَّع » بضم ففتح فياء مثقلة مفتوحة ، وهو من أسماء الرجال كما في كتب اللغة ، ومعناه الشجاع ، لأن قلبه لا يخذله فكأنه يشيّعه ، أو كأنه يُشيَّع بغيره .

٦٢ - وفي (ص ٢٦٤) قال الهجري : « وكان هُلَيل بن دَمْلَج ممن شرى مع سعيد ومسعود ابني أبي زينب المحاربي ... » . وفسّر الأستاذ المحقق « شرى » بقوله « شرى فلان غضباً ، وشرى الرجل واستشرى غضب ولجّ في الأمر » وهو تفسير غامض ، وبعيد من دلالة النص . وإنما المراد من « شرى » دخل في مذهب الشراة ، وهم الخوارج . قيل كأنه من شرى نفسه أي باعها ، وكأنه من قوله تعالى : ﴿ ومن الناس من يشري نفسه ابتغاءمرضاة الله ﴾ (البقرة/٢٠٧) وقيل في تفسير الشراة غير ذلك .

٦٣ - وفي (ص ٢٦٤) قال الهجري « يُقال شقا نابُهُ : اذا طلع » ويليق بقوله حاشية تقول : « ويُقال شقأ نابُهُ بالهمز ، وشقّ نابه بالتثقيل (اللسان - بابا شقأ وشقّ) » . وأظنّ أن شقّ هو الأصل في ذلك .

٦٤ - وفي (ص ٢٧٠) قال الأستاذ المحقق في خُريم بن أوس : « لم تفصح عنه المصادر في حين تذكر أخيه » ، والصواب « أخاه » . وربما كان الأصل في قوله « اسمَ أخيه » فسقط « اسم » إبّان الطبع . وللمطبعة في طبعها الكتاب مناكير سيأتي الكلام عليها .

٦٥ - وفي (ص ٢٧٤) ثلاثة أبيات لبعض بني جعدة أو لبعض بني مرداس أوّلها :

ولا تبكي على بطــل أتــاه   حمـامُ المـوت يهلـك ذميا

والصواب « لم يهلك » . وثانيها :

يخلّف بعـده إمـا أخـاه   وإمّـا ابنـاً لـه يحمي الحريـا

وقال فيه الأستاذ المحقق « البيت غير مستقيم الوزن » ، مع أنه مستقيم ، ثم كُرّر البيت في الصفحة نفسها فقال مصححاً ايّاه : « والذي أعتقده هو : وأمّا ابنه يحمي الحريا » فكسره بعد أن كان مستقياً .

٦٦ ـ وفي (ص ٢٧٧) لعمرو بن المسلّم الرياحي في عجوز تداويه من الغرام :

فقالت تقرّب فـآبتَـدَأتْ فـأتبعتْ   يديها من الجوف الكلوم الدواميا

و « فابتدأتْ » باسكان الآخر مُجحف بوزن البيت ومعناه ، وأظنّ أنّ الصواب « فآقتربتُ » . وجاء في الشعر أن العجوز قالت له بعد الفحص عن علّته :

فقدتُ التي ألعتك في الحب مأأرى   أما خشيت فيا أرتكَ الجواريا

والصواب « فقدتَ » بتوجيه الخطاب اليه ، لأنه دعاء على حبيبته ، و « الجوازيا » بالزاي لا الراء .

٦٧ ـ وفي (ص ٢٨٧) روى الهجري بيتين ، ومهّد لهما بـ « غيره » لوكأنه لم يكن يعرف اسم قائلهما ، وهما :

لعمرُ أبيـك مـانُسب المعلّى   الى كَرَم وفي الـدنيـا كريمُ
ولكنّ البـلاد اذا اقشعرّت   وصـوّح نبتهـا رَعَى الهشيم

وقال الأستاذ المحقق :« البيتان في أمالي القالي ٢٧٧/٢ بنفس الرواية وبلا

نسبة » . وقد وهم في قوله هذا في موضعين ، أحدهما أن البيتين في الأمالي منسوبان الى أبي علي البصير ، والآخر أنهما في ص ٢٨٧ لا ٢٧٧ وأيضاً همامنسوبان اليه في مروج الذهب (١٤٧/٤) ومعجم الشعراء (ص ١٨٥) . وهما في هجاء المعلّى بن أيوب . وضبطُ « رَعَى » بفتح ففتح في البيت الآخر الصواب فيه « رُعِيَ » على المفعول ، بدلالة سياق الشعر .

٦٨ ـ وفي (ص ٢٨٣) لعصماء بنت مروان :

ألا أنِفةٌ يبتغي غِرّةً فيقطعُ من أمل المُرتجَى

وضُمّ آخر « فيقطعُ » ، والصواب « فيقطعَ » بالفتح لأنه منصوب بفاء السببية المسبوقة بالاستفهام . ووضعت فتحة على جيم « المرتجَى » والصواب « المرتجِي » بالكسر ويُغني عنه تنقيط الياء .

٦٩ ـ وفي (ص ٢٨٧) أربعة أبيات أولها :

لازلتَ في كلأ عميم نبتُهُ صخِبِ الذُباب

ورابعها :

لا تتقي غزو الجيوش ولا مغاورة الذباب

ولا وجه لتكرير الذباب فيه ، وواضح أنها تصحيف « الذئاب » . ثم إنّ الميم من « عميم » والشين من « الجيوش » حق كلّ منهما أن يكون في عجز بيته ، لأن البيتين مدوّران .

٧٠ ـ وفي (ص ٢٨٩) قال الهجري في عقارب الشتاء « ثم يقارب القمرُ العقرب ليلة اثنتين وعشرين وهي الجَثوم ، يكون في كانون الثاني » . وقوله « كانون الثاني » صحيح ، وسبقه الى هذا الاستعمال

الجاحظ ، واللغة العليا كانون الاخر ، وممن أخذ باللغة العليا ابن قتيبة في كتابه مواسم العرب ، قال (ص ٤٩) : « لأربع ليال تخلو من كانون الآخر » . ويجوز أن يُقال تشرين الثاني ، واللغة العليا تشرين الآخر . وقد أخذت المعجمات المعتمدة باللغة العليا . هذا في الشهور الرومية . أما في العربية فيقال جُمادى الآخرة وربيع الآخر ، فمن قال جمادى الثانية وربيع الثاني فقد خالف كلام الفصحاء . ونَفس القول في ذلك يطول ، اجتزىء منه بما قلت .

٧١ ـ وفي (ص ٢٩١) للغاضري ثلاثة أبيات أولها :

وهاجرة يقبل الذئب فيها على الغنم الرباع وهُوْ يراها

و « يقبل » بالباء تصحيف « يقيل » بالياء ، أي ينام منتصف النهار . و « على » أجدها تحريف « عن » ، فيكون المعنى أنّ الذئب من شدة حرّ الهاجرة يُؤثر أن ينام عن غنم يراها . وآخرها :

قطعتُ مخوفها بعثمثمات عشاف السرّ تنفخُ في بُراها

و « عشاف» بالشين المعجمة تصحيف « عساف » بالمهملة . و « السرّ » بكسر السين فالراء المثقلة تصحيف « السير » ، و « تنفخ » بالخاء المعجمة تصحيف « تنفُجُ » بالجيم . والمعنى : أنه قطع مخوف الصحاري بإبل طويلة غليظة تركب رأسها في السير لايثنيها شيء ،وتثير ماتطأ من تراب . وممن أشار الى عسف ناقته كثيّر ، قال : « عسوفٌ بأجواز الفلا حميريةٌ ... »

٧٢ ـ وقد كدّ الدكتور حمود نفسه فيما لم يكن واجباً عليه ، ذلك أنه ماوجد في الكتاب أحداً منسوباً الى قبيلة الاّ ذكر سلسلة نسبها ، مع

الاشارة الى مرجع أو مرجعين ، فاحتوى ذلك كثيراً مما دونه في الكتاب ، فكان كمن أوجف فأعجف ، على حين خلّف للقارىء قدراً كبيراً من النصوص الغامضة تنتظر من يفسّرها .

٧٣ ـ والغلط المطبعي في الكتاب يشق تعديده ،ويطول استقصاؤه . وكنت في أثناء قراءتي الكتاب أعلّم على قريب من موضع الغلط بعلامة « ط » ثم وجدت أني غريق بحر من « الطاءات » فالغلط متفش في كل صفحة ، وقد يكون في الصفحة غلطة واحدة ، وقد تزيد وتزيد حتى تبلغ سبعاً . ولما كان الكتاب في نحو ٤٠٠ صفحة ، استدللت أن الغلط قد جاوز ألفاً ، وما رأيت غلطاً مطبعياً بلغ من كتاب مابلغ من هذا الكتاب . ولاشك أنّ طائفة من العثرات التي نبّهت عليها كانت من غلط المطبعة ، وكنتُ أمسكتُ عن الاشارة الى ذلك ، تاركاً إياه لفطنة القارىء وحدسه . يُضاف الى ذلك أن حروف المطبعة مسحوقة ، فتركت أثرها السيء في المطبوع . ومن جرّاء الغلط المطبعي ، وعثرات التحقيق ، وجدت في ثمر الكتاب حموضة ، وفي مورده رنقاً .

٧٤ ـ وقد كان لي في الكتاب نظرات أُخر تشتمل على فقر تزيد على ثلاثين ، وتخص القسم الأخير من الكتاب ، وكان يرجى لها أن تكون مع هذه النظرات عند التبييض ، ولكنها ضاعت ومعها الكتاب ، فغبرت في دار الغربة أشهراً مؤملاً أن أتلافى الأمر بلا جدوى .

ولا أُذكر أن الدكتور حموداً في تحقيقه الكتاب قد جَشِم المشقة ، وبذل الوسع ، وأتى بفوائد حسنة كثيرة لا تخفى عنها الا العيون الداءة ، ويضيق عطني عن ذكرها لما ذكرتُ من ضياع قسم من مسوّدة مقالتي ومعها الكتاب ، وهو انْ كان أصاب في مواضع كثيرة فاصابته محمودة ،

وإن كان أخطأ الصواب في غيرها فذاك مستطاعه على أنه إن شاء يوماً أن يعيد طبع الكتاب بجزأيه ، فالرأي أن يأخذ بالصحيح مما يُتعقب عليه من أمور ، وأن يقابل مايحتاج الى مقابلة مما قاله الهجري بكتب اللغة والأدب ، وأن ينظر في نصوص لحلّ مشكلها وفتح مستغلقها ، وأن يُعنى بتخريج غيرها ، وأن لا يحتجر عن سؤال أهل العلم ممن له بصر في اللغة أو خبرة في التحقيق ، ولعله أن يظفر بمخطوطة أخرى للكتاب . وينبغي أن يدفع بالكتاب الى المطبعة التي يأنس فيها جودة الطبع وسلامته من الغلط . وعندئذ يُسَدّ الخلل ، ويُقام المَيَل ، وتُوَقّى النواقص ، وتُذَيّل القوالص ، ويحلو ثمر الكتاب ، ويصفو مورده . وذلك أنفى للومه ، وأبلغ في عذره .

لندن : صبحي البصام

● نظر الاستاذ أحمد راتب النفاخ في مقالة الاستاذ صبحي البصام ، فعلّق عليها بكلمة تنشر في العدد القادم من المجلة إن شاء الله

[لجنة المجلة] .

الحدائق الغناء في أخبار النساء

أو « تراجم شهيرات النساء »

تأليف : علي بن محمد بن جميل المعافري المالقي (ت ٦٠٥ هـ)

تحقيق : الدكتورة عائدة الطيبي

الأستاذة سكينة الشهابي

من المخطوطات النادرة النفيسة التي تضمها مكتبة تشيستر بتي بدبلن كتاب صغير في أخبار النساء أدرج في خزانة المكتبة برقم ٣٠١٦ ، وتحت عنوان : « تراجم شهيرات النساء » .

يتألف الكتاب من أحد عشر جزءاً حديثياً اختارت منه الدكتورة عائدة الطيبي سبعة أجزاء حققتها وطبعتها تحت عنوان : « الحدائق الغناء في أخبار النساء » .

جامع الكتاب أو مؤلفه « علي بن محمد بن جميل المعافري الأندلسي المالقي[1] . ولد في مالقة في منتصف القرن السادس الهجري ، وقصد الشرق شأنه في ذلك شأن معاصريه من علماء الأندلس الذين جعلوا الشرق كعبتهم يولون وجههم إليه حين يبحثون عن العلم ، ويريدون ارتشافه من منابعه الأولى .

---

(١) انظر حديثاً أوفى عن المالقي في الأعلام ٤ / ٣٣٠ ، ومقدمة الحدائق الغناء .

وقد أهله فضله وعلمه أن يقع الاختيار عليه لتولي إمامة قبة الصخرة والخطابة فيها أيام الملك الناصر صلاح الدين .

جمع المالقي أخبار كتابه ، وسمعها وكتبها سنة ٥٨١ هـ . وفي هذه السنة نفسها نجد اسمه بين سامعي التاريخ الكبير على القاسم بن علي بن عساكر في دار السنة بدمشق[٢] .

استطاع المالقي أن يؤلف من حوله القلوب ، فأجمعت على محبته ، حتى إذا أدركته المنية سنة ٦٠٥ هـ رافقته الألوف إلى مثواه الأخير رافعة الأكف إلى الله ، داعية أن يسكنه فسيح جنانه .

وبقليل من التأمل في تاريخ دمشق ، وفي هذا الكتاب الذي جمعه المالقي في أخبار النساء يبدو لنا بوضوح أن كتاب المالقي ليس إلا مختارات من أخبار نساء ترجمهن الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق كتبها بخطه ، وسمعها على عشرة من شيوخه[٣] . وقسمها إلى أحد عشر جزءاً ، ووضع في كل جزء عدداً من التراجم .

---

(٢) انظر تاريخ دمشق (نسخة كولومبيا رقم ١٥٣ ق ٨٢ ، ١٠٣ ، ١٢٤ ، ١٤٥ ، ١٦٦) . وانظر كذلك الحدائق الغناء ص ٨٩ . فقد جاء في نهاية الجزء الخامس : « آخر الجزء والحمد لله وحده ، وصلواته على محمد وآله وسلامه . وكتبه علي بن محمد بن علي بن جميل المعافري المالقي بدمشق في شهور سنة إحدى وثمانين وخمسمائة بعد أن سمع ما فيه من الأخبار على الشيوخ المذكورين في أول كل خبر فيه ، في التاريخ المذكور » .

(٣) الشيوخ الذين سمع منهم مختاراته : (١) أبو محمد القاسم بن عساكر ، (٢) أحمد بن حمزة بن علي بن الحسن السلمي الموازيني ، (٣) أبو المواهب الحسن بن هبة الله بن محفوظ بن =

ولم يكن ذا منهج واضح في توزيع مترجماته على الأجزاء ، كذلك فإن هؤلاء اللواتي اختارهن لم يكن اختياره لهن بدافع من سبب بيّن إلاّ إذا قدّرنا أنه كان يرغب بالطريف من الأخبار دون سواه . ومثل هذا التقدير تؤيده اختيارات المالقي في الترجمة الواحدة ؛ فهو يحذف من الأخبار مافيه ضبط اسم أو كنية ، أو تحقيق نسب . كذلك يختار من الروايات الكثيرة التي يوردها ابن عساكر في الخبر الواحد أكثر هذه الروايات طولاً ، وأجملها عرضاً ؛ فهو في أخبار سلامة القس لا يذكر ما نقله ابن عساكر عن ابن ماكولا والدارقطني في ضبط اسمها ، ولا ماقرأه في كتاب عتيق من جمع الصولي في الحديث عن ولادتها[٤] . بل يصطفي من ترجمتها الطويلة غرائب الأخبار والأشعار . ومثل هذا نستطيع أن نقوله في ترجمة سكينة بنت الحسين ، وعائشة[٥] بنت طلحة ، وغيرهن من النساء اللواتي اتسعت ترجماتهن ، وتنوعت أخبارهن .

وإذا كنا قد استطعنا بهذا أن نجد ما يشبه التعليل لانتقائه الترجمات من تاريخ دمشق ، ولاختياره للأخبار في الترجمة الواحدة فإننا لانستطيع أن نعلل هذه التقسيمات العامة في الكتاب كله .

= صصري ، (٤) أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي ، (٥) إسماعيل بن جوهر ، (٦) أبو الحسن هبة الله بن علي بن خلدون ، (٧) أبو القاسم غانم بن محمد ، (٨) إسماعيل بن علي بن إبراهيم أبو الفضل الجنزوي ، (٩)عبد الرحمن بن الحسين بن الخضر ، (١٠) عبد الله بن المسلم . وقد راعيت في ترتيب أسمائهم غزارة الرواية .

(٤) انظر الحدائق الغناء ٩٢ ، وتاريخ دمشق ـ تراجم النساء (ت ٥٦) .

(٥) انظر الحدائق الغناء ٥٤ ، ١٤٢ ، وتاريخ دمشق ـ تراجم النساء ٤٣ ، ٦١ .

فقد تقدم أن الكتاب يتألف من أحد عشر جزءاً حديثياً يبدأ كل واحدٍ منها بفهرسٍ للتراجم التي يتضمنها الجزء ، وذكر للسماع . وينتهي بعض هذه الأجزاء باسم الناسخ - وهو المعافري نفسه - وتاريخ النسخ ، ومكانه ، وتأكيد لسماعه على الشيوخ المذكورين في الأخبار[٦] وقد يخص بعض مترجماته بجزء كامل ، فقد استغرقت أخبار عائشة بنت طلحة الجزء الرابع من مختارات المالقي ، وسكينة بنت الحسين استغرقت أخبارها الجزء الثامن[٧] ، ولكنه لم يراع في أسماء اللواتي اختارهن الترتيب الهجائي ولا الموضوع الواحد . قد يوهم عرضه للترجمات في الجزء الواحد أن هناك ما يشبه التسلسل الهجائي ، ولكن مثل هذا الترتيب يخص كل جزءٍ من أجزائه مستقلاً عما قبله وما بعده . فلو نظرنا في الجزء السابع مثلاً[٨] لوجدنا المالقي بدأ هذا الجزء بعزة ، وأنهاه بليلى بنت الجودي مراعياً في أسماء المترجمات الترتيب الذي وردن عليه في تاريخ دمشق . ولكنه بعد أن بدأ هذا الجزء بعزة وأنهاه بليلى قصر الجزء الثامن على سكينة بنت الحسين . وكذلك بعد أن خص الجزء الرابع لعائشة بنت طلحة أتبعه في الجزء الخامس بترجمة « هوى » . وهكذا .

وعمل المعافري هذا لا نستطيع تفسيره إلا بشيء واحد وهو أنه كان يريد أن يسمي انتقاءه من تاريخ دمشق تأليفاً ، وأن يبعد الشبه بين الكتابين ، فقد حافظ على الترتيب الهجائي لأسماء مترجماته ضمن الجزء

(٦) انظر الحدائق الغناء ٨٩ .

(٧) انظر الحدائق الغناء ٥٤ ، ١٤٢ .

(٨) انظر الحدائق الغناء ١٣٠ ، ١٤١ .

الواحد من أجزائه المختارة والمسموعة على شيوخه ، ولكنه عرض هذه الأجزاء ليس على نسق واضح يمكن أن يفهم منه مغزى معين سواء كان ذلك في الشكل أو المضمون ، ولذلك فقد بعدت الصلة ـ إلا على المتمرس في أخبار التاريخ ـ بين الأصل والفرع ، بين التاريخ وبين الأخبار التي سمعها المؤلف من التاريخ ، فأراد أن يجمعها ويختصرها بأسلوب معين ليؤلف منها كتاباً صغيراً يضم أخباراً لعددٍ ممن ترجمهن الحافظ في التاريخ . ولكن المقارنة بين تاريخ دمشق وهذه الأخبار سرعان ما تكشف الصلة الوثيقة بين الكتابين ، فيحسُّ أنه إنما يقرأ في تاريخ دمشق ، والجديد في الأمر أن اسم الحافظ واسم ابنه القاسم أضيفا إلى حلقات الأسانيد حيث رويت عنهما الأخبار . وربما اختفى اسم الحافظ وبقي القاسم وغيره من شيوخ المالقي رواةً للأخبار عن شيوخ أبي القاسم أنفسهم ، الذين روى عنهم هذه الأخبار في التاريخ .

كان ابن عساكر في تراجمه مؤرخاً يجمع كل ما سمعه وقرأه وكُتب به إليه من أخبارٍ تتعلق بالمترجمة ؛ كان يهتم باسم المترجمة وضبطه ، وضبط نسبها ، يحقق في ذلك تحقيقاً كبيراً ، ويهتم بروايتها ـ إن كانت لها رواية ـ وينقل ما قيل في مولدها ووفاتها ، ويلملم كل ما استطاع الوصول إليه من أخبارها . أما المالقي فكان يهمه لون واحد من الأخبار ، وهو أكثرها شيوعاً وطولاً وطرافةً ، ويقصد أنْ يكون من ذلك النوع الذي يمتع القارئ ويسليه ، فحين يأتي ابن عساكر بالخبر من طرق متعددة يأخذ المالقي هذا الخبر من طريق واحدٍ فقط ، ويجتهد أن يكون أطول الأخبار ، وأشملها ، وأغزرها بالفوائد الأدبية على القارئ ؛ وهو في عمله هذا يلتقي بابن منظور المصري مختصر تاريخ دمشق ؛ كل

من الرجلين يتجنب التكرار إلا حين يكون في هذا التكرار جديد ذو غناء، ولكن المالقي كان حريصاً أشد الحرص على الأسانيد كما وردت في التاريخ بدءاً من شيخ الحافظ ابن عساكر، أما ابن منظور فإنه حذف الأسانيد في مختصره كذلك فإن ابن منظور حافظ على الصلة بين التاريخ وبين مختصره ولم ينسب العمل لنفسه. أما المالقي الذي روى الأخبار عن شيوخه ووصل هذه الرواية بشيوخ الحافظ ابن عساكر في قسم كبير منها فقد أبهم الصلة بينها وبين موردها الكبير، أراد أن يختار ساقية من بحر متلاطم ليطلق عليها اسمه. ولكن ماء ذلك البحر كان ذا طعم خاص لا يخفى على المتذوق.

والحقيقة أن كتاب المالقي هذا ذو قيمة كبيرة. ولا يكتسب قيمته من أنه كتاب صنعه مؤلفه في القرن السادس الهجري بغرضٍ واحدٍ، ولكن أهميته تأتي من أمرين: أولهما أنه يطلعنا على ذلك النوع من الكتب التي عَمِلَت في تاريخ دمشق تنظيماً، واختصاراً، واختياراً، وثانيهما أنه يعتبر قطعةً نفيسة من التاريخ كتبها أحد العلماء الذين سمعوا تاريخ دمشق على القاسم سنة ٥٨١ هـ.

وحين نتذكر أن القسم الذي وصلنا من تاريخ دمشق وفيه تراجم النساء وصلنا بخط متأخر جداً - كتبت نسخة أحمد الثالث في القرن العاشر، وكتبت نسخة سليمان باشا في القرن الثاني عشر - نعلم أن تراجم شهيرات النساء أجود قطعة وصلتنا من أخبار النساء في تاريخ دمشق.

وكم كنا نتمنى أن تنشر هذه المخطوطة كاملة، ولكن المحققة السيدة عائدة الطيبي اكتفت بسبعة أجزاء وجدت فيها أخباراً لشهيرات النساء في

عصر صدر الإسلام وأهملت الأجزاء الباقية لأنها لم تجد فيها أخباراً لنساء عشن في هذه الفترة .

وقد بذلت المحققة جهوداً مشكورة في تحقيق هذه الأجزاء السبعة ، ووضعت بين يدي عملها مقدمة وافية فيها حديث جيد عن المؤلف ومراحل حياته ، ومكانته العلمية ، وكان وصفها للأصل المخطوط في غاية الدقة .

وعلى الرغم من اتقان المحققة ، وعنايتها الكبيرة بضبط الأصل وصحة إعجامها له وحسن فهمها للنصوص ، وصحة تفسيرها للمعاني فإن القارئ يعثر على ما لابد منه من الأخطاء لأن الكمال لله وحده ، وهو سبحانه المنزه عن الخطأ .

وقد قسمت ما وجدته من أخطاء إلى نوعين :

١ ـ أوهام في الاجتهاد . وهذا شيء طبيعي فالمجتهد قد يخطئ وقد يصيب .

٢ ـ أوهام في القراءة أدت إلى بعض التصحيف والتحريف في الألفاظ .

أ ـ اختارت المحققة كما أسلفت سبعة أجزاء من الأصل المخطوط وترتيبها بين الأجزاء (٣ ـ ٩) . وأهملت الأجزاء (١ ، ٢ ، ١٠ ، ١١) لاعتقادها أن هذه الأجزاء الأربعة خارجة عن موضوع المخطوط الرئيسي ؛ « فالجزء الأول يتكلم عن حواريي السيد المسيح ، والثاني عن حواء ، والعاشر يروي قصة بلقيس وسليمان ، والحادي عشر يدور حول أيوب وزوجته[٩] » .

(٩) انظر مقدمة الحدائق الغناء ص ١١ ـ ١٢ .

والحقيقة أن ما سمته الدكتورة عائدة موضوعاً رئيسياً ليس أكثر من نسبة معينة للتراجم زادت في النساء اللواتي عشن في القرون الإسلامية الخمسة الأولى . ونقصت في أخبار اللواتي وردن دمشق قبل الإسلام ، أو كن من ساكنيها وأهلها .

ب ـ رأت المحققة أن أبا محمد القاسم بن عساكر « كان مصدر معظم الأخبار التي جمعها المعافري في كتابه الذي نحن بصدده[١٠] » ، وهذا صحيح من حيث المبدأ . فقد روى عنه ٧٦ خبراً من أصل ١٣٨ خبراً يتألف منها الكتاب . والحقيقة أن الحافظ أبا القاسم بن عساكر هو مصدر الأخبار كلها وقد روى المؤلف قسماً لا يستهان به منها عن شيخه القاسم بن عساكر .

جـ ـ لم تقف المحققة وقفة متأنية أمام العبارات التي وردت بلفظ الحافظ وأهمها ما يعيدنا فيه إلى أخبار ذكرها في بعض تراجم نسائه ، ففي أخبار عائشة بنت طلحة[١١] ، جاء في قصة مصعب وأم منظور : « وقد ذكرت ذلك في ترجمة بثينة » . ومن الواضح أن مختارات المالقي من تاريخ دمشق ليس فيها ترجمة لبثينة ، والعبارة المتقدمة نقلت بلفظها من تاريخ دمشق[١٢] . وهذا يوثق الصلة بين مختارات المالقي والتاريخ الكبير ، ويحتم على المحققة أن تنبه إلى هذه الصلة .

---

(١٠) انظر مقدمة الحدائق الغناء ص٩ .

(١١) انظر ص ٩٥ من الحدائق الغناء .

(١٢)انظر تراجم النساء ت ٦١ .

د ـ ما رواه الحافظ ابن عساكر بلفظه في أخبار النساء من غير طريق إلى كتاب بعينه يرويه المالقي عن شيوخه عن ابن عساكر .

قال ابن عساكر في وفاة عريب المأمونية : « بلغني أن مولد عريب سنة إحدى وثمانين ومائة ، وتوفيت سنة سبع وسبعين ومائتين ، ولها ست وتسعون سنة وماتت بسرّ من رأى » . وصدر المالقي هذا الخبر بالطريق التالي : « أخبرنا الحافظ أبو محمد القاسم قراءةً ، والقاضي أبو المواهب لفظاً بدمشق ، قالا : أخبرنا الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن ؛ قال[١٣] » :

وهذا يدلنا بوضوح على أن المالقي يروي ما يرويه من التاريخ الكبير ، ولم تشر إلى ذلك المحققة .

هـ ـ تقول المحققة ما معناه أن الحجاج بعث بليلى إلى من يقطع لسانها وقد استطاعت أن تخلص نفسها بذكائها[١٤] .

ولا أظن أن الحجاج أراد فعلاً أن يقطع لسان ليلى ، وليس المراد من قطع اللسان بهذا القول ظاهر معناه ، والذي أراده وهو من أساليب العرب المعروفة أن يقطع لسانها بالبر والصلة . ولكن الرجل الذي أرسلت إليه ليلى لم يكن يتقن الأساليب العربية ففهم من الأمر ظاهر معناه ، يؤكد ذلك غضب الحجاج وثورته عندما أخبرته ليلى بما كان عزم عليه الرجل ، نقم عليه جهله ، ولم يغضب عليه لأنه لم ينفذ لأمره .

---

(١٣) انظر الحدائق الغناء ص ١٠٩ .

(١٤) انظر الحدائق الغناء ص ١٩ .

و ـ ونظراً لبعد مابين المحققة وتاريخ دمشق من جهة ، والموارد التي استمد منها هذا التاريخ من جهة ثانية فإن نصاً رواه ابن عساكر من كتاب الجليس والأنيس ، وكان لفظ المعافى واضحاً فيه نسبته للمالقي واتخذت منه دليلاً على أن المعافري جمع هذه الأخبار « ليمتع بقراءتها من ناحية ، وليستغلها من ناحية أخرى ، إما عن طريق روايتها على تلاميذه ، وإما باستعمالها في كتاب آخر[١٥] » . تقول : « يطول الحديث في شرح كلمات لليلى الأخيلية ويتشعب ، فيضع المؤلف حداً لهذا الاستطراد ويعلق على ذلك بكلمات من عنده هي ، على ما يبدو ، الوحيدة في المخطوطة التي لم يروها عن غيره » . والحقيقة أن المخطوطة كلها ليس فيها كلمة لم يروها المعافري عن غيره . وهذا الاستطراد ليس من كلامه ولكنه من كلام المعافى بن زكريا القاضي الذي يروي من طريقه ابن عساكر الخبر بطوله ، إنه من تعليقات المعافى في مجلس من مجالسه التي كانت حافلة بالطرائف والأخبار والأشعار واللغة والغريب . كان المعافى موسوعة كبيرة لا يبدأ الحديث في موضوع من الموضوعات إلا يسترسل فيه لا يوقفه عن هذا الاسترسال إلا الحد الذي وضعه للمجلس الواحد من مجالسه ، فهو حين يتذكر هذا الحد يتوقف عن الاستطراد وينتقل إلى شيء آخر جديد يمكن أن يكون أكثر نفعاً ومتعة للقارئ .

ز ـ تعترض المحققة على إدراج هذا الكتاب في كتب التراجم ولا أجد لديها الحجة القوية من أجل هذا الاعتراض ؛ فهي ترى أن محتوياته « واردة على شكل وحدات منفردة من الأخبار والحكايات المتفاوتة

---

(١٥) انظر الحدائق الغناء ص ١١ والجليس والأنيس ق ٢٥ .

الطول ، يدونها المؤلف حرفياً كما سمعها من شيوخه ، ويستهل كلاً منها بإسناده . . » ، والاعتراض على قولها قوي ، وهو أنه لم يكن يدخل في الترجمة الواحدة ماليس فيها ؛ كان يختار من أخبار المرأة التي يترجمها ابن عساكر في التاريخ ، وهو وإن لم يكن له طابع واضح في الاختيار ، ولا منهج في حذف ما يحذف ، وتثبيت ما يثبت فإنه لم يكن يخلط ما كان يختاره في ترجمة امرأة من النساء مالا يخصها ، أو ما ورد في ترجمة سواها ، وماذا تقول المحققة عن فهرس الموضوعات الذي كان يضعه المؤلف بين يدي كل جزء وهو سرد لأسماء النسوة اللواتي تذكر أخبارهن فيه ؟

٢ - وفيما يلي ثبت بما تهيأ لي الصواب فيه من الألفاظ والأسماء :

ص ٣٤ س ١ . قالت : « دَلَجة » ، والصواب : « دُلجة » بضم الدال كما في الاشتقاق والقاموس .

ص ٣٥ س ٣ . قالت : « تخرُق الأرياح » ، والصواب : « تخرِق » بكسر الراء .

ص ٣٦ س ٦ . قالت : « . . ابن منسم » ، والصواب : « ابن مِقسَم » . روى أبو بكر ابن مِقْسَم كتاب : « المجالس » عن أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب .

ص ٣٧ س ١٧ . قالت : « الشاسي » ، والصواب : « الشاشي » نسبة إلى « شاش » مدينة وراء نهر سَيْحونَ نسب إلى هذه المدينة الهيثم بن كليب صاحب المسند كما في الأنساب . واللباب ومعجم البلدان .

ص ٤٦ ، ٨٨ ، ١٤٦ وما بعد : « الكنـاني » ، والصواب : « الكتاني » . وموضع أبي محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني معروف

في هذه الأسانيد ، وأخباره معروفة في كتب التراجم والأنساب .

ص ٤٧ س ٤ . قالت : « فُلق » ، والصواب : « فِلق » بكسر الفاء . فِلق الخبز كسره .

ص ٤٨ س ١٣ . قالت : « حر » ، والصواب : « جِسْر » يراجع في ذلك الإكمال ٢ / ١٠٠ .

ص ٤٩ س ١ . قالت : « هشام بن عماد » ، والصواب : « هشام بن عمار » مشهور .

ص ٤٩ س ١٤ . قالت : « أبو الحسين علي بن المسلم » ، والصواب : « أبو الحسن » . يراجع للتأكد مشيخة ابن عساكر ق ١٥٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ١٥٢ ، ومرآة الزمان ٨ / ٥١ .

ص ٥١ س ١ . قالت : « أبو الحسن بن النقور » ، والصواب : « أبو الحسين » . مترجم في هامش التحقيق من تاريخ دمشق (عاصم - عايذ) ص ٧٤ .

ص ٧٢ س ٨ . قالت : « صُصْرى » ، ضبطت اللفظة بضم الصاد أكثر من مرة . والمعروف أنه بفتح الصاد الأولى وسكون الثانية . يقارن ما ورد في الحدائق بالمطبوع (عاصم - عايذ) ٨٩ .

ص ٨٠ س ٥ . قالت :

إنني أضرب الخلائق بالعود وأحكاهم لبَمٍ وزير

ضَبَطَتْ الهمزة بالكسر . والصواب فتحها لمناسبة البيت قبله .

ص ٨١ س ٤ . قالت : « محمد بن سعيد » ، والصواب : « محمد بن سعد » ، فهو صاحب الطبقات الكبرى ، أحد من روى عنهم الحارث بن محمد ، ابن أبي أسامة . .

ص ٨٤ س ٩ . قالت : « اختلى الناس » ، والصواب : « اختلف الناس » كما في تاريخ دمشق .

ص ٨٤ س ١٣ . قالت : « احتسبت » ، والصواب : « أحسست » .

ص ٨٥ س ١٥ . قالت : « نزاعةٌ » ، والصواب في هذه اللفظة النصب كما وردت في القرآن الكريم . وذكرت في هامش هذه الصفحة أن سعداً هو سعد بن خارجة أخو زيد بن خارجة لأمه . والصواب أنه « سعد بن خارجة أخو زيد بن خارجة لأبيه وأمه . انظر الإصابة ٢ / ٢٤ (٣١٤٣) .

ص ٨٦ س ١٩ . قالت : « العسلي » . والصواب أنه : « العنبسي » .

ص ٨٨ س ٢ . قالت : « حماد بن سلمة بن عطاء بن السائب » ، والصواب : « حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب » .

ص ٨٩ س ٢ . قالت : « امرأة ساقة » ، والصواب : « امرأة شابة » .

ص ٩٢ س ٩ . قالت : « أبو علي صفوان » ، والصواب : « أبو علي بن صفوان » .

ص ٩٣ س ١٠ . قالت : « عن عمه والحارث بن عيسى بن عبد الأعلى » . والصواب : « عن عمه الحارث بن محمد ، عن عيسى بن عبد الأعلى » .

ص ٩٤ س ١٤ . قالت : « ذرياق » ، والصواب : « ترياق » .

ص ٩٤ س ١٧ . قالت : « عن أبي الفرح » ، والصواب : « عن أبي الفرج » بالجيم .

ص ٩٦ س ٤ . قالت : « المنحي » ، والصواب : « المنبجي » .

ص ١٠١ س ٤ . قالت : « يطرق عريباً » ، والصواب منع « عريب » من التنوين للعلمية والتأنيث .

ص ١٠٤ س ٢ . قالت : «ياخير من مُسي » ، والصواب : « يا خير من مشى » .

ص ١٠٤ س ١٢ . قالت : « ملأته في سعادات » ، والصواب : « مليته » .

ص ١٠٩ س ٧ . قالت : « أصبحونا » ، والصواب وصل الهمزة لا قطعها .

ص ١٠٩ س ٨ . قالت : « العدوية » ، والصواب : « العذرية » ، كما في تاريخ دمشق .

ص ١٢٠ س ١ . قالت : « عزة بنت حميد » ، والصواب : « حميل » ، كما في تاريخ دمشق .

ص ١٢٤ س ٢ . قالت : « فلما مضت يأساً » ، والصواب : « قضت يأساً » .

ص ١٢٤ س ٥ . قالت : « فضربت رجله » ، والصواب : « رحله » ، كما في تاريخ دمشق .

ص ١٢٥ س ٣ . قالت : « فتجانت » ، والصواب : « فتحايت » ، كما في تاريخ دمشق .

ص ١٢٨ س ٩ . قالت : « مربد » ، والصواب : « مُرَيْد » . يراجع فيه الإكال ٧ / ٢٣٤ .

ص ١٣١ س ١٨ . قالت : « لا نزوجه » ، والصواب : « لا تزوجه » .

ص ١٣١ س ٢٠ . قالت : « المِطرف » ، والصواب : « المُطرف » ، بضم الميم . جاء في القاموس مُطرف : كمكرم لقب عبد الله بن عمرو بن عثمان لحسنه .

ص ١٣٦ س ٨ . قالت : « حدثنا أبو محمد العلوي ، وهو يحي بن محمد بن أحمد بن زبارة حدثنا أبو محمد العلوي . . » ، وحدثنا الثانية مقحمة لأن أبا محمد هذا هو المتقدم ، وهو صاحب كتاب النسب .

ص ١٣٧ س ١ . قالت : « وقد ذكر أنها » ، والصواب : « وقد ذكرنا أنها » ، كما في تاريخ دمشق .

ص ١٣٧ س ٨ . قالت : « خِلّة » ، والصواب : « خُلّة » ـ بالضم ـ لأن معناه الصديق في النص ، والخُلة ـ بالضم ـ الصديق للذكر والأنثى ، أما الخِلة فهي المصادقة .

ص ١٣٩ س ١ . قالت : « سقطت أسنانها سن سن » ، والصواب : « سناًسناً » .

ص ١٤٢ س ١٩ . قالت : « أبو بكر بن ربذة » ، والصواب : « أبو بكر بن رِيذَة » .

ص ١٤٣ س ٢ . قالت : « حدثني » ، والصواب : « حدثتني » .

ص ١٤٥ س ١٦ . قالت : « أبو منصور بن رزيق » ، والصواب : « أبو منصور بن زريق » .

ص ١٤٨ س ١٣ . قالت : « ونقذت أسباب » ، والصواب : « وبعدك أسباب » .

ص ١٤٩ س ٤ . قالت : « ولا الموت فيها » ، والصواب : « ولا الموت فيا » .

ص ١٤٩ س ١١ . قالت : « ويلتقي . . » ، والصواب : « وتلتقي » .

ص ١٥٠ س ٢ . قالت : « الهمْذاني » ، والصواب : « الهَمْداني » .

ص١٥٠ س ٢ . قالت : « أحمد بن سعيد » ، والصواب : « أحمد بن شعيب » كما في تاريخ دمشق ، وتاريخ بغداد ٤ / ١٩٣ .

ص ١٥٠ س ٧ . قالت : « الخطفى » ، والصواب الخطفي بلفظ النسب وكذلك في ص ١٥٢ .

ص ١٥٠ س ١٥ . قالت : « تبُصّ » بضم الباء . والصواب : « تبِصّ » بكسر الباء .

ص ١٦٢ س ٨ . قالت : « تبدل عزمهم » ، والصواب : « عزهم » .

ص ١٦٢ س ١٢ . قالت : « أحمد بن عبيد بن أبي الحسن المدائني » ، والصواب : « أحمد بن عبيد عن أبي الحسن المدائني » .

ص ١٦٣ س ١٣ . قالت : « مولى العنبسة » ، والصواب : « مولى لعنبسة » .

ص ١٦٣ س ١٠ . قالت : « والله لا يعطي العداة » ، والصواب : « ولله لا تعط » .

ص ١٦٣ س ١٤ . قالت : « زف كتيبة » ، والصواب : « رز كتيبة » ، وهو صوت تسمعه من بعيد .

ص ١٦٤ س ٥ . قـالت : « بـالقـور » ، والصـواب : « القَـوْزُ » وتكرر الخطأ في ص ١٧٠ .

ص ١٦٤ س ٣ . قـالت : « بلى قـد تصبر العين » ، وهو تحريف واضح لا يستقيم به البيت وزناً ولا معنى ، وصوابه : « بلىَ قد يضير العين » .

ص ١٦٦ س ١٦ . قالت : « وإصابتنا » ، والصواب : « وأصابتنا » .

ص ١٦٧ س ٣ . قالت : « التي تأتي » ، والصواب : « الذي يأتي » .

ص ١٧٢ س ١١ . قالت : « محمد بن أحمد بن أبي البلح » ، والصواب : « محمـد بن أحمـد بن أبي الثلـج » وهـو شيـخ المعافى بن زكريا القاضي أكثر عنـه في كتـابه الجليس والأنيس .

ص ١٧٤ س ١٨ . قـالت : « شيبخت » ، والصـواب : « سيبخت » . انظر تـاريـخ دمشق « عبـد الله بن جـابر ـ عبـد الله بن زيد » ص ٣١ هـ ٣ .

ص ١٧٥ س ١ . قـالت : « أعـلاه : نمرِقـة » ، وصـوابـه : « أعلى نُمرُقة » . ويبدو أن الذي قـاد إلى هـذا التصحيف في اللفظـة الأولى رسم آخرهـا بـالألف الطويلـة . ومثل هـذا الرسم كثير في الإمـلاء القـديم . والنمرقـة ذكـرتهـا المعاجم بالضم ، وقالت إنها مثلثة .

هذا ما جرى به قلمي وأنا أقرأ كتاب : « الحـدائق الغنـاء في أخبـار النساء » أضعه بين أيدي القراء فأرجو أن تقبله مني السيدة المحققـة وتقبل مني كلمـة تقـدير وإعجـاب بهـذا العمل القيم الـذي خـدمت بـه المكتبـة

العربية . ولعل هذه المقدمة الشائقة التي صدرت بها الكتاب تكون بداية طريق جديدة لدراسة المجتمع العربي بشكل عام ، وأهمية المرأة في هذا المجتمع بشكل خاص . لقد استطاعت الدكتورة عائدة أن ترسم لنا بدقة دور المرأة في عصر صدر الإسلام . وتلقي الضوء على جوانب من المجتمع كانت وما زالت تشغل بال القارئ العربي يريد أن يعرف ما مدى الحرية التي تتمتع بها المرأة ؟

أرتنا الدكتورة عائدة أن المرأة العربية كانت تتمتع بحرية كبيرة ، وكانت تشكل فعلاً نصف المجتمع ، وكانت تلك الرؤية مبنية على أسس ثابتة سليمة مستمدة من تلك الأخبار التي انتقاها المالقي من تاريخ دمشق ، وجمعها في هذا الكتاب الطريف « تراجم شهيرات النساء » .

سكينة الشهابي

آراء وأنباء

أسبوع العلم الثاني والعشرون

نظّم المجلس الأعلى للعلوم بدمشق أسبوع العلم الثاني والعشرين في الفترة الواقعة بين ٢٠ ـ ٢٦ محرم ١٤٠٣ هـ / ٦ ـ ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٢ م .

وقد ألقي ما يزيد على مائة وخمسين بحثاً ودراسة ومحاضرة في العلوم الأساسية ، والعلوم الزراعية والبيولوجية ، والعلوم الطبية والصيدلية وطب الأسنان ، والعلوم الهندسية ، شارك فيها أكثر من خمسين ومائة عالمٍ من جنسيات مختلفة .

وأقيمت ندوتان :

الأولى : ندوة الإنسان والبيئة شارك فيها السادة : الدكتور المهندس الزراعي يحي بكور والدكتور عادل حموي الأستاذ بكلية العلوم (جامعة دمشق) والدكتور أحمد ديب دشاش الأستاذ بكلية الطب والمهندس سعد الله الشواف .

والثانية : ندوة النسبية . شارك في مناقشاتها السادة : الدكتور عبد الكريم اليافي ، والأستاذ المهندس وجيه السمان ـ عضوا مجمع اللغة العربية بدمشق ـ والدكتور هانس ستيفاني أستاذ الفيزياء في جامعة يينا في ألمانيا

الديمقراطية ، والدكتور أدهم السمان أستاذ في كلية العلوم بجامعة دمشق ، والمهندس فايز فوق العادة أمين سر الجمعية الكونية السورية ، والأستاذ فريجيس كاروليهازي أستاذ الفيزياء في جامعة بودابست في هنغاريا ، والأستاذ محمود الصغيري من مركز الدراسات والبحوث اليمني...

كما واكب الاسبوع معرضان :

أحدهما : معرض الكتاب العلمي الذي أقيم في قاعة مكتبة جامعة دمشق ، وضم مجموعة كبيرة من الكتب تمثل منشورات المؤسسات التعليمية ، والعلمية ، والثقافية في القطر العربي السوري ، والمكتبات ودور النشر ، إضافة إلى مساهمة بعض المراكز الثقافية غير العربية ، والمنظمات الدولية .

والثاني : معرض الأجهزة العلمية والمستحضرات الطبية . وقد عرضت فيه الشركات العالمية ، والمكاتب العلمية التي اشتركت فيه كل ما استجد في عالم التكنولوجيا من أجهزة ومستحضرات .

ندوة حول حياة المستعرب كراتشقوفسكي وأعماله

دعا المركز الثقافي السوفييتي بدمشق مساء الأربعاء ١٦/٣/١٩٨٣ إلى ندوة خصصت للحديث عن المستعرب السوفييتي الكبير أغناطيوس كراتشقوفسكي بمناسبة الذكرى المئوية لميلاده ، وقد شارك في الندوة السادة : الدكتور عبد الكريم اليافي عضو مجمع اللغة العربية ، والدكتور كوتشا جعفر يدزة رئيس المركز الثقافي السوفييتي بدمشق ، والأستاذ الأديب سعيد حورانية .

تحدث الدكتور كوتشا جعفر يدزة في بداية الندوة عن حياة المستعرب كراتشقوفسكي وأعماله ، فذكر بأنه روسي المنشأ . ولد في ١٦/٣/١٨٨٣ في أسرة علم ، يعمل ربها في مجال التربية ، مما هيأ له سبل الوصول إلى أعلى مراحل الدراسة ، فحصل على الإجازة الجامعية عام ١٩٠٥ م من كلية الدراسات الشرقية ، وعين أستاذاً في قسم اللغة العربية في الكلية نفسها . وفي عام ١٩٠٨ أوفد إلى المشرق العربي لدراسة اللغة العربية عن قرب . وللتعرف على رجالات العلم والأدب ، فأقام في جامعة القديس يوسف ببيروت ، وزار مصر مرتين ، وزار دمشق وحلب وحمص وحماة والقدس والناصرة ، وتعرف على المخطوطات فيها وعمل بها ... وعاد إلى وطنه عام ١٩١٠ ليعاود سيرته الأولى ويتابع عمله التربوي ، وفي عام ١٩٢١ انتخب عضواً عاملاً في أكاديمية العلوم ، وفي عام ١٩٢٣ انتخب عضواً مراسلاً في المجمع العلمي العربي بدمشق ، واشترك في

نشاطاتـه ، كما انتخب عضو شرف في المجمع العلمي العراقي . ثم أصبح رئيساً لقسم اللغة العربية للأكاديمية في لينينغراد عام ١٩٣٠ . واستمر في عطائه العلمي إلى أن توفي في ١٩٥١/١/٢٤ ، ودفن في لينينغراد .

أما أعماله فقد أربت على الخمسين والأربعمائة . وكان تاريخ الأدب العربي من أكبر اهتماماته .. فدرس حياة الوأواء الدمشقي وشعره .. وأعمال المعري ، وشعر أئمة الابداع في الأدب العربي كعمر بن أبي ربيعة ، والخنساء ، وابن المعتز ، والبحتري ، وذي الرمة ، والشنفرى .. وترجم بعض أعمالهم إلى اللغة الروسية كنشيد الصحراء للشنفرى و « رسالة الملائكة » للمعري ... ووضع العديد من الكتب حول تاريخ الأدب العربي ككتاب « الملاحظات العامة حول تطور الشعر العربي » ألفه عام ١٩٢٤ ، وكتاب « الشاعرية العربية في القرن التاسع » عام ١٩٣٠ . وجذبته الحركة الأدبية التي ظهرت في الأندلس فأفرد لها دراسة في كتاب ألفه عام ١٩٤٠ .

وكانت المخطوطات شغله الشاغل .. بحث عنها في كل مكان ، وكشف عن بعضها ككتاب « المنازل والديار » لأسامة بن منقذ ، ومخطوطات ابن مماتي ..

كما أولى اهتمامه أيضاً الجغرافية العربية .. فدرس نشأتها ، وساير مراحل نموها .. ولم تفته دراسة الأدب العربي الحديث ، خاصة أنه عاش مرحلة انبعاثه في أوائل القرن العشرين ، وواكب أعلامه الذين أقاموا صرحه ، وشادوا بنيانه كأمين الريحاني ، وبطرس البستاني ، وجرجي زيدان ، وقاسم أمين ، وطه حسين .. فألف كتاب « الأدب العربي الحديث » عام ١٩٣٥ ، و « الأدب العربي في القرن العشرين » عام

١٩٤٠ ، و « الأدب العربي المعاصر » عام ١٩٤٧ . فكان أحد مؤسسي فرع دراسة الأدب العربي الحديث ...

ونتيجة تعلقه باللغة العربية وآدابها دعا إلى الاستعراب وشجع عليه .. وألف كتاب « تاريخ الاستعراب الروسي » فمنح بسببه جائزة الدولة السوفييتية .

وبلغ به حبه للغة العربية أن أوصى بكتابة بيتين من الشعر العربي على قبره ..

أحدهما بيت الخنساء :

وكنت أعير الدمع قبلك من بكى

والآخر لأبي العتاهية :

الموت باب وكل الناس داخله

ثم تحدث الأستاذ الأديب سعيد حورانية فتناول منهج كراتشقوفسكي في التحقيق والتثبت من النصوص . فأشاد بمقدرته على الاستنتاج ، ودقته العلمية في ضبط النصوص ، وسعة أبحاثه ، فقد غطى كل مراحل الأدب العربي من الشنفرى إلى أمين الريحاني بالإضافة إلى تعمقه في دراسة بعض أعلام الأدب العربي الذين اعترى مؤلفاتهم الغموض ، ودارت حول آثارهم المناقشات كالمعري ، وتحريه عن صدق بعض النظريات حول أصل الشعر الجاهلي التي بدأ يثيرها بعض المستشرقين ، وتبناها عدد من الأدباء العرب .. وأفاض الأستاذ حورانية في حديثه عن شغف كراتشقوفسكي في تحري الدقة العلمية في مثل قصة مجنون بني عامر ، فاستعرض كل المصادر التي أتت على ذكر القصة ، وقارن بينها بصدق العالم ، وأناة الباحث .

وكان مسك الختام حديثاً للدكتور عبد الكريم اليافي الذي استوفى حياة المستعرب وعلاقاته العلمية واتجاهاته الفكرية وأعماله الاستشراقية .. فأضاف ملاحظات جليلة ، ونفذ ببصيرة المفكر إلى أعماق كراتشقوفسكي ، فعلل ولعه بالشرق ، وحبه للغة العرب إلى نشأته في اوزبكستان حيث عمل أبوه لسنوات .. عايش أهلها الذين يدينون بالإسلام ، فأحب عاداتهم ، وأعجب بلغتهم .. وكبر هذا الحب في قلبه مع الأيام . فاتجه إلى دراسة بعض اللغات الشرقية والسامية ، إلا أنه آثر البقاء في رحاب العربية ، فانصرف إلى دراستها ، والتعمق في شعابها ، ولاقى في ذلك الكثير من الصعاب .. لكنه عزم على السير في هذا السبيل حتى أنه حبس نفسه في قرية من قرى لبنان ، لا يستمع إلا إلى أهلها . ولا يتكلم إلا بلسانهم ، فأضحى من يسمعه يحسب أنه عربي أصيل .

في رحلته إلى البلاد العربية تجاذبه أمران : صداقته للكتب والمخطوطات من جهة ، وصداقته للناس من جهة أخرى .

تعرف على المخطوطات في مكتبات بيروت ودمشق (مكتبة الملك الظاهر - كما كان يدعوها -) وحلب والقاهرة (المكتبة الخديوية ، ومكتبة الأزهر) .

وتعرف على أعلام الأدب ، والباحثين العرب والأجانب في ذاك الوقت كالريحاني ، وجرجي زيدان ، ومحمد كرد علي ، ولامنس ، ونللينو وغيرهم ...

ومن خلال معايشته للمخطوطات ، وإدامته النظر بها استطاع أن يبعث بعض كنوزها .. ففي المكتبة الخديوية بمصر وجد مخطوطته « ديوان الوأواء الدمشقي » فأحياها وطبعها عام ١٩١٣ م . كما اكتشف

مخطوطة « رسالة الملائكة » للمعري ونشرها عام ١٩٣٢ . وكان له الفضل في إكتشاف بعض مخطوطات أسامة بن منقذ كما سلف .

وفك رموز بعض النصوص العربية المكتشفة ..

ولكنه وجَّه جل اهتمامه لتاريخ الأدب العربي ودراسة أعلامه .. فأظهر أعمال الشنفرى ، وعمرو بن قميئة ، وسلامة بن جندل ، والنعمان بن بشير ، وأبي دهبل الجمحي ، ومسلم بن الوليد ، وأبي نواس ، وابن المعتز ، وعلي بن الجهم ..

وكتب سلسلة مقالات نوه بها بأعلام الأدب الحديث .. وبالتيارات الأدبية المهجرية ..

وترجم إلى اللغة الروسية « كليلة ودمنة » وقصة « الأيام » لطه حسين . و « رسالة الملائكة » للمعري و « ديوان الوأواء الدمشقي » . وكان أول من كتب بالروسية عن الأدب العربي الحديث وأعلامه .

وفي عام ١٩٦٣ صدرت له ترجمة كان قد أعدها للقرآن الكريم باللغة الروسية .

واختتم الدكتور اليافي حديثه عن المستعرب الكبير بأبيات من نظمه ..

وسوف تنشر مقالة الأستاذ الدكتور اليافي في العدد المقبل من مجلة المجمع

فادية محي الدين

مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت

صدر عن معهد المخطوطات العربية في الكويت الجزء الثاني من المجلة التي تحمل اسمه● وقد افتتح العدد الدكتور محي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بكلمة منه جاء فيها : « بين يدي الباحثين والعلماء الجزء الثاني من « مجلة معهد المخطوطات العربية » في ثوبها الجديد . وهو الجزء الذي تُتمُّ به مجلة المعهد مجلدها السادس والعشرين .

لقد تعرضت هذه المجلة لما تعرض له العمل العربي من مصاعب وعقبات ، فتوقفت عن الصدور فترة قصيرة من الزمن . وهي فترة انتقال المعهد من مقره السابق [بالقاهرة] إلى مقره الجديد في الكويت . ولكن العمل الدؤوب المخلص خلّف وراءه تلك المصاعب والعقبات ، ماضياً بالمجلة إلى غاياتها النبيلة .

إن معهد المخطوطات في مرحلته الحالية يسعى - كما سعى من قبل - إلى تحقيق الأهداف السامية التي أُسّس من أجلها . ولعلَّ من أهمها تصوير المخطوطات العربية من شتَّى بقاع الأرض ، وفهرستها فهرسة

● ويرأس تحرير المجلة الدكتور خالد عبد الكريم جمعة مدير معهد المخطوطات . وهي تهتم بنشر الدراسات والبحوث والنصوص المحققة والفهارس والتقارير المتعلقة بالتراث العربي المخطوط والمطبوع ، في جميع فروع المعرفة الإنسانية .

فنية ، وتيسير تداولها ، ودراستها دراسة علمية ، ونشر المهم منها ، مستعيناً - لتحقيق ذلك كله - بالعلماء والمتخصصين من مختلف أنحاء العالم .

وهذه المجلة التي يصدرها المعهد مرتين في العام هي واحدة من الجهود التي تُبذل لإحياء ثروتنا العربية من المخطوطات ، إيماناً بدور الثقافة العربية في بناء مجتمعنا المعاصر .

وإننا نأمل في أن يكون صدور هذه المجلة من جديد بدايةً لنشاط حافل يؤتي ثماره اليانعة في وقت ليس ببعيد .

والله الموفق »

وقد احتوى الجزء الثاني بالإضافة إلى كلمة الافتتاح المقالات والدراسات التالية :

- دراسة وتعليق على كتاب : « التصريف لمن عجز عن التأليف »
الجزء الثلاثون - للزهراوي — د . أحمد مختار منصور
- حول المخطوطات العربية في جنوب يوغسلافيا — د . محمد موفاكو
- دراسة تحليلية في ديوان خالد بن يزيد في الكيمياء
فاضل خليل ابراهيم
- رسالتان في الهندسة تنسبان إلى أرشميدس — د . أحمد سليم سعيدان
- « مسائل نحو مفردة » للعكبري — ياسين محمد السواس
- التراث العربي في المكتبة الوطنية بباريس — د . محمد زهير البابا
- المخطوطات اليمانية في مكتبة : علي أميري - ملّت باستانبول .
د . محمد عيسى صالحية

- التعريف بكتاب « أعلام السنن » للخطابي د . يوسف الكتاني
- مخطوط « نوازل ابن سهل الأسدي الاندلسي »
د . محمد عبد الوهاب خلاّف
- المجلد العاشر « لذيل تاريخ بغداد » لابن النجار ماجد الذهبي
- جمال الدين يوسف بن عبد الهادي المقدسي الدمشقي :
حياته وآثاره المخطوطة والمطبوعة صلاح الدين الخيمي
- تعليق على مقالة : مصادر الباخرزي في كتابه :
« دمية القصر وعُصرة أهل العصر » د . سامي مكي العاني
- كتاب نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا (الجزء الأول)
ملاحظات حول ثلاث مخطوطات د . عبد العزيز المانع
- وجهة نظر في تحقيق التراث ونشره د . محمد إحسان النص

وكان قد صدر الجزء الأول في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ م وتضمن من البحوث والدراسات مايلي :

- نظرة في تحقيق الكتب (علوم اللغة والأدب) .
د . أحمد مطلوب
- إنشاء معهد قبل قرنين لتلقين فن الكتابة
والتزويق والتجدول . د . عبد الهادي التازي
- تقديم وتحليل لكتاب « جامع المبادئ والغايات »
لأبي علي الحسن بن علي (أو عمر) المراكشي . د . محمد سويسي
- مجموع خطي نادر في الطب والصيدلة . أسامة النقشبندي
- ضوء جديد عن زمن تأليف جمهرة أشعار العرب د . سليمان الشطي
- مصادر الباخرزي في كتابه « دمية القصر وعصرة أهل النصر » .
د . محمود عبد الله الجادر

- الأشهب بن رميلة « شاعر أموي مغمور ، تحقيق ودراسة » .

د . نوري حمودي القيسي

- قواطع الأدلة في الأصول لابن السمعاني ،
دراسة وتحقيق للمقدمة . د . محمد حسن هيتو

- كتاب في علم الخواص للمدايني . د . سامي مكي العاني

- برنامج صلة الخلف بموصول السلف (القسم الأول) . د . محمد حجي

- نقد كتاب « التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح » .

د . أحمد مختار عمر

- تقرير عن « معهد التراث العلمي العربي في جامعة حلب » .

فادية محي الدين



مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

عام ١٩٨٢ (١٤٠٢ ـ ١٤٠٣ هـ)

١ ـ زجر النابح (مقتطفات) :

تأليف أبي العلاء المعري ـ جمع وتحقيق الدكتور أمجد الطرابلسي عضو مجمع اللغة العربية بدمشق ـ ١٩٦ صفحة (الطبعة الثانية) .
وهو كما يقول ابن العديم : كتاب يتعلق بلزوم مالايلزم ، يردّ فيه المعري على من طعن عليه في أبيات من هذا الكتاب ونسبه إلى الكفر فيها فبين وجوهها ومعانيها .

٢ ـ التاريخ المنصوري (تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان) :

تأليف أبي الفضائل محمد بن علي بن نظيف الحموي ، من علماء القرن السابع الهجري ـ تحقيق أبو العيد دودو ـ مراجعة الدكتور عدنان درويش ـ ٣٥٦ صفحة . والكتاب تأريخ للدولة الأيوبية يبدأ بحوادث سنة ٥٨٩ وينتهي إلى سنة ٦٣١ هـ

٣ ـ الأزهية في علم الحروف :

تأليف علي بن محمد النحوي الهروي ـ تحقيق الأستاذ عبد المعين الملوحي ـ ٣٨٤ صفحة ـ الطبعة الثانية ـ يتناول المؤلف في كتابه هذا العوامل النحوية بمنهجية ودقة ، ووضوح تقسيم ، وتنوع أمثلة ، وشواهد متعددة .

٤ ـ كتاب الأفضليات :

تأليف أبي القاسم علي بن منجب بن سليمان المعروف بابن الصيرفي المتوفى سنة ٥٤٢ هـ ـ تحقيق الدكتورين وليد قصاب وعبد العزيز المانع ـ ٣٩٢ صفحة .

الكتاب مجموعة رسائل أدبية من أدب العصر الفاطمي كتبها المؤلف للملك الأفضل شاهنشاه أمير الجيوش المصرية ، وهي سبع رسائل : رسالة العفو ـ رد المظالم ـ لمح الملح ـ منائح القرائح ـ مناجاة شهر رمضان عقائل الفضائل ـ التدلي على التسلي .

٥ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ـ قسم الأدب ـ الجزء الأول :

وضعه الأستاذ رياض عبد الحميد مراد وياسين محمد السواس ـ ٤٥٦ صفحة وهو وصف للمخطوطات الأدبية مرتبة حسب التسلسل الهجائي يبدأ بحرف الهمزة وينتهي بحرف القاف .

٦ ـ تاريخ مدينة دمشق :

تصنيف الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ ـ تحقيق الدكتور شكري فيصل ـ روحية النحاس ـ رياض مراد .

ويضم تراجم ٢٠٦ من الأعلام من حرف العين رتبت أسماؤهم بحسب التسلسل الهجائي ويبتدئ من تراجم من اسمه عبادة وينتهي بتراجم عبد الله بن ثوب .

٧ ـ شعر ابن ميادة (الرماح بن أبرد المري) :

جمع وتحقيق الدكتور حنا جميل حداد ـ راجعه وأشرف على طباعته الأستاذ قدري الحكيم ـ ٣٣٦ صفحة .

الكتب التي قرر المجمع طباعتها

لعام ١٩٨٣ م (١٤٠٣ ـ ١٤٠٤ هـ)

ـ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الأدب) الجزء الثاني وضعه رياض مراد و ياسين السواس .

ـ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (قسم المجاميع) وضعه ياسين السواس .

ـ الثقافة الاسلامية في الهند ـ تأليف عبد الحي الحسني .

ـ أسباب حدوث الحروف لابن سينا ، تحقيق حسان الطيان ويحي ميرعلم .

ـ مشيخة ابن طهمان ، تحقيق محمد طاهر ملك .

ـ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر :

ـ جزء فيه ترجمة عثمان بن عفان ، تحقيق سكينة الشهابي .

ـ جزء فيه تراجم (عبد الله بن سالم ـ عبد الله بن أبي عائشة) تحقيق مطاع الطرابيشي .

ـ جزء فيه قسم من السيرة النبوية ، تحقيق نشاط غزاوي .

ـ حواشي ابن بري على المعرب للجواليقي ، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي :

ـ سفر السعادة وسفير الافادة للسخاوي ، تحقيق محمد الدالي .

ـ كتاب معرفة الرجال ليخي بن معين ، تحقيق محمد الكامل القصار .

- التوفيق للتلفيق للثعالبي ، تحقيق إبراهيم الصالح .
- شعر دعبل بن علي الخزاعي ، صنعة الدكتور عبد الكريم الأشتر .
- المستدرك على فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (الشعر) وضعه رياض مزاد .
- ديوان شفيق جبري يشرف على طباعته قدري الحكيم .
- نظرات في ديوان بشار بن برد للدكتور شاكر الفحام .
- كتاب اللامات لأحمد بن فارس ، تحقيق الدكتور شاكر الفحام .
- كتاب وصف المطر والسحاب لابن دريد ، تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي ، ومراجعة الدكتور شاكر الفحام .
- المحب والمحبوب والمشموم والمشروب للسري الرفاء .
- شعر خداش بن زهير ، تحقيق الدكتور يحي الجبوري .
- شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع ، تأليف صفي الدين الحلي ، تحقيق الدكتور نسيب نشاوي .

الكتب المهداة
إلى مكتبة مجمع اللغة العربية

في الربع الأول من عام ١٩٨٢

الأستاذ محمد مطيع الحافظ

- **غريب الحديث** للإمام أبي سليمان حمد الخطابي (١ - ٢) تحقيق عبد الكريم العزباوي - مكة المكرمة ١٩٨٢ م .
- **دراسات في الفقه الإسلامي** إعداد د . عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان ، و د . محمد ابراهيم أحمد علي - مكة المكرمة .
- **عالم الأمة وزاهد العصر العلامة المحدث الأكبر بدر الدين الحسني** تأليف محمد رياض المالح - دمشق ١٩٧٧ م .
- **المنهج الاسلامي في الجرح والتعديل** تأليف د . فاروق حمادة - الرباط ١٩٨٢ م .
- **معجم الشيوخ** تأليف محمد بن فهد الهاشمي المكي - تحقيق محمد الزاهي - مقابلة الأستاذ حمد الجاسر - الرياض ١٩٨٢ م .
- **الفكر الإسلامي والاختيار الصعب** د . عباس الجراري - الدار البيضاء ١٩٧٩ م .
- **المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة** تحقيق الأستاذ حمد الجاسر - الرياض ١٩٨١ م .
- **شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير في أصول**

الفقه تأليف محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار (المجلد الثالث) تحقيق د . محمد الزحيلي ، و د . نزيه حماد ـ مكة المكرمة ١٤٠٢ هـ .

ـ **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية** مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي (١ ـ ٣) ـ دراسة وتحقيق د . سعدي الهاشمي . الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ١٤٠٢ هـ .

ـ **المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري** تأليف عوض القوزي ـ الرياض ١٩٨١ م .

ـ **المساعد على تسهيل الفوائد** تأليف بهاء الدين بن عقيل (الجزء الثاني) تحقيق د . محمد كامل بركات ـ مكة المكرمة ١٩٨٢ م .

ـ **جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد** (١ ـ ٢) تأليف الأستاذ حمد الجاسر ـ الرياض ١٩٨١ م .

ـ **معجم قبائل المملكة العربية السعودية** (١ ـ ٢) تأليف الأستاذ حمد الجاسر ـ الرياض ١٩٨١ م .

ـ **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)** لأبي البقاء أيوب الكفوي (٤ ـ ٥) تحقيق د . عدنان درويش ومحمد المصري ـ دمشق ١٩٨٢ م .

ـ **أبو زيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة** تأليف د . ابراهيم يوسف السيد ـ الرياض ١٩٨٠ م .

ـ **أخبار أبي العيناء اليمامي** تأليف محمد بن ناصر العبودي ـ الرياض ١٩٧٨ م .

ـ **شعراء أمويون (القسم الثالث)** دراسة وتحقيق د . نوري حمودي القيسي ـ بغداد ١٩٨٢ م .

- **أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج** تأليف د . مسعود بوبو - دمشق ١٩٨٢ م .

- **حركة الاحياء اللغوي في بلاد الشام** تأليف د . نشأة ظبيان - دمشق ١٩٧٦ م .

- **ابن طفيل وقصة حياة حي بن يقظان** تأليف د . عمر فروخ - بيروت ١٩٨٢ م .

- **في صحبة الشعر والشعراء** تأليف محمد عبد الغني حسن - القاهرة ١٩٨٢ م .

- **النبع (شعر)** حسن كامل الصيرفي - القاهرة ١٩٨٢ م .

- **مع الشعراء (مختارات ومطالعات)** تأليف الأستاذ حمد الجاسر - الرياض ١٩٨٠ م .

- **شرح الكافية الشافية** لمحمد بن عبد الله المعروف بابن مالك (١ - ٥) تحقيق عبد المنعم هريدي - مكة ١٩٨٢ م .

- **التكملة للإيضاح العضدي** لأبي علي الفارسي - تحقيق د . حسن شاذلي فرهود - الرياض ١٩٨١ م .

- **سيفيات المتنبي : دراسة نقدية للاستخدام اللغوي** تأليف سعاد عبد العزيز المانع - الرياض ١٩٨١ م .

- **أبو ذؤيب الهذلي - حياته وشعره** تأليف نورة الشملان - الرياض ١٩٨٠ م .

- **أسطورة فاوست** تأليف أندره دابيزيس - ترجمة خليل شطا - دمشق ١٩٨٢ م .

- **الرواية السورية (١٩٦٧ - ١٩٧٧)** تأليف نبيل سليمان - دمشق ١٩٨٢ م .

ـ **المبارزة** تأليف الكسندر كوبرين ـ ترجمة يوسف حلاق ـ دمشق ١٩٨٢ م .

ـ **عزيزي تيو** (مختارات من رسائل فانسنت فان كوخ إلى شقيقه تيو) اختيار وترجمة عاصم الباشا ـ دمشق ١٩٨٢ م .

ـ **أبطال وطباع** (مقالات في النقد والنقد المقارن) تأليف ايفريم كارنفيلوف ـ ترجمة ميخائيل عيد ـ دمشق ١٩٨٢ م .

ـ **القصة القصيرة في سورية** تأليف د . حسام الخطيب ـ دمشق ١٩٨٢ م .

ـ **النحل البري والعسل المر** (دراسة في الشعر السوري المعاصر) تأليف حنا عبود ـ دمشق ١٩٨٢ م .

ـ **بيكيت (حضور الأدب)** تأليف جيرار ديروزوا ـ ترجمة ولي الدين السعيدي ـ دمشق ١٩٨٢ م .

ـ **الملك ماتياس الأول (الجزء الأول)** تأليف يانوش كورشال ترجمة ماري لو سمعان ـ دمشق ١٩٨٢ م .

ـ **المأساة والخوف** (لماذا لا يحالف النجاح الدراما المأساوية الحديثة) تأليف جون فون زيلسكي ـ ترجمة عارف حذيفة ـ دمشق١٩٨٢ م .

ـ **الكاتب الامريكي الأسود**(المجلد الأول : القصص ، والمجلد الثاني : الشعر والدراما) تأليف كريستوفر بيغربي ـ ترجمة هاني الراهب ـ دمشق ١٩٨٢ م .

ـ **الأوباش (رواية)** تأليف أحمد يوسف داود ـ دمشق ١٩٨٢ م .

ـ **يو ـ اس (نحن والولايات المتحدة)** (مسرحية) تأليف بيتر بروك ـ ترجمة فاروق عبد القادر ـ دمشق ١٩٨٢ م .

- **كائنات على قنديل الطالعة (شعر)** علي قنديل - تقديم محمد عفيفي مطر - دمشق ١٩٨٢ م .

- **أيام الكومونة (مسرحية)** تأليف بريخت ترجمة صياح الجهيم - دمشق ١٩٨٢ م .

- **أحميدا المسيردي الطيب** (مجموعة قصص) تأليف واسيني الأعرج - دمشق ١٩٨٢ م .

- **سيرة شحاته (سي البزل)** كوميديا مصرية في عرض شعبي - تأليف سمير عبد الباقي دمشق ١٩٨٢ م .

- **صوتوا لأمي** تأليف كورنيليا جاكوبسن - ترجمة لطفية ديب عرنوق - دمشق ١٩٨٢ م .

- **القطة التي تنزهت على هواها (مسرحية)** تأليف ناتاليا سليبكوفا - ترجمة سعيد حوارنية وعاطف أبو جمرة دمشق ١٩٨٢ م .

- **حصان طروادة يلقى حتفه (قصائد من ألبانيا)** للشاعر الألباني اسماعيل كاداره ترجمة عبد اللطيف الأرناؤوط - دمشق ١٩٨٢ م .

- **النسر (كوميديا بربرية)** تأليف رامون دِل باليه - إنكلان - ترجمة رفعت عطفة - دمشق ١٩٨٢ م .

- **وجه الفضة (كوميديا بربرية)** تأليف رامون دِل بالية - إنكلان - ترجمة رفعت عطفة - دمشق ١٩٨٢ م .

- **نشيد الذئاب (كوميديا بربرية)** تأليف رامون دِل بالية - إنكلان - ترجمة رفعت عطفة - دمشق ١٩٨٢ م .

- **قصص ڤيتنامية** تأليف عدد من المؤلفين ترجمة موفق شقير مراجعة عبد الكريم محفوض - دمشق ١٩٨٢ م .

- **متهمون تحت الطلب (رواية)** تأليف فؤاد حجازي - دمشق ١٩٨٢ م .

- **عازف الكمان (قصص للأطفال)** تأليف كاترين جاكسون ترجمة محمد الموحد - دمشق ١٩٨٢ م .

- **ياحاضر يازمان (مسرحية)** تأليف فرحان بلبل - دمشق ١٩٨٢ م .

- **إشراقات في الزمن الرخو (شعر)** تأليف علي سليان - دمشق ١٩٨٢ م .

- **الغرق وراء الأزمنة المرة (رواية قصيرة)** تأليف فاروق مرعشي - دمشق ١٩٨٢ م .

- **قصيدة الطين (شعر)** تأليف محمد عمران - دمشق ١٩٨٢ م .

- **معجم الأساطير اليونانية والرومانية** إعداد سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصفر - دمشق ١٩٨٢ م .

- **شعر المقاومة الجزائرية** تأليف صالح خرفي - الجزائر .

- **محمد عبد الحليم عبد الله (حياته وأدبه)** د . يوسف حسن نوفل - الرياض ١٩٨١ م .

- **القلاع أيام الحروب الصليبية** تأليف فولفغانغ مولّر - فينز - ترجمة العميد الركن محمد وليد الجلاد - مراجعة اللواء الركن سعيد طيان - دمشق مركز الدراسات العسكرية - دمشق ١٩٨٢ م .

- **الإيناس في علم الأنساب** تأليف الحسين بن علي الوزير المغربي - تحقيق الأستاذ حمد الجاسر - الرياض ١٩٨٢ م .

- **من أخبار الحجاز ونجد** تأليف محمد أديب غالب - الرياض ١٩٧٥ م .

- **رحلات حمد الجاسر (١)** الرياض ١٩٨٠ م .

- **بلاد الجوف أو دومة الجندل** تأليف سعد بن عبد الله بن جنيدل ـ الرياض ١٩٨١ م .
- **رسائل في تاريخ المدينة** قدم لها وأشرف على طبعها الأستاذ حمد الجاسر ـ الرياض ١٩٧٢ م .
- **قلعة دمشق** تأليف د . عبد القادر ريحاوي ـ دمشق ١٩٧٩ م .
- **مدينة دمشق** (دراسة في جغرافية المدن) تأليف صفوح خير ـ دمشق ١٩٨٢ م .
- **دمشق وأهميتها العمرانية والمعمارية عبر العصور التاريخية** تأليف بشير زهدي ـ دمشق ١٩٨٢ م .
- **مجتمع المدينة في عهد الرسول ﷺ** تأليف عبد الله عبد العزيز بن ادريس ـ الرياض ١٩٨٢ م .
- **أبو علي الهجري وأبحاثه في تحديد المواضع** تأليف حمد الجاسر ـ الرياض .
- **المجاز بين اليمامة والحجاز** تأليف عبد الله بن محمد بن خميس ـ الرياض .
- **رحلة إلى بلاد نجد** تأليف الليدي آن بلنت ـ ترجمة محمد أنعم غالب ـ الرياض ١٩٧٨ م .
- **مكة وعلاقاتها الخارجية** (٣٠١ ـ ٤٨٧ هـ) تأليف أحمد عمر الزيلعي ـ الرياض ١٩٨١ م .
- **ذرائع العصبيات العنصرية في إثارة الحروب وحملات نادرشاه على العراق في رواية شاهد عيان** تأليف الأستاذ محمد بهجة الأثري ـ بغداد ١٩٨١ م .
- **أسئلة الحياة** للدكتورة نجاح العطار ـ دمشق ١٩٨٢ م .

- **من مفكرة الأيام (مقالات وذكريات)** للدكتورة نجاح العطار - دمشق١٩٨٢ م .

- **الحضارة التقنية الخاسرة** تأليف اوريو جيارني وهنري لوبرجيه - ترجمة صلاح الدين برمدا - دمشق ١٩٨٢ م .

- **التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية في الأقطار العربية** تأليف أ . ي . اوسيبوف - ترجمة هاني خليل - دمشق ١٩٨٢ م .

- **فلسطين أولاً** تأليف لوكاس غرولنبرغ - ترجمة محمود فلاحة - دمشق ١٩٨٢ م .

- **أسطورة الآلة بنتاغون القوة (الجزء الثاني) (٢)** تأليف لويس ممفورد - ترجمة إحسان حصني - دمشق ١٩٨٢ م .

- **الآلة في خدمة الإنسان** تأليف رينيه غويو - ترجمة خليل فريجات - دمشق ١٩٨٢ م .

- **نظرات في علم الاقتصاد** تأليف مجموعة من المؤلفين - ترجمة محمد حنونة - دمشق ١٩٨٢ م .

- **الجزائر والأصالة الثورية** تأليف صالح خرفي - الجزائر .

- **هل نحن وحيدون في العالم** تأليف يوهان دورستر - ترجمة المهندس سمير شعبان ، و د . مظفر شعبان - دمشق ١٩٨٢ م .

- **أبعاد العالم العربي وآفاقه** - تأليف عبد الحميد ابراهيمي - ترجمة ناجي الدراوشة - دمشق ١٩٨٢ م .

- **الطفل والإبداع الفني** تأليف نور - زاده برونير - ترجمة لميس مخلوف - دمشق ١٩٨٢ م .

- **الكيمياء الإشعاعية** تأليف غوردون هيوز - ترجمة د . عبد

المجيد شيخ حسين ـ دمشق ١٩٨١ م .

ـ **العالم بعد مائتي عام (الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين)** تأليف هيرمان كان وآخرين ـ ترجمة شوقي جلال (من سلسلة عالم المعرفة) ـ الكويت ١٩٨٢ م .

ـ **الشفافيات التعليمية** مكتب التربية العربي لدول الخليج ـ الرياض ١٤٠١ هـ .

ـ **الإدمان ـ مظاهره وعلاجه** ـ تأليف د . عادل الدمرداش (من سلسلة عالم المعرفة) ـ الكويت ١٩٨٢ م .

ـ **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية** تأليف د .أسامة عبد الرحمن (من سلسلة عالم المعرفة) ـ الكويت ١٩٨٢ م .

ـ **الجبر المجرّد بطريقة التّعلّم الذاتي النشط** تأليف نيل ديفدسون وفرانس جيوليك ـ ترجمة د . ديب حسين ـ راجعه علمياً د . محمد عرفات النتشه ـ وراجعه لغوياً د . أحمد سعيدان ـ عمان ١٩٨٢ م .

ـ **الدراسات العليا في جامعات الجمهورية العربية السورية** وزارة التعليم العالي ـ دمشق ١٩٨٢ م .

ـ **اعلامات بيبليوغرافية** دار الكتب الوطنية ـ تونس ١٩٨٢ م .

محمد مطيع الحافظ

فهرس الجزء الثاني من المجلد الثامن والخمسين

المقـالات


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی